

الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 – 2017

The Libyan Crisis and its Impact on Neighboring Countries 2011 - 2017

اعداد الطالب

علي محمد فرج النحلي

اشراف

الدكتور محمد بني عيسى

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الاداب والعلوم

جامعة الشرق الاوسط

آب– 2018

التفويض

أنا الطالب علي محمد فرج النحلي أفوض جامعة الشرق الاوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العليا عند طلبها.

الاسم: علي محمد فرج النحلي

التاريخ: ٣-٩-٢٠١٨

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها " الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 – 2017 "،

واجيزت بتاريخ 15 / 08 / 2018

الاسم	الصفة	مكان العمل	التوقيع
د. ريم أبو حميدان	عضواً داخلياً ورئيسا"	جامعة الشرق الاوسط	
د. محمد بني عيسى	مشرفاً	جامعة الشرق الاوسط	
د. مصطفى العدوان	عضواً خارجياً	الجامعة الاردنية	

الشكر والتقدير

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء والمجد، أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلائك التي لا تحد، أحمدك ربي وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

اتقدم بالشكر الى كل من سندني بالعمل في رسالة الماجستير واخصُ بالذكر الدكتور محمد بني عيسى الذي له الفضل- بعد الله تعالى- على البحث والباحث منذ كان الموضوع عنوانا وفكرة إلى أن صار رسالة وبحثا. فله مني الشكر كله والتقدير والعرفان.

كما واتقدم بالشكر والعرفان الى الاخ الذي لم تلدهُ امي وسندي وموجهي الاخ الاكبر عبد القادر قزة لمساندتي في انجاز هذه الرسالة وتحمل المشقة معي.

ويطيب لي ويشرفني ان اتوجه بخالص الشكر وعظيم التقدير الى اعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة في هذه الرسالة.

والشكر كل الشكر مصحوب بأسمى ايات التقدير والاحترام الى جميع اساتذة كلية الاداب والعلوم / قسم العلوم السياسية – جامعة الشرق الاوسط الذين على ايديهم اتممت هذه المرحلة مما زادني علماً وتواضعاً.

الإهداء

الى من كلله الله بالهيبة والوقار .... الى من علمني العطاء دون انتظار.. الى روح والدي.

إلى القلب الطاهر الرقيق والنفس البريئة إلى رياحين حياتي .. الى روح امي.

الى ملاكي في الحياة ... الى معنى الحب والتفاني ... الى بسمة الحياة ... التي تحملت معي عبء هذا العمل حباً واحتراماً ووفاء .. زوجتي الحبيبة.

فهرس المحتويات

الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار 2011 – 2017

إعداد: علي محمد فرج النحلي

إشراف الدكتور: محمد بني عيسى

الملخص

بحثت هذه الدراسة في الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار مصر وتونس، وهدفت الى البحث في طبيعة الأزمة الليبية واسبابها ومدى تفاقمها داخليا، وامتداد الأثار السلبية لتلك الأزمة لتطال الدول المجاورة والتي قد شهدت بالتزامن احداثا مشابهة. وعمدت الدراسة في فرضياتها الى وجود علاقة ارتباطية بين تداعيات أزمة دولة ما وانعكاساتها على الشؤون الداخلية لدول الجوار.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني، من أجل التوصل لأجابات أسئلة الدراسة واثبات فرضياتها. وخلصت الدراسة الى إن ثمار الربيع العربي جاءت بخريف اقتصادي وخلل أمني وفشل داخلي طويل الأمد، جعل من الصعب تحسن الأوضاع وتحسن قدرة تلك الدول على النمو والتوجه نحو مستقبل يحمل معه واقعا لطالما حلمت به تلك الشعوب.

كما بينت هذه الدراسة إن الأزمة سوف تستمر على الصعيد الليبي أذا لم تتفق جميع الإطراف على جعل المصلحة الليبية هي الهدف الأول، والعمل على ايجاد حلول جذرية لحل تلك الأزمة، والتي من أهمها هو حسم شرعية السلاح، وتحديد قيادة عسكرية مقبولة من كل الأطراف المتناحرة، وتحديد جيش يشمل جميع الأطراف، وحسم نشاطات المليشيات المسلحة، مع وجود ضمانة تلزم كل الأطراف بالالتزام بتنفيذ الصيغ والأهداف المتفق عليها.

الكلمات المفتاحية : الأزمة الليبية، تداعيات الأزمة، دول الجوار، أنظمة هشة، حل الأزمة.

The Libyan Crisis and its Impact on Neighboring Countries2011 - 2017

Prepared by: Ali AL-Nahli

Supervised by: Dr. Mohammad Bani Issa

Abstract

The study examined the Libyan crisis and its repercussions on the neighboring countries of Egypt and Tunisia, and aimed to examine the nature of the Libyan crisis and its causes and extent of internal aggravation and the extension of the negative effects of the crisis to neighboring countries which faced similar events. The study hypothesized that there existence of a correlation between the crisis repercussions of a country and its

implications on the internal affairs of neighboring countries. This study was based on the historical analytical approach, analytical descriptive approach, and legal approach.

In order to obtain answers to the questions of the study and prove its hypotheses. The study concluded that the results of the Arab Spring cause economic fall, security imbalance and long-term internal failure Made it difficult to improve the situation and improve their ability to grow and move towards a future that carries with them a reality long dreamed of by these peoples. The study also showed that the crisis will continue on the Libyan level if all the parties do not agree to make the Libyan interest the first goal and work to find radical solutions to dismantle the crisis, the most important of which are, respectively, resolving the legitimacy of the weapons, determining acceptable military leadership from all the warring parties, An army acceptable to all parties and a resolution of the activities of the armed militias with a guarantee that obligates all parties to abide by the implementation of agreed formulas and objectives.

Key words: Libyan crisis, the repercussions of the crisis, neighboring countries, fragile systems, solving the crisis

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة:

تعتبر ليبيا إحدى الدول العربية التي تقع في شمال أفريقيا. يعتبر موقعها موقع استراتيجي مميز، حيث تتوسط العديد من الدول التي تتميز بتأثير متبادل فيما بين الدولة الليبية وبينها، حيث يحدها البحر المتوسط من الشمال ثم مصر من الشرق والسودان من الجنوب الشرقي وتشاد والنيجر في الجنوب، والجزائر، وتونس من الغرب. وتبلغ مساحتها 1,760,000 كيلومتر مربع، وتعتبر ليبيا رابع أكبر دولة من حيث المساحةً في أفريقيا، وتحتل المرتبة التاسعة بين عشر دول لديها أكبر احتياطيات نفطية أكيدة لبلدٍ في العالم.

تبرز أهمية الموقع الاستتراتيجي لليبيا، حيُث تعد حلقة الوصل بين الشمال الأفريقي وما يتصل به من طرق المواصلات عبر أسيا مباشرة، وبين المغرب العربي وما تبقى من الشاطئ الإفريقي غربا على المحيط الأطلسي.

حيث سجلت ليبيا أعلى مؤشر للتنمية البشرية في أفريقيا ورابع أعلى ناتج محلي إجمالي في القارة لعام 2009. ويعود ذلك لاحتياطياتها النفطية الضخمة وتعدادها السكاني المنخفض. وتسجل ليبيا كعضو في عدد كبير من المنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية من بينها الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، واتحاد المغرب العربي، وجامعة الدول العربية، ودول حركة عدم الانحياز، وأيضا منظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة الدول المصدرة للنفط وكوميسا.

بعد أن أطاح انقلاب عسكري بالملك إدريس الأول في العام 1969، بدأت فترة من التغيير الاجتماعي الحاسم أحدثت تغيرا جذريا في جميع الأصعدة في الحياة الليبية. وقد كان أبرز قادة الانقلاب معمر القذافي، حيث تمكن في نهاية المطاف تولي الحكم وتركيز السلطة كاملة بين يديه خلال ماعرفت (بالثورة الثقافية الليبية)، ليستمر في السلطة حتى قيام الحركة الشعبية المناهضة للحكم والمطالبة بالتغيير.

لقد شهد الشمال الافريقي ثورات واحتجاجات شعبية في مطلع العام 2011، بدأت في تونس، ثم في مصر، وانتشرت في بعض الدول العربية، وقد انعكست تداعياتها على الكثير من الدول العربية التي اكتشفت شعوبها أن الثورة والاحتجاج على نظم الحكم القائمة يمثل طريقاً أكثر تأثيراً في سبيل الوصول إلى الحرية والديمقراطية والمساواة وحكم القانون، وهي احتجاجات تعبر عن إرادة الشعوب التي تم تجاهلها للعديد من السنوات.

فقد تعرضت ليبيا كباقي الدول العربية، إلى ذلك التغيير الذي أحدث تحولاً كبيراً في تاريخ ليبيا السياسي. ففي السابع عشر من شباط لعام 2011 انطلقت حركة التغيير في ليبيا معلنةً خروجها على النظام الحاكم الذي كان من أكثر الأنظمة العسكرية احتكاراً للسلطة، ومن أكثرها ديكتاتورياً وتشدداً أمام أي فئة معارضة أو مخالفة للزعيم الأوحد معمر القذافي، فقامت تلك الاحتجاجات مطالبة بإسقاطه (عفيف، 15:2015).

وعلى ضوء تلك الاحتجاجات واتساعها، فقد تدخل الجيش الليبي تدخلا قوياً ونشبت الحروب المناطقية بين المؤيدين لنظام القذافي والمعارضين له، كانت فترة صعبة على الدولة الليبية وشعبها لمده جاوزت الستة أشهر، حيث كان للطبيعة القبلية في ليبيا، في بعض المدن، دور مهم استند عليه القذافي في إطالة مرحلة الصراع ضد معارضيه الثوّار، إلى أن تدخل المجتمع الدولي وأطراف

خارجية أدت إلى انهاء النظام الحاكم، والإعلان عن انهاء حكم القذافي، وأعلنت معه حقبة جديدة لليبيا.

لوهلة ظن الليبيون والمجتمع الدولي أن الأزمة الليبية متجهة للانفراج والانحسار شيئا فشيئا، إلا أن الواقع الذي نعيشه يؤكد أن إسقاط النظام الحاكم كان طليعة الأزمة لا نهايتها، فما إن تمت الإطاحة بهذا النظام حتى اندلعت الصراعات الداخلية، وانقسم قادة التغيير إلى فصائل وأحزاب وتيارات بعضها سياسي وبعضها عسكري مسلح، وانطلقت شرارة الحروب الأهلية في ليبيا إلى صراع على الأراضي والنفوذ السياسي، لتعلن صارخة ميلاد أزمة طويلة الأمد لازالت مستمرة.

أصبحت ليبيا اليوم منقسمة على ذاتها بشكل كبير، فقد تعاظمت الانقسامات، بتعاظم حجم التحالفات الداخلية، وحجم الأطماع والتدخلات الخارجية، وهذا جعل من المستحيل وضع تصور للمعالم السياسية والازمة الاقتصادية لنظام الحكم في الدولة الليبية أو قراءة التصورات التي يمكن أن تحدث في المستقبل القريب وحتى المنظور منه، وهذا ما يجعل الأمر في حلحلة الأزمة على قدر من الصعوبة، وتحفه المخاطر بالغة التعقيد على المستويين المحلي والإقليمي الذي يعاني بالاساس من مشكلات فوضى الاضطرابات السياسية (نوفل واخرون، 22:2017).

تعاظمت الأزمة الليبية خلال السنوات الماضية ليمتد أثرها إلى جوانب الحياة في ليبيا كافة. فالجانب الأمني يعتبر هو الأشد خطورة، فانتشار التشكيلات المسلحة غير معروفة التبعية وتحت مسميات عديدة، وتجميد جهاز الشرطة، وغياب الجيش، جعل الوضع الأمني مترديا وخطيرا. فالجانب الأمني في ليبيا لا يتعدى اليوم كونه جهازا مرقعا يتشكل جله من أفراد مدنيين تم تجنيدهم بطريقة أو بأخرى، وبقايا من جيش النظام السابق الذين نجا أفراده من الهلاك وأصبحوا يشكلون بؤر صراعات جديدة نتيجة لاشتباكاتهم مع الوحدات الجديدة (لأخر، 2014: 51).

أما في الجانب السياسي فقد أفضت الأوضاع إلى وجود حكومتين وبرلمانين، حكومة في الشرق الليبي، وحكومة في الغرب الليبي، لكل منها تشكيلات مسلحة تابعة لها، ومعارضين في نطاق حكمها، بالإضافة إلى وجود تشكيلات مسلحة أخرى. وعلى الجانب الاقتصادي فقد قادت الأزمة إلى انهيار دعائم البنية الاقتصادية، الانتاجية، التسويقيه وكذلك في انتاج النفط الذي تعتمد الدولة الليبية على ايراداته في تمويل الموازنه والانفاق، اما بالنسبة الى قيمة الدينار الليبي مقابل الدولار الأمريكي، فقد تجاوز سبعة دنانير للدولار الواحد، بالتزامن مع وجود أزمة سيولة نقدية خانقة وغلاء في أسعار السلع التموينية والأدوية والمستلزمات الحياتية الاخرى.

إن تفاقم الأزمة الليبية وتردي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية لم يقف تأثيره عند الحدود الليبية فقط، بل امتد ليصل دول الجوار وعلى الأخص (تونس ومصر) وذلك لانشغالهما في علاج أوضاعهم وإصلاحها بعد الثورات، مما جعل مستوى التحصينات لديهم من تداعيات الأزمة الليبية يتفاقم، فالعلاقة بين ليبيا وهاتين الدولتين علاقة تاريخية عميقة، سياسياً واقتصادياً وأمنياً واجتماعياً، ومن الطبيعي أن يكون للأزمة الليبية تداعيات كبيرة عليهما.

إن دول الجوار الإقليمية والتي لها مصالح ذات حجم جوهري في ليبيا، كمصر وتونس وغيرها، لا يتم تحقيق مصالحها الإستراتيجية إذا لم يتحقق الاستقرار الليبي، ومع استمرار الأزمة الليبية وعدم اتفاق الأطراف المتنازعة على جعل المصلحة الليبية هي الهدف الأول والأوحد، ومع تتابع المبادرات التي تبوء بالفشل، أصبح الملف الليبي في وضع مبهم وغير واضح الملامح (حبشي وحنافي،15:2017).

لذلك تأتي هذه الدراسة لتحاول جادة إيضاح الوجه العام والصورة الحقيقية لمنحنى التفاوت للازمة الليبية وأثرها العام والجذري على دول الجوار التي أصبحت تواجه الكثير من القتامه في بروز معالمها المستقبلية.

ومن خلال هذه الدراسة فإن الباحث يتطلع إلى تحليل الأزمة الليبية وحجم تداعياتها وأثر تلك التداعيات على دولتي الجوار (مصر وتونس)، وذلك من خلال تسلسل الأحداث السياسية والاقتصادية والأمنية في الشأن الليبي، وما يحدثه من أثر على هاتين الدولتين.

مشكلة الدراسة:

لعل مايحدث في ليبيا يمثل الأزمة الأخطر والأسرع تطوراً في المنطقة بأسرها. فتداعيات الأزمة الليبية انطلقت مع نزوح العمالة الأجنبية إلى الحدود الليبية المصرية، ومعهم العائلات الليبية الفارة من المناطق المنكوبة. ونتيجة للفوضى وعدم الاستقرار السياسي، أصبحت ليبيا مصدراً لأخطار أمنية للمنطقة. حيث باتت تشكل ملجأً للعديد من المتشددين الذين كانوا يقاتلون في مختلف بؤر التوتر في أفريقيا والعراق وسورية، مما جعل ليبيا قاعدة لانطلاق العمليات الإرهابية ضد دول الجوار. ومن جهة أخرى تحولت ليبيا إلى مركز إقليمي لتجارة السلاح، بالإضافة إلى موجات النزوح الكبيرة بسبب تدهور الأوضاع في ليبيا، وتجدد عمليات اختطاف العاملين في ليبيا كورقة ضغط بيد المتطرفين، وانتشار آفة التهريب المقلقة لارتباطها بالإرهاب.

بالاضافة الى البحث في أسباب الفشل المستمر لمبادرات فض النزاع وحل الأزمة بما يرضي جميع الأطراف المتناحرة والتي تدفع بليبيا إلى مزيد من التشرذم والتفكك وتفاقم المشكلات. لذلك برزت الحاجة إلى إجراء دراسة حول الموضوع الليبي في منهجية ذات أهمية خاصة على المستوى المحلي والإقليمي نظرا لعدم الاهتمام الكافي من قبل الباحثين في هذا الموضوع، وعليه فإن مشكلة

الدراسة تتمثل في تأصيل الأزمة الليبية وتحديد التداعيات الناتجة عنها على دول الجوار (تونس ومصر).

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: "ثمة علاقة أرتباطية بين تداعيات أزمة دولة ما وأنعكاساتها على الشؤون الداخلية لدول الجوار".

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الأجابة عن الاسئلة التالية:

السؤال الأول: ما طبيعة الأزمة الليبية وأسبابها ومظاهرها الداخلية؟

السؤال الثاني: ما تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار؟

السؤال الثالث: ما مستقبل العلاقة الليبية مع دول الجوار؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الأول: بيان طبيعة الأزمة الليبية وإيضاح أسبابها ومظاهرها الداخلية.

الهدف الثاني: تحديد تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار (تونس ومصر) خلال الفترة من (2011_2017).

الهدف الثالث: استشراف مستقبل العلاقات الليبية مع دول الجوار التي تأثرت بالأحداث الليبية.

أهمية الدراسة:

للدراسة الحالية أهميتان علمية وعملية على النحو الآتي:

الأهمية العلمية:

نظراً لحداثة الازمه وعدم انتهاء مسبباتها وتداعياتها يتأمل الباحث من الدراسة الحالية أن تسهم في رفد المكتبة العلمية العربية بمادة سياسية هامة، كما أنها تشكل منطلقاً للباحثين المستقبليين في إجراء أبحاث تتناول موضوع وتداعيات الأزمة الليبية.

الأهمية العملية:

تسهم في تشخيص الأزمة الليبية وتأصيلها، حيث إن معرفة حجم الأزمة وبعدها وأبرز مسبباتها دائماً ما يساهم في معرفة الحلول وسبل تجاوز تلك الأزمات، كما تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول من خلال دراستها للعلاقات الليبية مع دول الجوار، والبحث في مسببات التوتر أن تبني أساسا قويا، وبيان لحسن النوايا في إنشاء علاقات متينة مبنية على الهوية العربية والمصلحة الواحدة.

كما تفيد الدراسة العاملون والمهتمون بالمجال السياسي والمواطنين في الدولة الليبية بمعرفة حيثيات الأزمة الليبية وأسبابها والأطراف الفاعلة فيها، مما قد يساهم في الحد من تداعياتها.

حدود الدراسة:

- **حدود زمانية** : تمثلت حدود هذه الدراسة الزمانية في الفترة من 2017_2011، وهي فترة انطلاق الأزمة إلى فترة إعداد الرسالة.
- **حدود مكانية** : ستتناول هذه الدراسة تداعيات الأزمة الليبية على دولتي تونس ومصر بالتالي ستقتصر عليهما في تحليل الأوضاع وسرد الأحداث.

محددات الدراسة:

لقد تشكلت عدة صعوبات لدى الباحث خلال فترة اعداد هذه الدراسة، ومن اهمها فقدان التحليل المحايد للأحداث في ليبيا خاصه وان حصول الازمه لم تنتهي بعد، وكذلك عدم وجود دراسات علمية حول أبعاد الأزمة الليبية، والاعتماد على الصحف والتقارير الإخبارية والمؤتمرات والندوات التي بحثت الازمه وتداعياتها. فضلاً عن التغيرات العديدة والمتسارعة التي تحكم مسارات الازمة في ليبيا.

مصطلحات الدراسة:

الأزمة:

الأزمة لغة: الأزمة لغة هي "الضيق والشدة، ولفعل أزم على الشيء أزما عض بالفم كله عظاً شديداً، فمثلاً يقال أزم الفرس على اللجام ويقال أزمت السنة أي أشتد قحطها. وتعرف الأزمة بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغير إلى الأفضل أو الأسوأ أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب. وكلمة أزمة باللغة العربية الدارجة تعبير عن حدث عصيب يهدد كيان ووجود الفرد أو المنظمة أو الدولة" (المعجم الوسيط، 2011، 25).

الأزمة اصطلاحاً: عرفت الأزمة على أنها: وصول عناصر الصراع في علاقة ما إلى مرحلة تهدد بحدوث تحول جذري في هذه العلاقة كالتحول من السلم إلى الحرب وغيرها" (الجندي، 2016: 33).

الأزمة إجرائياً: يعرف الباحث الأزمة إجرائيا على أنها حالة الفوضى وفقدان الامن والامان للمواطنين الليبيين وتعدد الجماعات المسلحة.

التداعيات:

التداعيات لغة: أن التداعيات لغة تعني أن يدعو القوم بعضهم بعضاً حتى يجتمعوا، ومنه المعنى المجازي : تداعى المبنى، أي آل إلى الانهيار. وأن مصدر تَدَاعَى هو تَدَاعِي الجُدْرَانِ، بمعنى تَصَدُّعُهَا وَإِصَابَتُهَا بِشُقُوقٍ. او تَدَاعِي الحَاضِرِينَ، بمعنى دَعْوَةُ بَعْضِهِمْ بَعْضاً لِلاجْتِمَاعِ (المعجم الوسيط 2011، 32).

التداعيات اصطلاحاً: عرفت التداعيات على أنها أمرا يدعو أمراً آخر، أي يستدعيه، مثلما يستدعي السبب النتيجة. ويمكن أن تعرف على أنها العواقب أو الذيول أو النتائج التي تترتب على أمر ما (ربيع، 2018).

التداعيات إجرائياً: يعرف الباحث التداعيات اجرائيا بأنها الاثار التي ترتبت على دول الجوار (مصر وتونس) من جراء الازمة الليبية، سواء كانت امنياً أم اجتماعياً أم اقتصادياً.

دول الجوار: المقصود بها الدول الموجودة ضمن نطاق جغرافي ومناخي ممتد للأرض، لها علاقات تفاعلية (صراعية أو تعاونية)،ويعرفها الباحث إجرائياً لغايات الدراسة على أنها: الدول المجاورة للدولة الليبية وقد تم تحديدها بجمهورية مصر، وتونس.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

أولاً: الإطار النظري

تعتبر الأزمات سواء كانت طبيعية أم أزمات افتعالية، من أهم الظواهر التي لازمت التاريخ الإنساني منذ بداية الخلق، فكما أدت الكوارث الطبيعية المادية أو البشرية، كالزلازل والبراكين والفيضانات إلى وقوع خسائر كثيرة، كذلك أدت الأزمات التي هي من صنع البشر (الحروب)، والتي وقعت بين الدول او الجماعات منذ العصور القديمة وحتى عصرنا الحاضر إلى إفراز الكثير من الكوارث، التي أدت إلى انعكاسات سلبية على الأمن الوطني لهذه الدول، وخاصة تلك الدول التي لا تملك الإمكانات والقدرات اللازمة لتمكينها من التعامل معها والتخفيف من آثارها.

ولا يختلف اثنان أن ما حدث من انتفاضات اجتاحت عدداً من الدول العربية واصطلح إعلامياً على تسميتها بـ " الربيع العربي" قد أحدثت ضجة قوية وزعزعت أنظمة سياسية وأسقطتها. كما أن آثار هذه الضجة لم تكتمل بعد، بل لا زالت تمتد ويقوى صخبها في بعض البلدان. فبالرغم من مرور سنوات على بداية هذا الحراك إلا أن الواقع لا يسمح بتحديد رؤيةً لمستقبل المنطقة في ظل التغيير الحاصل في بعض بلدانها (خلاصي، 2014: 221).

ولعل من أكثر الدول زلزلة في هذا التغيير هي ليبيا، فلم يعد واقع الأزمة في ليبيا مجرد إرهاصات التغيير، بل امتد ليكون أزمة إقليمية خطيرة، وهو ما سبب تهديدات داخلية وخارجية للوضع الأمني والاستقرار الاقتصادي لعموم المنطقة. ويعد الانفلات الأمني من أكثر الأمور تأثيراً على الشأن الداخلي ودول الجوار، فما كان في بداية الأحداث عام2011 مجرد تحذيرات حول الانفلات الأمني وتحول الأزمة الليبية إلى ورقة رابحة في يد الجماعات الإرهابية وزيادة نشاطها الذي بات مؤكدا اليوم بعد تمكن تلك

الجماعات من امتلاك السلاح والمال، على ضوء الفوضى وعدم الاستقرار السياسي وطبيعة التركيبة القبلية والاجتماعية للمجتمع الليبي (حياة واخرون، 2016: 33).

وكنتيجة حتمية لما صاحب الأزمة الليبية من انفلات أمني، فقد هيمنت حركات الفكر المتطرف والإرهاب على الساحة العربية في مختلف البلدان، ووجدت ضالتها في ليبيا لتكون قاعدة انطلاق وتجنيد حيث السلاح والمال وغياب الأمن، فتقاطر على ليبيا الكثير من تلك الجماعات، حتى أصبحت المنطقة العربية تعاني من ظهور وانتشار جماعات متطرفة تسعى للعنف والتدمير وإزهاق أرواح الأبرياء. ولما كانت ليبيا ومصر وتونس تعاني من إرباك ولو بنسب متفاوته وعلى كل المستويات، كانت تلك الجماعات تجند فئة الشباب من مصر وتونس وليبيا وتوجههم للانتماء إلى جماعات متطرفة تحت مسمى الدين والجهاد والخلافة (Fenstermacher, et al., 2011:91).

ويلقي هذا الوضع، المنفلت من رقابة الدولة، بتداعياته الامنية والاقتصادية والاجتماعية على دول الجوار، التي سينال كل منها نصيبيه من زعزعة الاستقرار الداخلي خاصه، إذا ما استطاع التنظيم زرع خلاياه النائمة واليقظة على السواء، في الدول المحيطة بليبيا. ويمكن اعتبار مصر أكثر دول الجوار تأثراً بسيطرة التنظيم على المدن الليبية، فإضافة إلى بؤرة التوتر والتسليح والتجنيد التي باتت على مقربة من حدودها الغربية، تم استهداف21 من أبنائها ذبحاً، مع ما أثارته تلك الجريمة من ردود فعل شعبية قوية وضغوط على الحكومة من أجل الرد العسكري عليها (خشانة،25:2015).

وعلى الصعيد الاقتصادي فإن للأزمة الليبية تداعياتها الكبيرة والضخمة على الاقتصاد التونسي فقد ذكرت الإحصائيات أن ما يزيد عن (10 مليار دينار) هي الكلفة التي تكبدها الاقتصاد التونسي خلال 4 سنوات من تعقد الأوضاع الأمنية وانتشار المليشيات وانسداد الأفق السياسي في ليبيا حيث ذكرت جريدة الصباح التونسية في آذار 2015 نقلا عن عبد الله الدردري عضو اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أن الأزمة الليبية كلفت تونس خسائر بقيمة 5 مليار دولار (12 مليار دينار تونسي). فمنذ العام 2011 وحتى العام 2015 تراجعت المبادلات التجارية بين تونس وليبيا بشكل قياسي حيث عرفت 1300 مؤسسة اقتصادية تونسية توقفا لصادراتها نحو ليبيا مما أخل بالميزان التجاري لهذه المؤسسات التي أعلن الكثير منها إفلاسه (حوالي 200 مؤسسة) في حين طالبت بقية المؤسسات من الدولة دعما كافيا لكي تتمكن من الحفاظ على توازنها المالي باعتبارها تشغل ألاف العمال وأصبحت عاجزة عن توفير رواتبهم (زيتوني، 2017).

ثانياً: الدراسات السابقة

رغم ندرة الدراسات التي بحثت في الأزمة الليبية خاصة إبعادها الأمنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية على دول الجوار، إلا أن هذا لا ينفي وجود أبحاث ودراسات على قدر من التحليل والرؤى المستقبلية التي تناولت الأوضاع القائمة وربطتها بعديد من الأحداث التاريخية وبأحداث معاصرة داخلية وخارجية. وأوضحت أسباب ونتائج الوضع السائد وأبدت رأيها، ربما إلى حد بعيد، عن أي تحيز للمستقبل الذي يعتريه الكثير من الضبابية. ويعرض الباحث في هذا الفصل أهم الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة.

- الدراسات العربية:

دراسة شامي وأخرون (2012)، بعنوان "ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص دراسة وصفية تحليلية"، هدفت الدراسة إلى معرفة أهم التحديات التي تواجهها ليبيا والفرص المتاحة لها، وقد تناولت الدراسة تحليلا لمسببات الثورة الليبية، وكذلك سرداً لبعض المحطعغ7ات المهمة في تاريخ تلك الأحداث، وبيان أثر الأزمة على الاقتصاد الليبي، واقتراح عدد من الحلول لتعافي الاقتصاد. وتوصلت الدراسة إلى أن الأزمة الليبية أثرت في الاقتصاد الليبي بشكل كبير، وأن الاستقرار ضرورة حتمية للتعافي الاقتصادي، والعمل على النهوض بإصلاحات هيكلية لدعم نمو القطاع الخاص من أجل التنويع الاقتصادي.

دراسة عبيد (2012) بعنوان "أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا"، هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تغيير النظام السياسي في ليبيا، وبينت أن القبائل كانت مسيطرة على مفاصل الدولة أثناء سيطرة القذافي الذي حرم اغلب فئات المجتمع من المشاركة في عملية صنع القرار السياسي، وبينت الدراسة أن الثورة الليبية أثارت ردود فعل القوى الدولية والإقليمية وفي مقدمتها الدول الإفريقية؛ وذلك لخصوصية العلاقة التي تربطها بالعقيد معمر القذافي، كما أشارت الدراسة إلى أن عملية التغيير التي شهدتها ليبيا تدل على مدى فشل النظام السياسي الليبي في إدارة العملية السياسة، إذ بقي ذلك النظام منفردا في عملية صنع القرار السياسي، وعمد إلى تهميش فئات واسعة من أبناء الشعب؛ للحيلولة دون مشاركتها في إدارة أمور الدولة، كما بينت اعتماد القذافي على أبناء قبيلته القذافة وحصر الامتيازات في أبنائها، وحرمان بقية القبائل من التمتع بذات الامتيازات، مما ولّد استياءً كبيراً لدى تلك القبائل، كما بينت الدراسة أن الاتحاد الإفريقي حاول الوقوف ضد القرارات الدولية ولاسيما قرار مجلس الأمن الدولي (1973)، إلا أنه اضطر

إلى الاعتراف به من أجل حماية المدنيين ووقف العنف ضد أبناء الشعب الليبي بسبب تدخل القوى الدولية والناتو إلى جانب الثوار. وبينت الدراسة أن ما دفع الولايات المتحدة لتقديم مثل ذلك الدعم هو عدائها للنظام الليبي، فضلا عن تحقيق أطماعها في النفط الليبي.

دراسة وناس والمنصف (2012)، بعنوان " الحركات الاسلامية في تونس وليبيا: عناصر اساسية للمقارنة"، هدفت الدراسة الى توضيح أن جميع فصائل الحركات الإسلامية ومرجعياتها غير مستقرة ويعود السبب في ذلك كونها محدودة الخبرة بسبب حداثة النشأة وافتقارها إلى تقاليد العمل الإسلامي المباشر، ويشير الباحث ان مرجعية الحركة الإسلامية في ليبيا تعتبر مرجعية اخوانية سلفية بينما تتمتع الحركة الإسلامية في تونس باستقرار فكري ووضوح في المرجعية وتتميز أيضا بنوع من الاستقلالية بعيدا عن اي تجارب أسلامية مكررة، فهي ليست اخوانية وليست كذالك سلفية.

يؤكد الباحثون في دراستهم إن الحركة الإسلامية يجب إن تكون بانية لقراءة دينية تتجاوز تماما التزمت والانغلاق وتعمل بأهدافها نحو إعلاء العقل وخلق تفاعل حيوي ومنطقي بين الشريعة والعصر. ليس من مهمة الحركات الإسلامية الخوض في الأمور السياسية وان تفرض نفسها في تفاصيل الحياة اليومية وما يترتب عليها من تعقيدات. يجب أن تنحوا الحركة الإسلامية نحو بلورة قراءة اجتهادية للإسلام تستبعد بمنحناها الغلو وتتصدى للتطرف وتسهم في نشر الأمان والطمأنينة.وإنها يجب تكون طرفا ايجابيا في دعم وإنجاح مرحلة الانتقال الديمقراطي وان لا تكون على النقيض من ذلك فتعرقل هذه المرحلة وتكون مصدر للإحباط بالنسبة للشعوب ومصدر خيبة أمل بالنسبة إلى مجتمعاتها.

دراسة كلاع(2014) بعنوان "التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي"، هدفت الدراسة الى بيان الوضع الأمني في ليبيا، خاصة مع ضعف مؤسسات الحكم الانتقالي، وتواصل الصراع بين المكونات السياسية على مستويات حزبية أو مناطقية أو قبلية أو إقليمية؛ لتبين أثر التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي، وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات أهمها أن معالجة الخروق الأمنية في ليبيا اليوم لا يمكن أن تتحقق دون إشراك القبائل في ممارسة ضغوط اجتماعية على غير الممتثلين للسياسات والخطط الأمنية، وتوفير الدعم لرجال الشرطة ومن تسند إليهم مهام حفظ الأمن من خلال ميثاق يهدر حقوق من يتورط في الإخلال بالأمن. كما بينت النتائج إلى ان الخروق على الحدود الليبيه مع دوال الجوار، وكذلك في الجنوب تشكل قلقا كبيرا لهذه الدول، وقد أظهرت الاجتماعات المتكررة بين وزراء داخلية هذه الدول شعورا بخطورة النشاطات الخارجة عن القانون والمتمثلة في تهريب الأسلحة والمخدرات والوقود، والتي تشكل تهديدا كبيرا لاستقرار الوضع في ليبيا وكذلك دول الجوار، وعلى ضوء الاستنتاجات اقترحت الدراسة سعي لبناء دولة ديمقراطية مدنية تعددية تشاركيه في ليبيا تشمل الأقليات ومختلف القبائل.

دراسة بوغالم (2015)، بعنوان " تقرير عن الملتقى الدولي : ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة"، هدفت دراسة الى وضع إطار تشخيصي للأزمة الليبية وطرح مجموعة من البدائل والحلول للخروج من تلك الأزمة. وقد تناولت عدد من المحاور من أهمها جذور حراك 17 شباط 2011، والمواقف الإقليمية والدولية حول ذلك الحراك، وآليات وسبل إعادة بناء ليبيا، وفي طي الورقات المقدمة تناول تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار. وقد توصلت الدراسة إلى أن أبعاد الأزمة الليبية كبيرة وخطيرة، مما يستوجب الاهتمام والعمل الدؤوب على حلها من خلال تكثيف الندوات والدراسات حولها.

دراسة أم هاني وفايزة (2017)، بعنوان " تأثيرات الازمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي"، هدفت الدراسة الى توضيح ان الأمن أصبح مفهوما واسعا، حيث تعددت أبعاده وأصبح الأمن غير محصور بحدود جغرافية للدولة، وخير مثال على ذلك الازمة الليبية. فقد أدت تبعات الظروف الناتجة عن الأزمة إلى امتداد العبث باستقرارها الداخلي وسمحت هذه البيئة إلى تصدير تبعات غياب الأمن والاستقرار لعالمها الخارجي متجاوزه بذلك جوارها الجغرافي، ومحيطها الإقليمي والدولي، حيث لم يعد إقليم الدولة مجال أمنها فقط. بل اصبح تأمين إقليم الدولة أولوية أولى ضمن أولويات أمن الحدود الجغرافية القريبة والبعيدة. وأصبح واضحا ان الأزمة الليبية أدت إلى جملة من التداعيات وعلى مختلف المجالات داخليا وخارجيا وأثبتت أن أمن المنطقة والإقليم مرتبط بأمن الدولة المحلي بالدرجة الأولى بناء على منطلق أن تنوع واختلاف التهديدات الأمنية الجديدة أصبحت تمتاز بالاختراق وتآكل الحدود الوطنية.

دراسة نوفل وآخرون (2017)، بعنوان" الأزمة الليبية إلى أين؟"، هدفت دراسة إلى تحليل الأزمة الليبية، انطلاقاً من مسببات الثورة إلى إرهاصات الثورة والأحداث المتعاقبة، مما أدى إلى تفاقم الأزمة. ولقد بدأت بتوصيف الأزمة في مشهدها السياسي والاقتصادي والأمني، ومن ثم محاولة تحديد أسباب الأزمة، ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية، ومقاربة السيناريوهات المحتملة لمستقبل الأزمة الليبية. وقد أشارت النتائج إلى أن الأزمة الليبية تعد مثار جدل إقليمي وعالمي، وأن تأثيرات تلك الأزمة وتداعياتها تجاوز الحدود الليبية إلى دول الجوار وغيرها، وأن استمرار الوضع القائم ينطوي على أخطار كثيرة على المستويين الداخلي والخارجي، وأن نجاح سيناريو التقسيم وعسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار واستقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية.

الدراسات الأجنبية:

دراسة Case & Siebens, 2012 بعنوان The Libyan Civil War: Context and Consequences

"الحرب الأهلية الليبية: السياق والعواقب"، هدفت الدراسة إلى التعرف على الأزمة الليبية وظروفها، وبينت أنه تم تصوير الحرب الأهلية الليبية عام 2011 على نطاق واسع كمثال مصور للانتفاضة الشعبية التي أطاحت بدكتاتورية فاسدة، بهدف الحصول على ضمان الحقوق والديمقراطية. وقد تم تقديم التدخل الدولي في الحرب نموذجا مثاليا للتدخل الإنساني في سياق الحرب الأهلية الليبية لعام 2011 ومن خلال تحديد الظروف التاريخية التي تم توقعها مثل الحرب الأهلية الممكنة. وبين الباحثان تدخل الأجانب كان الدافع من ورائه_إلى حد كبير_ الهدف السياسي والاستراتيجي للإزالة والحلول محل نظام القذافي. ويخلص هذا التقرير إلى أن السعي وراء الإصلاح الديمقراطي كان الهدف منه المعارضة بعيدا عن السبب الوحيد للحرب الأهلية، وإن التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا قد يؤدي في الواقع إلى تفاقم الوضع السلبي ويجر عواقب لحرب الأهلية، تتشعب اطرافها واهدافها وتجر البلاد لنزاعات دموية وانهيار لكيان الدولة الليبية في جميع الاتجاهات.

دراسة Lesch, 2014 بعنوان " Troubled Politicl Transitions: Tunisia, Egypt and Libya. Middle East Policy"

" التحولات السياسية المضطربة (تونس ومصر وليبيا) في سياسة الشرق الأوسط"، هدفت هذه الدراسة الى بيان أنظمة الحكم المتناقضة في البلدان الثلاثة جميعها (تونس ومصر وليبيا)، حيث أوضحت كيف اندلعت الانتفاضات بسبب مزيج من الاستياء ضد الحكم الدكتاتوري القمعي

والمظالم الاجتماعية والاقتصادية العميقة الجذور. وأشارت إلى دور الحركات السياسية المغمورة في كل من تونس وليبيا ومصر التي أدت إلى انقسام الآراء الواسعة التي تدعو إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية بسرعة وتطورت إلى مطالبات صاغتها مجموعات متعددة.

وبعد عدة سنوات من الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية المرسخة، لا يزال المصريون والتونسيون والليبيون يكافحون لتعريف أنفسهم وتحقيق الآمال التي أثيرت على التواريخ الشهيرة في (14 كانون الثاني و25 كانون الثاني و17شباط). وبما انه لم يكن من الممكن استباق ألازمات التي أعقبت الثورة، فان الناس يعانون من الغضب وخيبه الأمل والخوف.

دراسة Okaneme, 2015 بعنوان "The Libyan Revolution: Philosophical Interpretations"

"**الثورة الليبية: التفسيرات الفلسفية**"، هدفت الدراسة إلى التعرف على التفسيرات الفلسفية للثورة في ليبيا كواحدة من البلدان الإفريقية البارزة، قد اجتاحت أزمة سياسية في شباط2011، واستهدفت الاحتجاجات حكما صارخا لأحد أطول طغاة أفريقيا الحاكمة معمر القذافي الذي حكم ليبيا لمدة أربعين عاما دون أن يظهر أي علامة على التخلي عن السلطة حتى الانتفاضات الدموية التي فغغافقيمكن تجنبها أدى في نهاية المطاف إلى فقدانه حياته. هذه الورقة تسرد الثورة الليبية وأهميتها الفلسفية. ومن وجهة نظر الباحث فإن التحدي السياسي الذي تواجهه العديد من البلدان الأفريقية اليوم (بما في ذلك ليبيا) هو عجزها السياسي الذي قادها لرؤية السياسة كفرصة لتقديم خدمة الذات إلى الجماهير من خلال سياسية الحكم. هذا هو السبب الوحيد وراء الكثير من الديكتاتورية المؤسفة والاتجاهات في الحكم في بعض هذه البلدان الأفريقية،فهو في الواقع اتجاه مثير للقلق ليس بالنسبة لليبيا فقط، بل أيضا بعض البلدان الأفريقية الأخرى التي تتقاسم نفس التجربة السياسية المؤسفة

والمنسجمه على نحو أفضل معها. وتوصلت الدراسة إلى أن الثورة الليبية يجب أن تكون بمثابة إشارة تحذير خطيرة للقادة الأفارقة الآخرين الذين يتقاسمون فلسفة القيادة التراجعية للقذافي من التمسك بالسلطة على نحو يضر ببلدانهم ومواطنيهم العاجزين الذين يسيطرون عليها في سجن سياسي دائم.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة في عنوانها الذي تناول الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار وتحديداً (مصر وتونس) في فترتها (2011_2017) عما سبقها من دراسات، من حيث ان الدراسة الحالية تتناول الموضوع بأسس علمية تعتمد مناهج البحث العلمي وتعتمد على وصف الواقع، والتحليل التاريخي المفصل وتنبوء مستقبلي مبني على تبعات الأحداث التي تعاقبت أثر الازمة الليبية وتداعياتها على الدولة الليبية وعلى دول الجوار الأكثر تأثراً بارتداد تأثيرات الازمة، من خلال الاعتماد على المنهجية العلمية في الوصف والتحليل والاستنتاج معتمدا على وقائع واحداث اتخذت تسلسلا زمنيا متقاربا ومتتاليا على أرض الدول الثلاث كما اعتمدت هذه الدراسة على تقييم وجهات نظر بحثية و سياسية رسمية لاسباب الازمة الليبيه وتعقيداتها وتداعياتها على دول الجوار. ثم تقديم دراسة اكثر شمولية من الدراسات السابقة، لانها حاولت الربط بين ثلاث دول (ليبيا، مصر، تونس) من حيث المشتركات في الاسباب وبعض اوجه الازمات الداخلية والتأثير المتبادل بعضها على البعض الاخر. واخيرا التعرف على اوجه الاطار العام الاقليمي للأزمه الليبيه اكثر مزن الازمة الداخلية.

منهجية الدراسة:

لغايات الاجابة عن الاسئلة وفحص واختبار الفرضية، اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج التحليلي التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القانوني على النحو الآتي:

- المنهج التحليلي التاريخي: تم استخدام المنهج التحليلي التاريخي في بيان التاريخ السياسي في ليبيا، والتعرف على الظروف السياسية والأمنية والاجتماعية في ليبيا أثناء حكم القذافي، وتوضيح الأسس والأطر السياسية التي اتخذها واتبعها في طريقته في الحكم لتثبيت حكمه لما يزيد عن 40عاماً، حيث تم عرض السياسات وطريقة حكم القذافي والتي أدت الى الثورة الليبية.

- المنهج الوصفي التحليلي: أعتمد الباحث على دراسة المشكلة كما هي في الواقع وتحليلها والربط والتفسير للوصول إلى استنتاجات، ومن ثم استخدامه لوصف تداعيات الأزمة الليبية على المستوى المحلي والاقليمي والدولي، ولبيان آثار وتحليل تداعيات الأزمة الليبية على الدول المجاورة (تونس، ومصر)، وللتوصل إلى نتائج وتوصيات من شانها أن تقدم اقتراحات قد تساهم في التخفيف من تلك التداعيات.

- المنهج القانوني: قام الباحث باللجوء إلى قرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة والى التشريعات والقوانين والأتفاقيات التي أبرمت حول الأزمة الليبية وتداعياتها.

- منهج الصراع: حيث يقوم هذا المنهج على ممارسة نوع من الاستراتيجيات للتفاوض بمنهج الصراع حيث يعلن المتفاوضين أنهم يرغبون بتعميق المصالح المشتركة، وتعتمد هذه الاستراتيجيات على الخداع والتمويه. وإستراتيجية الإنهاك أو الاستنزاف وتقوم هذه الإستراتيجية على التفاوض حول مبدأ التفاوض ذاته ومدى إمكانية استخدامه واستعداد الطرف الآخر

للتعامل به والتفاوض في جولة أو جولات اخرى حول التوقيت المناسب للقيام بالجولات التفاوضية التي تم الاتفاق بشأنها.

الفصل الثانـي

طبيعة الأزمة الليبيـة و أسبابـها

الفصل الثاني

طبيعة الأزمة الليبية وأسبابها

إن الثورة الليبية التي حدثت في منتصف شباط 2011، هي إحدى الثورات التي شهدتها فترة الربيع العربي، حيث أن هذه الثورة تأثرت إلى حدٍ كبير بالثورات العربية المجاورة التي سبقتها في كل من مصر وتونس، وتشابهت معهما في الأسباب وفي العديد من العوامل المحركة التي كان أساس معظمها منطلقا من معاناة شعوب هذه الدول، وكان سببها الأكبر والأشد سوءا فساد أنظمتها السياسية الحاكمة وتماديها في سطوة الطغيان.

رغم التشابه الكبير في الأسباب والمسببات بين الثورات الثلاث، إلا أن الثورة الليبية جاءت على شكل مختلف في العديد من الجوانب، وهذا ما يبدو جليا من خلال طبيعة البيئة التي تصاعدت فيها الثورة الليبية، حيث اتسمت الثورة الليبية بالتناقض الواضح بين حجم ما تملكه الدولة من موارد نفطية هائلة وواقع الحياة السيئة للغالبية العظمى من المواطنين الذي لا يقل اختلافا عما هو في الدول الفقيرة تماما (النير، 7:2016).

وكان من ابرز ما تميزت به الثورة الليبية عن ما سبقها من الثورات هو أيضا سرعة التحول من المسار السلمي إلى المسار المسلح، وما تزامن مع ذلك من مجازر دموية قاسية، استوجبت تدخل القوى الدولية من اجل حماية أرواح المدنيين. دخلت الثورة بعد سقوط النظام، على النقيض مما كان متوقعا، في مأزق كبير. وذلك نتيجة لغياب قواعد الدولة المؤسسية ذات الخبرة والتقاليد الراسخة، وأدى الوضع القائم آنذاك إلى بروز العديد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت عقبة رئيسية دون استمرار الثورة في طريقها نحو أهدافها المرجوة، التي كانت تمثل طموح الشعب في الحرية والعدالة والأمن وإرساء قواعد دولة القانون والمؤسسات،

وكانت السبب الجذري في جنوح الثورة عن مسارها وتحولها إلى حربٍ أهلية دامية سحقت الهدف الأساسي للثورة تماما (حياة واخرون، 42:2016).

ويتناول الفصل الثاني طبيعة الأزمة الليبية وأسبابها من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول: الأزمة الليبية في ظل حكم معمر القذافي وبعده.

المبحث الثاني:التدخل العسكري في الأزمة الليبية وتداعياتها.

المبحث الأول

الأزمة الليبية في ظل حكم معمر القذافي وبعده

لم تنشأ الثورة الليبية بين يوم وليلة ولكنها كانت نتاج مراحل وسنوات متفاوتة في مدى سلبيتها والاحداث المتسارعة فيها، في هذا الفصل نستعرض الوضع الليبي بكثير من الواقعية والمصداقية والوضوح، فبحثت الدراسة أربع محاور أساسية ارتبطت وبشكل متدرج في ثورة ليبيا، على النحو التالي:

المطلب الأول: الأزمة الليبية النشأة والتطور:

إن من أهم أسباب قيام ونشوب الثورات في المقام الأول هو عدم المساواة وعدم الرضى عن الوضع القائم بشكل عام وهذا ما أشار إليه أرسطو في كتابه السياسة، ومن هذا المنظور فأن انفجار الثورة ليس إلا نتيجة حتمية لهذه الأسباب وما يترتب عليها (عبدالله، 2014:30).

لقد أثبتت الثورات المتنامية في الوطن العربي بأن من أهم أسبابها هو الظلم الواقع على الشعوب وعقود القهر والسخط المتتالية والتمادي في الظلم الاجتماعي وتزايد الفقر واستئثار طبقة محددة بخيرات البلاد، ناهيك عن نظام الحكم العبودي الذي يفرض الخوف الدائم على شعبه وهيمنة الاستبداد المتعمد على الأجهزة الأمنية، والفشل في قيام دولة وطنية مرتكزة على المواطنة حيث أكدت طبيعة الثورات التي حدثت في الوطن العربي أنها كانت قائمة على ما عرف(بمثلث الاستبداد)، الاستبداد الاقتصادي، الاستبداد السياسي والاستبداد الاجتماعي (أبو خنجر وابو القاسم، 2015: 14).

كان معمر القذافي هو قائد الثورة الليبية ضد الملك إدريس السنوسي، حيث كان القذافي زعيم حركة الضباط الأحرار الوحدويين التي كان هدفها تحرير ليبيا فيما عرف بثورة الفاتح، هذه الثورة نجحت في الإطاحة بحكم السنوسي في شهر أيلول، أي قبيل شهر واحد من نجاح الشعب الليبي في ثورته ضد القذافي الذي حرره من حكم الملك محمد إدريس السنوسي، لكن بعد 42 عاما وهي مدة حكم معمر القذافي، بعد أعوام من حكم القذافي، والتي كان الليبيين يحلمون ببلد غني تحكمه العدالة والمساواة والديمقراطية ويسوده التآخي، باءت أحلامهم بخيبة أمل اكبر بعد تردي الأوضاع كافة وكان لا مفر للشعب الليبي من إن يترجم هذه الخيبة والإحباط إلى ثورة جديدة.

قبيل الثورة الليبية اندلعت سلسة احتجاجات بدأت في 15 كانون الثاني2011، حيث بدأت المظاهرات في درنة وبنغازي وبني وليد وعدة مدن ليبية أخرى احتجاجا على الفساد العام والمتفاقم والاستيلاء على المساكن التي بنتها الحكومة. بالتزامن مع نجاح الثورة التونسية والمصرية توهجت حدة المظاهرات الشعبية حيث كانت شراراتها في 14 شباط في مدينة بنغازي، البيضاء، طرابلس وامتدت في أغلب المدن الليبية. وكان الشبان الليبيون هم من قاد تلك الاحتجاجات وكانت مطالبهم الأساسية الإصلاحات السياسية والاقتصادية (عفيف،2015: 22).

تغيَّر نظام الحُكم في ليبيا بعدَ إعلان قيام سلطة الشعب في عام 1977 إلى نظام مُعقد وغير منطقي،حيث وضع أسسه معمر القذافي، اعتمد نظام حُكم القذافي على مبدأ اللجان الشعبية، يعتبر المؤتمر الشعبي العام أعلى سلطة تشريعيَّة في الدولة وفق نظام القذافي، ويوازي عمل مجلس الوزراء ويَقوم بتشريع القوانين وغيرها من التشريعات، والذي يتكون من مُمثلين عن عامة الشعب.

أن سكان ليبيا المُقسمون إلى وحدات محلية تتكون كلٌّ منها من 1,000 شخص، حيث ينتخب المواطنون كل من يمثلهم في هذا المؤتمر (لأخر، 2014: 9).

كانت فترة حكم القذافي أطول فترة حكم غير ملكيٍّ في تاريخ العالم أجمع، ويعتبر الأطول حكما في تاريخ ليبيا منذ أن أصبحت ولاية عثمانية عام 1551، لم يكن يعتبر نفسه حاكماً ولا يَملك أيَّ منصب، بل كان يعتبر نفسه "قائداً" و"زعيماً" على اعتبار إن الشعب يحكم نفسه بنفسه.

المطلب الثاني: انتهاكات حكم القذافي وتفاقم الأزمة الليبية:

كانت فترة حكم القذافي مرحلة حافلة في مجال خرق حقوق الإنسان وتجاوزات صارخة لحقوق الإنسان الليبي، واستشرى في كبت الحريات وتقنين الصحافة وفرض الرقابة الصارمة على المطبوعات وزاد عدد سجناء الرأي العام وأيضا السجناء السياسيين واختفاء وقتل المئات منهم، ومن ثم التنكيل والتهجير الإجباري، وأصبحت أجهزة الأمن والبوليس السياسي مصدر خوف ورعب لليبيين. وبرزت في تلك المرحلة عمليات الإعدامات الجماعية التي استمرت من نهاية السبعينات إلى منتصف الثمانينات وذهب ضحيتها أعداد هائلة من طلبة الجامعات والمثقفين وذوي الفكر السياسي المعادي لسياسة القذافي القمعية واعدموا علنا في الساحات والميادين والجامعات، حيث كان لهذه المرحلة أثر لم يتجاوزه الليبيين أطلاقا رغم القمع المستمر.

ومن أكثر الأحداث المؤلمة بالنسبة للشعب الليبي في عهد القذافي ثلاث احتقانات شهيرة كانت على التوالي : مجزرة سجن أبو سليم في عام 1996،مجزرة مشجعي كرة القدم في عام 1996 ومظاهرات بنغازي عام 2006 (عبد الغفار، 2015: 58).

كـان سـجن أبـو سـليم سـجن خـاص للمعتقلـين وهـو اكبـر سـجون ليبيـا تحصـينا وإحكامـا ولـم يكـن يخضـع لإدارة وزارة العـدل بـل كـان الأمـن الـداخلي مـن يتـولى أمـر إدارتـه، فـي عـام ١٩٩٦ أقـدمت أجهـزة الأمـن بارتكـاب مجـزرة بشـعة بحـق السـجناء الـذين تمـردوا مـن اجـل الحصـول علـى محاكمـات عادلـة بـدلا مـن حـالات الاعتقـال غيـر المبـررة وكانـت مطـالبهم الأخـرى لا تتعـدى الحصـول علـى ظـروف معتقـل أفضـل نظـرا للأوضـاع المترديـة للغايـة داخـل السـجن، قامـت ميليشـيات القـذافي يـرافقهم العديـد مـن قـادة الأمـن باقتحـام المنـاطق التـي يسـيطر عليهـا السـجناء باسـتخدام الرشاشـات والقنابـل اليدويـة، حيـث تـم تصـفية مـا يزيـد على 1170سجينا من المتمردين جماعيا وبشكل أجرامي (النجار، 2017: 312).

وفي ذات العام نفسه، وفي إحدى مباريات كرة القدم حدثت مجزرة أخرى في العاصمة طرابلس أيضاً، بسبب فوز نادي الأهلي الطرابلسي على النادي الاتحادي، وعلى اثر تحمس المشجعين وهتافهم ضد النادي الاتحادي ومناصرين للنادي الأهلي مما أزعج نجل القذافي الذي كان حاضرا وكان من أنصار النادي الاتحادي.حيث أمرَ قوَّات الأمن بفتح النار على المُشجعين فحدثت مجزرة راحَ ضحيتها 20 مدنياً كان ذنبهم أنهم يَهتفون للنادي الأهلي وتم إغلاق نادي الاتحاد وكذلك الأهلي وتجميد النشاط الرياضي لكرة القدم في ليبيا لمدة ثلاث سنوات.

وفي العام 2006 بسبب أزمة الرسوم المسيئة للنبي محمد في بنغازي انطلقت مئات الجماهير الغاضبة في يوم الجمعة 17 شباط وقصدوا القنصلية الإيطالية، أراد المُتظاهرون في حالة من الغضب العارم اقتحام القنصلية فتصدت لهم قوات الأمن، وقامت بقتل شاب صعد إلى مبناها وانتزعَ العلم فأطلقت الشرطة عليه النار واردته قتيلا وحدث الاشتباك العنيف بين المُتظاهرين الغاضبين ورجال الشرطة حيث تطور الاصطدام إلى استخدام الرَّصاص وأدى إلى مقتل 11

متظاهراً وسُقوط 35 جريحاً كحد أدنى، بعد هذا الحدث تسارعت الأحداث، فانفجرت الاحتجاجات مرة أخرى في اليوم التالي، قام المُتظاهرون الغاضبون بإحراق القنصلية الإيطالية بعدَ أن رجعوا إليها مُجدداً، خلال اليومين المتتاليين توسعت دائرة مطالب المُحتجين، فأصبح منحناهم الثوري متجها نحو رموز السلطة أنفسهم وتفاقمت أعمال الشغب بين المتظاهرين وأصبحت عنيفة جدا. ومن أجل احتواء هذه الاحتجاجات قامت السلطات الليبية بإعلان الحداد على "شهداء" مجزرة 17 شباط وأعلنت تنحية وزير الأمن العام في ليبيا، وحاولت الاهتمام بالجرحى ونقلهم للعلاج. وصل الاحتقان الشعبي لأعلى مستوى من التوتر في مدينة بنغازي، وانتهت الأحداث بفرض عام لحالة الطوارئ وتم إعلان حظر التجوال وإرسال تعزيزات أمنية إليها لكبح المُظاهرات (Talmon,2011:767).

كانت العلاقات متوترة بين القذافي والغرب طوال فترة حكمه، مما أدى إلى فرض عُقوبات صارمة وقاسية ضد ليبيا في مجلس الأمن الدولي عام 1989، لكن على الرغم من ذلك تم رفع المجلس لعقوباته في عام 1998 حيث عادت العلاقات بين ليبيا والغرب لتتطور بسرعة وتحسنت إلى حد كبير، حيث تم دفع تعويضات ما يقارب 2.7 مليار دولار إلى الغرب في عام 2003،على خلفية التوترات السابقة قام القذافي بتفكيكه لأجهزته النووية وتم إلغاء برنامجه النووي ولتخلي عن مخططاته ومعداته كاملة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (Ham, 2012:114).

كانت أفعال القذافي وتوجهاته الاستبدادية واللامنطقية تجاه شعبه مع تزايد الكبت المحتقن لديهم بمثابة إنذارا بقرب انفجار ثورة لم تتوقف، فتتالت عقبها الأحداث التي جاءت مسارعة بشكل يؤزم وجهة الصراع.

المطلب الثالث: انتفاضة الشعب الليبي:

قبيل انفجار الانتفاضة بأيام قليلة، قامت جهات وتنظيمات وقوى مُختلفة من المعارضة الليبية بالاجتماع في الخارج بمبادرة وترتيب من القوى المعارضة لبحث أمر الوضع السياسي في ليبيا في يومَ 14 شباط 2011، وقد صنفت نفسها تحت مسمى: "تنظيمات وفصائل وقوى سياسية مستقلة وشخصيات وطنية ليبية ومنظمات وهيئات حقوقية مهتمة بالشأن الليبي العام". قررت هذه الجهات والتنظيمات بالإجماع إصدار بياناً موحداً كان هدفه الرئيسي تنحي الزعيم الليبي العقيد معمر القذافي عن الرئاسة ومن ثم نقل السلطة بشكل سلمي ليُصبحَ قائما ومستندا على أسس الديمقراطية (نوفل وأخرون، 2017: 33).

وبدون سابق إنذار، انطلقت الاحتجاجات فجأة في جميع إنحاء ليبيا يومَ 17 شباط 2011 تحتَ ما سمي "يوم الغضب الليبي"، ووصلت الاحتجاجات إلى سبع مدن بنغازي والبيضاء وطبرق ودرنة وأجدابيا ونالوت والزاوية والزنتان ويفرن، ومناطق أخرى مجاورة كيفرن وبعد فترة قصيرة وصلَ الأمن لفض المُظاهرات، لكن المظاهرات تطوَّرت بسرعة كبيرة إلى صدامات مسلحة بين الطرفين، وأقدم المُتظاهرون على حرق الكثير من المباني الحكومية في مدن عدة، وتعرَّضت العديد من المُظاهرات لمحاولات قمع من خلال إطلاق النار بالرَّصاص الحي، وكانت أعداد القتلى تتراوح من 11 إلى 49 قتيلاً موزعين بين مدن بنغازي والبيضاء وأجدابيا ودرنة. ورغم إن العديد من رجال الأمن انضموا إلى القوى الشعبية المعارضة وامتنعوا عن إطلاق النار على المنتفضين، إلا أن ذلك لم يحد من مستوى الاشتباكات وتأثيرها الدامي (أبي سمرا، 2017: 1913).

لقد ازدادت الاشتباكات وتزايدت حدتها مع ازدياد يومي في إعداد القتلى حيث خرجت مسيرة بمدينة بنغازي لتشييع قتلى المظاهرات تصدت لها مجموعات من المغاوير بفتح النيران عليها بلا رحمه وقصفتهم بالأسلحة الثقيلة واستخدمت مضادات الطائرات، تسببت بمقتل أكثر من حوالي 300 قتيل و1,000 جريح، مما دعى عشرات آلاف من المُتظاهرين للخروج إلى الشوارع مرة أخرى فانقض عليهم مُسلحون وتصدوا لهم بإطلاق النار وتسبَّبوا بمقتل 50 مواطن، كانت نتيجة هذه الاشتباكات إعلان قوَّات من الأمن والجيش انضمامها إلى المحتجين، وقامت بتسليمهم مبنى مديرية الأمن بالمدينة فنهبوه وأحرقوه (عبد اللطيف، 2016).

وقد أدى تصرف قوات الأمن هذا إلى دفع أنصار القذافي والمواليين له إلى الانسحاب من المدينة، ثم خرجت مُظاهرات حاشدة بالآلاف في منطقتي سوق الجمعة والدهان شرقي المدينة حيث انشقت قوَّات الأمن والشرطة والتحقت بالمُتظاهرينَ مما أدى إلى انسحاب أنصار القذافي مرة أخرى، ثم قامت قوَّات الجيش في قاعدة معيتيقة الجوية المُجاورة بإعلان انشقاقها أيضاً، وأصبحت المنطقة بأكملها بذلك في قبضة المُحتجين، وحاصروا مقرَّ الإذاعة وتوجهوا نحوَ الساحة الخضراء وسطَ العاصمة وبدأو اعتصاماً مفتوحاً. حيث تصدى لهم مرتزقة أجانب وبدأو بإطلاق النار على المُعتصمين، وتم افتعال مظاهرات مناهضة للقذافي وقطعت خدمات الإنترنت عن ليبيا بالكامل .(Ham, 2012:136)

المطلب الرابع: مقتل القذافي وانعكاسه على المرحلة الانتقالية:

التجأ القذافي قبيل سقوط عاصمته في آب إلى مسقط رأسه سرت. حيث أصبحت هذه المدينة آخر معاقله التي بقيت بعد سيطرة معارضيه على جميع ليبيا. في يوم 20 تشرين الاول2011 جاء قرار القذافي بالفرار من سرت متأخرا فلقد أسره ثوار ليبيا ومعه وزير دفاعه وحراسه الشخصيين بعد هروبهم من غارة للناتو. حيث قبض عليه الثوار، قتل بعد ذلك في ظروف غامضة بالرصاص. وتم قتل أبو بكر يونس وزير دفاعه وقتل ابنه المعتصم معه أيضا، أعلن المجلس الانتقالي الليبي انه تم نقل جثمان القذافي إلى مدينة مصراته، تم نفي مقتل القذافي من قبل غارة من الناتو مثلما تداول هذا الخبر عبر بعض وسائل الأعلام ولكن ثبت إن من قتلوه هم الثوار الليبيين (التير، 7:2016).

انتهى نظام القذافي في العشرين من شهر تشرين الاول عام 2011، بعد مقتله على أيدي مجموعات من الثوار، أثناء محاولته الفرار في مدينة سرت (مسقط رأسه) عن عمر يناهز 69 سنة في 20 تشرين الاول 2011. وتم دفن جثمانه في صحراء ليبيا سرا، ، ليتم بعد مقتله دخول ليبيا في عهد جديد من التناقضات والانقسامات والاقتتال بعيدا عن ما كان يطمح إليه الشعب الليبي. وتم إعلان ذلك من قبل السلطة الانتقالية في الثالث والعشرين من شهر تشرين الاول عام 2011 (Yarmolinsky, 2014: 396).

كانت مرحلة ما بعد القذافي مرحلة مناقضة تماما لما تمناه وسعى اليه الشعب الليبي، واجه الليبيون واقع غير متوقع، حيث كانت الأحلام في مخيلة الليبيين الذين كانوا يطمحون ببلد غني تنتشر فيه العدالة والمساواة والديمقراطية والتآخي بعيدة تماما عن واقع ليبيا فيما بعد الثورة، بعد مرور عدة سنوات على انتهاء حكم القذافي ماذا تحقق من هذه الأحلام، وهل ستصبح ليبيا كدبي، أم أنها

تتجه بهدوء نحو مصير معدم أسوأ بكثير من زمن القذافي خلال مدة حكمه التي امتدت الى 42 عاما.

تحولت ليبيا في ما بعد القذافي إلى غابة حقيقية مليئة بالسلاح، تعمها الفوضى بين الثوار، الذين تتملكهم رغبة حقيقية في تغيير البلاد بشكل حقيقي وفعلي للأفضل، وبين اللصوص والمتطرفين والمجرمين والمرتزقة، الذين يعملون لحساب أسيادهم الذين يدفعون لهم. بات من الصعوبة بمكان إن تتحول ليبيا إلى دولة ديمقراطية في ظل هذه الفوضى العارمة وهذا الحال الذي وصلت إليه ليبيا يجعل من تحولها للديمقراطية وإنجاح عملية بناء مؤسسات الدولة مطلبا غاية في الصعوبة (نوفل وأخرون، 2017: 33).

بعد السقوط بعدة أعوام تغير الحال إلى غير المتوقع في ما كان ينتظره الشعب الليبي فقط أصبح يتم تهريب النفط لحساب الكبار من خلال عصابات، وأصبحت ليبيا دولة فاشلة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، تسيطر عليها الميليشيات المسلحة التي تملك مخزونا من السلاح يفوق ما كان متوفرا في عهد معمر القذافي. وما يحدث في ليبيا اليوم هو أسوأ واقع يمكن تخيله لهذا البلد، فباتت ليبيا اليوم مرتعا للإرهابيين، وتجار البشر والقتلة وتجار المخدرات، ناهيك عن أنها أصبحت مكانا للتعذيب، وتنفيذ الاغتيالات العشوائية والمدروسة، الاغتصاب البشع والمتكرر، تجارة السلاح غير الشرعية، فهل هذا ما أراده الشعب الليبي وهل هذا ما كانت تطمح إليه الثورة.

ان السلطة في ليبيا اليوم هشة للغاية، حيث أنها عاجزة في السيطرة على الوضع الأمني تماما، وعاجزة عن كبح جبروت الميليشيات المسلحة، فأصبح ارتكاب الجريمة أمرا عاديا دون خوف من العقاب. الفوضى العارمة أنهكت الليبيين وأصبحت الصراعات القبلية والإيديولوجية اشد سوءا من القبضة الأمنية في حكم النظام السابق(Vandewalle, 2012: 11).

لذلك أصبحت الأزمة الدستورية في ليبيا قائمة على أبعاد الصراع بين المكونات السياسية، حيث شهد الإعلان الدستوري المؤقت لثورة 17 شباط الليبية سبعة تعديلات دستورية مما أدّى إلى حدوث تغييرات كبيرة في المراكز القانونية للمؤسسات السياسية، كما نتج عنه اهتزاز في الإطار الدستوري للدولة(Vandewalle, 2012: 11).

لقد تسببت التعديلات الدستورية الى إرباك المسار الانتقالي. ويعود ذلك إلى أكثر من عامل يتمثل في تشتّت نتائج الانتخابات التشريعية للمؤتمر الوطني، حيث لم يتمكن أي تيار سياسي او حزب من الحصول على أغلبية مطلقة. مما نتج عنه ازدياد الخلافات أبان إقرار قانون العزل السياسي والإداري، والذي كان السبب في حدوث تحوّل في مواقف العديد من الكيانات السياسية والجهوية، وأدى أيضا إلى ظهور العديد من المبادرات والمقترحات التي أرادت الدخول في فترة انتقالية ثالثة. أنّ الصراع حول الإطار الدستوري كان السبب الذي أدى إلى اندلاع صراعٍات مسلّحه بين الأطراف التي قادت وساهمت في قيام الثورة الليبية؛ حيث ظهرت عملية "فجر ليبيا" (عنوان عملية عسكرية شنتها كتائب الثوار والدروع والإسلاميين لدحر ما تسميه تمردا على الشرعية، كان يقودها اللواء المتقاعد خليفة حفتر تحت مسمى "عملية الكرامة".أعلن عن عملية "فجر ليبيا" يوم 13 تموز 2014، وذلك بعد شهرين من بدء عمليات حفتر ضد الثوار في بنغازي وطرابلس.) كردة فعل على ما سمي بعملية "الكرامة"(لعملية عسكرية يقودها اللواء المنشق والمتقاعد خليفة حفتر ضد كتائب الثوار والإسلاميين في ليبيا.انطلقت العملية في 16 أيار 2014 بمدينة بنغازي شرق ليبيا، حيث هاجمت قوات الجنرال خليفة حفتر مقار للثوار والكتائب الإسلامية، وبعد ذلك انتقلت العملية إلى العاصمة طرابلس، ومن ثم توسع الصراع ليشمل العديد من مناطق البلاد.)، مما أدى إلى ازدياد عمق الصراع حول السلطة التشريعية، وإلى ضبابية مسار مشروع الدستور (خيري، 2015: 21).

كما أن ليبيا اليوم تغرق في انقسام عسكري، فهناك الجيش الليبي الذي يسيطر على شرق ليبيا ويحارب جماعات مسلحة في بنغازي، وهناك قوات موالية للمجلس الرئاسي لحكومة الوفاق في سرت، وتحارب داعش هناك أيضاً، ومع إحراز كلا منهما لمكاسب متزامنة تتزايد الدعوات لتشكيل جيش ليبي موحد لكن الأمر لا يخلو من تحديات وعراقيل.

فرئاسة البرلمان لا تبدو مقتنعة بمسألة الجيش الموحد ولا تزال تؤكد إن الجيش الشرعي الوحيد هو الجيش الوطني الليبي، الذي يقوده الفريق أول السابق خليفة حفتر، كما إن حفتر نفسه يرفض الاعتراف بحكومة الوفاق ما لم تحصل على ثقة البرلمان الذي اخفق مرارا في التصويت على منح الثقة لحكومة الوفاق (خيري، 2015: 35).

ويتمركز الجيش الوطني الليبي شرقا ويتشكل من القوات الخاصة وضباط سابقين انشقوا في بداية الانتفاضة عن معمر القذافي كما انضم إليهم سلاح الجو، يعتمد حفتر غربا على جماعة الزنتان التي أعلنت انضمامها إليه وعلى قبائل أيضا مثل ورشفاته والرجبيان (باشا ومحمد، 2015: 11).

وبعد تلاشي تحالف فجر ليبيا، فقد ظهرت في غرب ليبيا غالبية المليشيات المسلحة التي كانت منضوية تحت لوائه ولكن تحت مسميات جديدة، مثل الأمن المركزي، جهاز مكافحة الجريمة والحرس الوطني بعد إن أعلنت ولائها للمجلس الوطني فور وصوله إلى طرابلس، وهناك أيضا قوات حرس المنشآت النفطية والمعروفة باسم قوات برقة وهي مجموعة من تحالف من قبائل في شرق ليبيا تدعو الى الفيدرالية وتطالب بحكم ذاتي للمنطقة، هذه القوات معادية لمليشيات فجر ليبيا لكنها مع ذلك أعلنت ولائها لحكومة الوفاق فور دخولها إلى طرابلس.

لقد فشلت جميع المحاولات لتوحيد القوى العسكرية في الشرق والغرب وتشكيل قيادة عسكرية موحده تتولى وضع الخطط لمحاربة تنظيم داعش، وأدى هذا الخلاف إلى عرقلة رفع حظر السلاح من جانب مجلس الأمن لتزويد القوات الليبية بما يمكنها من محاربة الإرهاب والانتصار عليه (إدعلي، 31:2016).

المبحث الثاني

التدخل العسكري في الأزمة الليبية وتداعياتها

تفاوتت التحليلات والأسباب في مساعي وأهداف التدخل العسكري في ليبيا، هل كانت تسعى حقا لحل التأزم القائم أم جاءت كدور أممي شكلي أم أنها كانت تدعم مصالحها بطريقة خفية، حيث تندرج تحت هذه التساؤلات تحليل للعديد من الوقائع التي تدعم هدف الدراسة على النحو التالي:

المطلب الأول : التدخل العسكري في ليبيا والأطماع الخفية للغرب:

تمتلك ليبيا حوالي (3.5 %) من احتياطيات النفط العالمية، أي يعادل ضعف ما تملكه الولايات المتحدة. وتعد ليبيا واحدة من ضمن أكبر اقتصاديات النفط في العالم، لذا يعتبر التدخل العسكري في ليبيا مخططا من أجندة عسكرية واسعة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى هدفها الاستراتيجي هو السيطرة على ما يزيد عن (60%) من مخزون العالم من النفط والغاز الطبيعي، والتي من ضمنها طرق وممرات خطوط أنابيب النفط والغاز (الغزواني،30:2016).

حيث تمتلك ليبيا أضخم اقتصاد يعتمد على النفط في القارة الأفريقية ثم بعدها نيجريا والجزائر. وبالمقارنة مع الولايات المتحدة، فإجمالي احتياطيات النفط الذي تملكه يقدر بـ (20.6) بليون برميل، حسب إحصائية إدارة معلومات الطاقة في تشرين الثاني من عام 2008، وكمقارنه بسيطة فأن البلدان الإسلامية تمتلك ما بين (66.2 و75.9%) من إجمالي احتياطيات النفط، بناء على مصدر منهجيات التقدير العالمية. وتتمثل هذه الدول بالسعودية، الكويت، العراق، إيران، الجزائر، قطر، اليمن، الإمارات العربية، ليبيا و مصر هذا لربما يفسر الى حد ما سبب استهداف الدول العربية الأسلامية وأطماع الغرب الدائمة نحو هذه الدول بالذات (باشا ومحمد، 2015: 16).

الغزو المخطط له استراتيجيا لليبيا، والذي كان قيد التنفيذ ما هو الا جزء من "معركة النفط الأزلية " الأوسع للتحكم بما يعادل (80%) من احتياطيات النفط الليبية، حيث تأتي المؤسسة الوطنية للنفط في المرتبة (25) على قائمة أكبر (100) شركة نفطية عالمية، والمتمركزة في حوض خليج سرت شرقي ليبيا، لقد كان واضحا إن النفط الليبي هو الغنيمة التي سعى لها عمالقة النفط" لأنكلو– أمريكان". حيث تتعدى قيمة برميل النفط الخام أكثر من (100) دولار للبرميل، بينما تقل قيمة النفط الليبي عن (10) دولار للبرميل وبفرق شاسع (الغزواني،30:2016).

كانت الثورة الليبية تحت "تفويض إنساني" هدفه خدمة نفس المصالح التي أدت الى غزو واحتلال العراق في 2003. إلا أن الهدف غير المفهوم وغير المعلن هو بكل تأكيد الاستيلاء على احتياطيات النفط الليبية، وبذل كل ما يمكن لزعزعة استقرار المؤسسة الوطنية للنفط ومن ثم خصخصة صناعة النفط، حيث يهدفون بمخططاتهم إلى نقل إدارة وتملك الثروة النفطية الليبية كاملة إلى أيدي أجنبية تمتثل لتحقيق أهدافهم.

كان الهدف الذي لاشك فيه، من التدخل العسكري في ليبيا استراتيجياً، يهدف الى سرقة ثروة ليبيا النفطية تحت مسمى التدخل الإنساني، وكذلك فرض السيطرة الأمريكية على شمال أفريقيا، التي كانت تاريخياً تحت الهيمنة الفرنسية والايطالية والاسبانية من قبل (Bassiouni, 2013:13).

لقد علق العالم السياسي كريستوفر شيفيز على الوضع في ليبيا ما بعد القذافي، قائلا : "القضية الأساسية أن المجتمع الدولي أهمل مسألة إعادة البناء، بعد حملة جوية استمرت سبعة أشهر، في مرحلة ما بعد سقوط القذافي"(الجيلاني،2015).

ويبدو واضحا من رؤيته أن الظروف كانت ملائمة جدا بعد سقوط القذافي بناء على امتلاك ليبيا لثروة ضخمة تؤهلها بشكل قوي لتنتقل بالبلاد إلى تحقيق سلام واستقرار وحركة نهوض على نحو سريع، لكن الذي حدث كان على النقيض تماما، وكان السبب المباشر في ذلك هو ادارة الخلافات والانقسامات الداخلية والتناحر على السلطة بدلا من ادارة اعادة اعمار ليبيا والنهوض بها، كان هذا التشرذم مدعوما من قبل الغرب، حيث تعمد الغرب الى ادارة الصراعات الداخلية وتنميتها بينما هم يحققون اهدافهم ومطامعهم كيفما ارادو . مما ادى الى تردي الأحوال بشكل سيء للغاية وأضحت وعود السادة في حلف الناتو أحلام مدفوعة الثمن، لقد تعرض الليبيين لخدعة كبيرة وأصبحوا يعيشون مأساة حقيقية اشد من مأساة العراق، وسوريا، والصومال (النجار،2017 : 11).

المطلب الثاني: دور حلف الناتو في ليبيا:

بدأ تدخل الناتو في حرب ليبيا في آذار من عام 2011، بعد ان اعطت جامعة الدول العربية ببعض زعامتها لحلف الناتو الصلاحية بالتدخل في الوضع الليبي، ولا يزال تدخل حلف الناتو في ليبيا يثير جدلاً قويا مابين النتيجة التي أحرزها،فهل كان ناجحاً أم كان فاشلاً وبقوة. هل كان تدخل حلف الناتو هو بداية فعلية لحقبة جديدة ام كان يشكل دمارا لدولة وطنية.

لقد تحول حال ليبيا اليوم إلى متاهة أكثر تعقيداً واشد خطورة بعد مرور ما يزيد عن ست سنوات حيث طورت الميليشيات المتعددة التي قاتلت القذافي مصالح مختلفة، ورأت فوائد نفيسة في تأكيد سيطرتها على العديد من المدن والقرى. مما أدى ذلك إلى تفكك السلطة، الأمر الذي كان له دور في انتشار وظهور المنظمات الإجرامية التي أفشلت من جديد كل الجهود المبذولة لإعادة أعمار ليبيا، أو إمكانية إرساء وبناء مؤسسات للدولة(Ham, 2012:33).

حيث دفع التنافس بين تلك الأطراف مجموعة من الجهات الخارجية إلى المبادرة في التدخل سياسيا في ليبيا، مما قاد الصراع في ليبيا إلى حرب بالوكالة. حيث تم دعم حركة المتمردين من قبل حلف شمال الأطلسي. وكانت هذه بداية لعدم الاستقرار الليبي والعنف السياسي الحاد والذي كان بداية انهيار كل من الاقتصاد وإنتاج النفط. ترتب على هذا التغير ما يعرف بالهجرة غير الشرعية حيث أصبحت ليبيا ممرا عن طريق شبكات الاتجار بالبشر التي أصبحت تستغل اللاجئين الهاربين من الحروب في أفريقيا والشرق الأوسط إلى أوروبا وهو ما حدا بالاتحاد الأوروبي للقيام بعمليات بحرية بمحاذاة السواحل الليبية للحد منها (إدعلي، 31:2016).

أصبحت مطامع الجهات الخارجية في ليبيا معقدة ومتعذرة في نفس الوقت؛ إن دراسة هذه العوامل عن كثب يظهر أهمية التنسيق من قبل الغرب بهدف حماية ليبيا من المصالح والمطامع الإقليمية المتنافسة في أخذ دور في التدخل في شؤون ليبيا الداخلية.

وبالنظر للتداعيات الأولية لتدخل حلف الناتو وقصوره عام 2011 هو عدم الأخذ بيد الليبيين ومساعدة البلد في استعادة الاستقرار والأمن بعد العمليات العسكرية (زردومي، 2013: 6).

قام يانس ستولتنبرغ الأمين العام لحلف شمال الأطلسي بوصف ليبيا بأنها "لا تزال دولة فاشلة"، وطالب الحلف بشكل مباشر أن يكون أكثر نشاطا في ليبيا. مؤكدا حاجة ليبيا للمساعدة من جانب المجتمع الدولي، واشار الى ضرورة وصول بعثة من الحلف لتعمل على دعم المؤسسات المحلية وتقوم بتدريب قوات الأمن وتسعى لتحقيق الاستقرار في ليبيا (خيري،2015: 15).

أن وصف ليبيا من قبل الأمين العام لحلف شمال الأطلسي بالدولة الفاشلة، والتي يعني فيها الدولة التي تقومُ على نظامٍ ضعيف غيرِ قادر على السيطرة وتطبيق أسسِ الحكم على كافّة أرجاء الدولة، ولديها ضعفٌ في استغلالِ الموارد المتاحة لديها، بما في ذلك المواردُ الطبيعيّة والبشريّة والماديّة، ممّا يؤدي إلى فشلها في كافة الميادين الحياتيّة، وتتيحُ الفرصة للدول الأخرى خاصّة المتمكّنة اقتصاديّاً وعسكرياً من السيطرة عليها، ونهب خيراتها ومواردها والتحكّم في شؤونها الداخليّة والخارجية باستخدام حجج واهية، كان بمثابة اجراء ليبرر النية في تدخل جديد للحلف مرة أخرى، هذه التصريحات وبعد أعوام من إسقاط القذافي كانت بمثابة إثبات قناعات للذين كانوا ضد إسقاط القذافي وكانوا يرون فيه واقعا أفضل ومؤمنين تماما إن سقوط القذافي كان نكبة وليس انتصار ولن يجلب إلا انتكاسات عظمى للشعب الليبي، ومما برهن هذا الوصف إلى حد بعيد إن الثورة الليبية فشلت بشكل أو بأخر، ولكن هذا الرأي أثار العديد من النقاشات، التي كانت سببا يثير الشكوك حول النوايا الخفية، فهل كان الحلف يناقض نفسه عندما وصف ليبيا بالفاشلة في حين ان الحلف نفسه هو من قام فعليا في إنجاح الثورة.

أن حلف الناتو ام يخطط لما بعد الثورة الليبية، وبناءا على ذلك تلقى نقدا لاذعا، حيث انه لم يأخذ بعين الاعتبار حماية النجاح الذي حققه بالمساهمة في إسقاط القذافي، بالأضافة الى إن عدم سيطرة الأجهزة الأمنية الليبية على ملف الهجرة غير الشرعية هو أحد الأخطاء التي أحدثها وتسبب فيها حلف الناتو عندما قام بتدمير الأجهزة الأمنية وحرس الحدود أثناء إسقاط القذافي (بوغديري،45:2015).

لقد وقفت العديد من الدول لتتصدى للدفاع عن حلف الناتو، مشيرة إلى إن حلف الناتو ليس مصلحا اجتماعيا " وبالتالي فهو لا تهمه مصلحة الليبيين ولا معاناتهم، وهو ليس إلا مسدس في يد القوى العظمى التي تهدف للاستيلاء على هذا المنجم النفيس" ليبيا"، بينما بالمقابل يستمر الليبيون في التناحر بلا رؤية واقعية ومنطقية وبتشتت حقيقي لأهداف الثورة (السواعير، 32:2017).

أكد العديد من الباحثين في الوضع الليبي إن ليبيا هي حقا دولة فاشلة وبرروا ذلك لسببين يعتبران هما أساس تعريف أي دولة فاشلة: فليبيا عاجزة تماما في السيطرة على كامل أراضيها وهي أيضا غير قادرة على حماية حدودها، وهي منقسمة ومقسمة داخليا وسط غياب تام للمصلحه العامة للشعب والدولة ايضا.

وقد كان هذا السبب في إسقاط العملية السياسية والانهيار والتقاتل والانفصال الذي نتج عنه وجود دولتين، هو فشل الجانبين الإسلاميين والليبراليين، الفائزين في انتخابات 2012، في إدارة الخلافات فيما بينهم ولجوئهم لإدخال قوى خارجية.

المطلب الثالث: المبادرات العربية والدولية في حل الأزمة الليبية:

فشلت المبادرات المستمرة لحل الأزمة الليبية سواء على الصعيد الدولي او الصعيد العربي. حيث باءت بالفشل جميع الجهود الدولية والمحلية في تدارك أوضاع الأزمة الليبية، وكان أخر هذه المحاولات، المؤتمر الذي عقد في لندن العاصمة البريطانية في أواخر عام 2017 بحضور العديد من وزراء خارجية الدول العربية والأجنبية مثل: بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، ايطاليا، دولة الأمارات العربية ومصر لمناقشة آفاق الأزمة الليبية وإيقاف التدهور المبني عليها، خاصة بعد المبادرة التي طرحها الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون قبيل هذا الاجتماع بعدة أسابيع ولم تؤتي

ثمارها في تجاوز الخلاف بين فايز السراج رئيس المجلس الانتقالي الرئاسي والمشير خليفة حفتر القائد العام للقوات الوطنية الليبية اللذان أصر على التزمت وعدم التنازل للوصول لحل وسطي يرضي الجميع ويسفر عن استقرار عام للوضع الليبي (بسيكري، 2017).

بينما أخذت المبادرة الأخرى في منحاها الحدود الجغرافية المشتركة والجوار الجغرافي، الذي فَرض على جميع الأطراف الإسراعَ لإيجاد حل للأزمة الليبية، حيث يُعد لقاء تونس أحدث فصوله، كان الوضع العام غير المستقر سببا لانخراط دول الجوار في إيجاد حل للأزمة الليبية منذ نحو ثلاث أعوام عندما تم التوقيع على اتفاق الصخيرات بالمغرب بين مختلف الأطراف الليبية في تشرين الثاني عام 2015.

ومن جهتها استضافت الجزائر جولات حوار بين قادة وممثلي الأحزاب السياسية وعقدت العديد من اللقاءات على اراضيها، حيث اعتبرت تونس من أكثر البلدان مساهمة في قيادة المبادرة والتواصل مع كل الأطراف. بعد اتفاق الصخيرات استمر عدد الشرعيات في ليبيا، فقد قامت حكومتان في طرابلس، هما حكومة الوفاق الوطني المدعومة دوليا بقيادة فايز السراج وحكومة الإنقاذ بقيادة خليفة الغويل إضافة إلى حكومة منبثقة عن مجلس النواب في طبرق بقيادة عبدا لله الثي في الشرق (النجار، 2017: 32).

وقام مارتن كويلز المبعوث ألأممي بدعم المبادرة التي اقيمت في تشرين الثاني عام 2016 مابين الرئيس التونسي ونظيره الجزائري، حيث أطلقت هذه المبادرة بشكل رسمي لحل الأزمة الليبية. وفي كانون الثاني عام 2017 عقد لقاء آخر في القاهرة، وبالرغم من وجود الطرفين في ضيافة القوات المسلحة المصرية، لكن هذا اللقاء فشل في الجمع بين الجنرال خليفة حفتر ورئيس حكومة الوفاق الوطني فائز السراج على طاولة واحدة(Asongu & Nwachukwu, 2016:482).

لقد كان اقتراح حول وضع الجيش وتبعيته وانتخابات برلمانية ورئاسية قبل شباط 2018 ابرز ما تمخض عنه هذا الاجتماع، وفي 24 كانون الثاني 2017 عقد لقاء تشاوري في تونس، وتم الاتفاق فيه على أعادة تشكيل المجلس الرئاسي من خلال ثلاثة أعضاء برئيس ونائبين، وإسناد صفة القائد العام للجيش إلى مجلس خاص، هذا بالإضافة إلى اختيار رئيس حكومة الوفاق الوطني من غير أعضاء المجلس الرئاسي.

وبالنظر الى مواقف الأطراف المشاركة، كان للقاهرة موقف واضح بدعمها واصطفافها وراء الجنرال خليفة حفتر، ومحاربتها قوى ليبية ذات توجه أسلامي ورفضها تماما مشاركة هذه القوى في الحوار الساعي لحل الأزمة.

كان واضحا تعزيز الجزائر وتونس لموقفهما التفاوضي بتعاملهم مع مختلف الأطراف بلا إقصاء، متخذين جانبا حياديا نوعا ما، وجددا رفضهما لأي حل عسكري، هذا الموقف بدوره كان بمثابة رسالة تسحب البساط من تحت إقدام من يدفع بحسم الخصومة السياسية عسكريا خصوصا في طرابلس (عبد الحليم، 2017).

ويرى الباحث إن الواقع الليبي اليوم ضائع ومبهم في أقصى ما يمكن عن ما حلمت به ليبيا خلال سنوات عديدة على مر التاريخ، ليبيا اليوم هي دولة منهكة وفاشلة تنعدم فيها مقومات الحياة السياسية والأمن الداخلي ولا حتى حماية حدودها، ولا تمتلك إي مقومات للسيطرة على الحياة الداخلية بكل مستوياتها، ناهيك عن التدهور الاقتصادي وانعدام الأمن الإنساني والاجتماعي والهجرات الغير شرعية.

يرى الباحث إن أخطاء الناتو كانت جلية تماما حيث انه لم يخطط لما بعد الثورة. بالأضافة الى عدم سيطرة الأجهزة الأمنية الليبية على ملف الهجرة غير الشرعية هو أحد الأخطاء الأخرى التي أحدثها وتسبب فيها حلف الناتو حيث قام بتدمير الأجهزة الأمنية وحرس الحدود أثناء إسقاط القذافي.

وبناءا على ما تقدم يرى الباحث ان الأزمة الليبية ستستمر أذا لم تتفق جميع الإطراف على جعل المصلحة الليبية هي الهدف الأول، وان ليبيا اليوم تحتاج إلى قوة خارجية تجبر جميع الأطراف المتنازعة بالالتزام بفض النزاع والالتزام بتعهداتها حيث إن التدخل الأجنبي في ليبيا برأي الباحث وبناءً على معطيات الواقع الحالي لم يأتي إلا بضرورة الموقف، ولم يحقق الهدف المرجو منه، وكعادته لم يحقق التدخل الأجنبي إي خير للمنطقة العربية والإسلامية في إي حال من الأحوال.

وإن أهم النقاط التي لها دور عظيم في حل الأزمة وكبح جماح التناحر والفوضى، العمل على العوامل التالية كحلول جذرية لحل تلك الأزمة، والتي من أهمها، حسم شرعية السلاح ؛ تحديد قيادة عسكرية مقبولة من كل الأطراف المتناحرة؛ تحديد جيش مقبول من كافة الأطراف وحسم نشاطات المليشيات المسلحة، كما انه لا بد إن يكون هناك ضمانة أن كل الأطراف يوجد ما يلزمها بالالتزام بتنفيذ التزاماتها.

يعتبر الوضع الليبي وضعا استثنائي وهذا طبيعي لأي تدخل أجنبي في بلاد العرب والمسلمين، ويفسر السكوت المتعمد على الوضع الليبي من طرف القوى الغربية لحد ألان، لان الدول الغربية المستفيد الأعظم من بقاء وضع التناحر قائما في ليبيا للان، وهذا من مصلحتها بالتأكيد ليزداد مدى استفادتها من خيرات وثروات البلاد.

الفصل الثالث

تداعيات ازمة دول الجوار المضطربة وعلاقاتها بالأزمة الليبية

الفصل الثالث

تداعيات ازمة دول الجوار المضطربة وعلاقاتها بالأزمة الليبية

تكافح ليبيا في سبيل الخروج من أزمتها السياسية والأمنية المستمرة. حيث باتت الازمة الليبية على ذمة مجلس رئاسي وحكومة وفاقيه ولد بتزكية أممية، ضمن مساعي للوصول بالبلاد الى بر الامان والاستقرار والازدهار، في ظل وجود وضع استثنائي بالبلاد يتشكل من حكومتين وبرلمانيين، تكافح ليبيا في سبيل الخروج من أزمتها السياسية والأمنية المستمرة. حيث باتت الازمة الليبية على ذمة مجلس رئاسي وحكومة وفاقيه ولد بتزكية أممية، ضمن مساعي للوصول بالبلاد الى بر الامان والاستقرار والازدهار، في ظل وجود وضع استثنائي بالبلاد يتشكل من حكومتين وبرلمانيين. فقد فرضت الاوضاع الحالية المحلية والاقليمية على الدولة الليبية شلل سياسي واداري شبه كامل، ليرتسم بذلك مشهد من الصراع المتنوع الاطراف والتوجهات بين الفرقاء الليبيين. حيث تؤكد جميع المعطيات على ان الاوضاع الحالية لا ترتهن بأطراف الازمة المشخصة داخلياً على ارض الواقع في ليبيا، وانما لأطراف إقليمية ودولية ليست على وفاق حول ما إذا كان على ليبيا أن تسلك الطريق التونسي أو تجابه السيناريو المصري في منعطف ما من مسيرتها.

لقد أكد الكثيرون بأن ما حدث في مصر وتونس تحت مسمى الربيع العربي لا يمكن إن ينطبق على ما حدث في ليبيا، فواقع ليبيا هو خريف بكل إبعاده، ويثبت هذا الواقع السياسي والامني والاجتماعي والاقتصادي الحالي الذي كان بعيدا عن إي تصور (عوني، 9:2017).

ويتناول الفصل الثالث تداعيات أزمة دول الجوار المضطربة وعلاقتها بالأزمة الليبية من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تأثر الدولة الليبية بالأزمتين التونسية والمصرية.

المبحث الثاني: تأثير الازمة الليبية على الدولتين التونسية والمصرية.

المبحث الاول

تأثر الدولة الليبية بالأزمتين التونسية والمصرية

بعد ان شهدت ليبيا انطلاق الربيع العربي في كل من تونس ومصر، بدأت تلتمس اليوم طريقها نحو أفق ما لثورتها، وسط اضطرابات أمنية وانقسامات سياسية، مع تفاقم الأوضاع في بلد وجد نفسه بعد سنوات من إسقاط نظام القذافي منقسم بين حكومتين وبرلمانيين، احداهما بالشرق، والاخرى بالغرب، حيث لازال يغذي الخلاف بينهما تدخلات إقليمية ودولية رغم كل المحاولات التي سعت لتقريب وجهات النظر بين الطرفين والوصول بينهما الى اعتماد خارطة طريق يتفق عليها للخروج من الازمة الحالية.

أن الأولوية التي منحت للمشهد الحالي للأوضاع في ليبيا بشقيه الأمني والسياسي، لم يتضح بعد ما إذا كانت الساحة الليبية ستنجح في استلهام تجارب دول الجوار (تونس ومصر)، ام انها ستأخذ منحى اخر بعيد عن التجربتين، ليأخذ البلاد الى مزيد من الفوضى وعدم الاستقرار والى امد ليس بالقريب. فالتجربة التونسية اختارت الوفاق والحوار بين اطرافها، اما التجربة المصرية فقد اتسمت بالكثير في جوانبها بالحلول الامنية التي جابها الكثير من العنف والفوضى لحين استقرار الوضع بعد الانقلاب العسكري على الرئيس المصري السابق محمد مرسي (السواعير، 31:2017).

وبالرغم من الاختلاف ما بين التجربتين، فإن الدولة الليبية قد تأثرت بالثورتين في كل من تونس ومصر، حيث كان التأثير واضح الى حد كبير في قيام الثورة الليبية في شباط ومحفزاً وداعماً لاستمرارها ونجاحها على الاقل في مراحل انطلاقها الاولى.

ومن المفيد في هذا الجانب، أن نشير الى أن مساعي الأمم المتحدة لم تكن بعيدة سواء بالرعاية المباشرة او الدعم غير المباشر، حيث تجلى ذلك في تعيين مبعوث للأمم المتحدة يتكفل بتقريب وجهات النظر بين الاطراف الليبية المتصارعة على السلطة وتقديم النصح والمشورة لحل ازماتها مدعوماً بالجانب المادي والسياسي لثقل الامم المتحدة في هذا المجال (كريكش وهنيد،12:2016).

حيث بلغ المشهد الليبي درجة من التدهور أقتضى تدخل من الأمم المتحدة لدفع إطراف النزاع إلى حل وسط تمثل ذلك في انشاء مجلس رئاسي وحكومة وفاق وطني، وعدت الليبيين بإخراج بلدهم من أزمته السياسية والأمنية والضرب بيد من حديد على التهديدات التي تجسدها تمدد نفوذ ما يعرف بتنظيم الدولة في البلاد، واتباع حلول سياسية توافقية تسكت صوت الرصاص، وتنهي فوضى السلاح، وتجعل الشرعية في يد دولة ليبية ديمقراطية حديثة تمنح كافة الليبيين حقوق المواطنة العامة وهو ما طمح إليه الشباب الليبي عندما فجروا ثورة السابع عشر من شباط.

لقد تميزت كل من الثورتين التونسية والمصرية بأنهما كانتا فجائيتين واحداثهما الشعبية سريعة الفعل والتأثير على الداخل بشكل كبير وحاسم، مقارنة بالثورة الليبية التي شهدت موجة مسلحة في مرحلتها الأولى. وكان هذا أهم ما تميزت به الثورة الليبية حيث كانت منذ البداية" ثورة مسلحة"، حيث فرض القذافي منذ بداية الثورة على الشعب الليبي التسلح عندما تصدى للمتظاهرين بالكتائب المسلحة (عوني،8:2017).

وبناءا على ذلك، تطرقت الدراسة الى بيان مدى تأثر الدولة الليبية بالأزمة التونسية في اولاً، وبيان مدى تأثر الدولة الليبية بالأزمة المصرية في ثانياً.

اولا: تأثر الدولة الليبية بالأزمة التونسية:

تعتبر الثورة التونسية حجر الاساس لما عرف "مصطلحاً" لثورات الربيع العربي، فقد بدأت الثورة بحادثة إحراق الشاب محمد البوعزيزي نفسه نتيجة استهداف مصدر رزقه في ولاية سيدي بوزيد من قبل الشرطة البلدية، ثم تلت الحادثة تلك أربعة أسابيع من الاحتجاجات الشعبية في تونس والتي كانت كفيلة بإنهاء حكم زين العابدين بن علي الذي استمر 23 عاما، حيث اجبر على ترك السلطة في كانون الثاني 2011 والسفر الى المملكة العربية السعودية، لتبدأ من بعده مرحلة جديدة من الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

لقد كانت الآمال ومازالت معقودة على احداث تغييرات جوهرية وسريعة في هذا البلد العربي (تونس) خاصة في بنيته الاساسية (السياسية والاقتصادية والاجتماعية) تضفي الى احداث تطورات ايجابية نحو تحسين الحياة الاجتماعية للفرد التونسي، وتنقل البلد الى مضاف الدول الناشئة والمتطورة (سعاد، 212:2017).

لقد تميزت العلاقة بين تونس وليبيا بعدم الاستقرار والكثير من الشد والجذب طيلة العقود الاخيرة، حيث تراوحت بين الهدوء والانسجام مرة والتنافر والاضطراب مرة أخرى. وقد ارتبط هذا الوضع بطبيعة أنظمة الحكم السائدة في حينها بالبلدين، والسلوك السياسي الشخصي للحكام الذي اتسم في الكثير من الاحيان بالمزاجية والبعد عن المصلحة الحقيقة لشعبه.

وقد كان للقذافي الدور الكبير في احداث تلك الحالة من خلال سلوكه السياسي المتقلب، فهو من اسهم بتدهور تلك العلاقة وقام بتشويه وعرقلة تطورها الطبيعي دون ادنى اعتبار للمرتكزات المتينة والعريقة التي تستند إليها العلاقة بين الشعبين التونسي والليبي، لذلك كان للثورة التونسية ثم للثورة

الليبية نتائج أبرزت معطيات جديدة أثرت حتما في صياغة مستقبل جديد لتلك العلاقة عبر توجهات مساراتها (الحناشي،16:2011).

وانه من خلال المراجعة الدقيقة لتاريخ كل من ليبيا وتونس، في مختلف الحقب التاريخية، كان هناك تأثيرا متبادلاً وانعكاسات متباينة لأحداث أيّ من البلدين على البلد الآخر، خصوصاً عند الأزمات. سواء أكانت طبيعية كالجفاف على سبيل المثال، أو اجتماعية مثل الصراع بين القبائل، أو اقتصادية أو سياسية؛ ويعود ذلك إلى المقومات المشتركة للشعبين للجوانب الثقافية والدينية والتاريخية والعرقية بالإضافة للجوار الجغرافي حيث تبلغ الحدود المشتركة ما يقارب (459 كلم).

لقد جاءت الثورة التونسية قبيل الثورة الليبية بفترة وجيزة مما كان له أثر كبير في دفع الثورة في ليبيا نحو التقدم، خاصة بعد ان نجحت الثورة التونسية، مما شكل تأثير قوياً وبعداً ثورياً عند الليبيين، فكان هذا التزامن بين الثورتين ذو تأثير متبادل على كل من البلدين وبنسق متسارع ومتسق مع النتائج المطلوبة للشعبين من جراء اسقاط وتغيير نظم الحكم المستبدة والشمولية التي كانت سائدة في البلدين قبل الثورتين (سلامة،105:2016).

لقد فرضت التحديات الجديدة التي واجهت تونس وليبيا على إثر الثورتين اللتين شهداهما عام 2011 ونتج عنها إسقاط نظامي الحكم في كلا البلدين، حالة من شبه ارتباك في العلاقات القائمة بينهما، وكان ذلك بالتزامن مع تنامي الخطر الإرهابي في ليبيا، التي أصبحت تواجه اقتتالاً داخلياً ونشاطاً مستفحلاً للجماعات الجهادية والميليشيات المسلحة مما دعا تونس لاتخاذ إجراءات وقائية لمواجهة الخطر الذي أصبح يزداد، مع تزايد الأطراف التي اتجهت الى استغلال الأحداث المتردية لتعكير صفو العلاقات بين البلدين، متجاهلة تماما عمق وقوة تلك العلاقات المتأصلة بين بلدين عربيين إسلاميين متجاورين ومتقاربين في الأعراف والتقاليد (الشريف،23:2015).

ونظراً للظروف التي تميزت باحتدام التوتر والعنف وتفاقم سطوة الإرهاب الذي انتشر في البلدين، فقد سادت العلاقة بينهما حالة من عدم الاستقرار والإرباك خاصة على المستوى الرّسمي، ناهيك عن بعض التصريحات المرتجلة وغير الدقيقة والمدروسة من أطراف متشعبة مما يزيد من احتدام الموقف، ما بات يشكل تهديداً حقيقاً إذا لم يتصدى لذلك الإعلاميين والمثقفين والناشطين في المجتمع المدني، وتعد الأسباب السالفة الذكر من أهم ما يمكن أن يقوم بتعكير صفو التلاحم التاريخي الذي كان قائماً بين الشعبين على مر التاريخ، حيث عرف الشعب الليبي والتونسي عبر الزمن باسم "الشعب الواحد في القطرين".

لقد اعتقد البعض، ومن بينهم الرئيس الراحل معمر القذافي، بأن الثروات الليبية كفيلة بأن لا تجعل الشعب الليبي يتأثر بالأحداث المتسارعة في تونس، الا ان الليبيين كان لهم موقف أخر، فقد انجرفوا مع تيارات التغيير والثورة التي حدثت ضمن ثورات الربيع العربي، وكان تأثر الشعب الليبي بالثورة التونسية عميقا ومؤثرا وسريعا الى حد كبير، بالاضافة الى العديد من الاسباب، التي من الممكن القول عنها بأنها كانت خلف الستار تأخذ رقعتها في الاتساع لتعلن خروجها الى العلن في اللحظة المناسبة، حيث تصاعدت الاصوات على النظام السياسي القائم،وبدأت احتجاجات شبه سلمية في البداية و لكنها تحولت من احتجاجات سلمية الى مواجهات دموية في شباط من العام 2011 ما بين النظام والثوار. ومن أهم اسباب اندلاع الثورة في ليبيا هو الفساد بعمومه، وحالة التراجع في مختلف الجوانب الحياتية بالرغم من الثراء الليبي، عدم العدالة في توزيع الثروات، نهب المال العام والبيروقراطية، غياب المعارضة الحقيقية ومزاولة القمع الامني الذي اتسع ليشمل المتواجدين خارج البلاد ممن يختلفون مع النظام (سلامة،108:2016).

ويمكن القول انه عبر عقود حكم القذافي، تآكلت اسس شرعية النظام الليبي، والتي تمثلت بأربعة اسس، الثورية القومية، المساواة والعدالة الاجتماعية، شرعية الكرامة والهوية الوطنية، القيمة الرمزية للقذافي كمناضل ضد الامبريالية الدولية (الشريف،25:2015).

وإن احد أهم الاسس التي بني عليها النظام الليبي، هو أنه يعتبر امتداداً للثورة الناصرية، وانه امين الوحدة العربية بعد رحيل الرئيس جمال عبدالناصر، وهو امر كانت له انعكاساته على الساحتين، الاقليمية العربية والافريقية والساحة الدولية. ولكن مع تقلبات السياسة الخارجية الليبية على مدار سنين طويلة مابين السعي للوحدة العربية في بعض الاحيان، والافريقية في احياناً اخرى، وما بين الاختلاف في مشاريع وحدوية ثنائية ومشاريع اتحادية جماعية، بالإضافة الى حركات المتمسكين بزمام الحكم في دعم عدد من حركات التمرد في دول مختلفة، قد رسخت شعوراً لدى الليبيين بتهديد حياتهم ومعاشهم واستقرار بلدهم وتقدمه في مختلف المجالات. مما ادى الى تولد شعور لدى الليبيين بحاجتهم الى الاعتصامات والتمرد المسلح ومحاولات الانقلاب للتخلص من حالة الاستبداد السياسي وسوء التدبير على جميع المستويات متأثرين بجارتهم تونس وبتسلسل الاحداث فيها، ومعتبرين ان نجاح الثورة التونسية هو دافع كبير نحو توجههم للثورة (بن قدور، 19:2014).

اعتبرت الثورة التونسية طرفاً مؤثراً قديما و في الوقت الحاضر في الخارطة الليبية الامنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، نظراً لمشاركتها الحدود الجغرافية الطويلة مع ليبيا بالإضافة الى تمركزها بالمناطق القريبة لسيطرة المجموعات المسلحة في غرب البلاد، وكذلك لقربها من العاصمة طرابلس وعلاقتها المتوازنة مع حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج.

لهذا سعت الثورة التونسية متمثلة بحكومتها الحالية ومن خلال علاقاتها مع دول الجوار العربية الاخرى وعلى وجه الخصوص مصر والجزائر الى اصدار بيان في 20 شباط من العام 2017 بعنوان "إعلان تونس الوزاري لدعم التسوية السياسية الشاملة في ليبيا" تميز بعدد من النقاط الإيجابية، حيث اكد هذا البيان على وجود موقف موحد بخصوص مستقبل التسوية السياسية في ليبيا بين كل من الدول الثلاث (مصر والجزائر وتونس). بالإضافة الى اعلانها عن إقامة قمة رئاسية ثلاثية في الجزائر ما بين رؤساء الدول الثلاث. وبعد الخروج بهذه النتائج، لم تكن هناك اختلافات تذكر ما بينه وما بين اعلان القاهرة في 14 شباط 2017 بعد اجتماعات مصرية مع كل من الجنرال خليفة حفتر وفايز السراج وعقيلة صالح. ومن مجمل نتائج اجتماعات القاهرة وتونس، من الممكن أن نرسم نوعًا من خارطة الطريق سعى العديد من الاطراف لتحقيقها خلال الفترة القادمة (الزياني، 2017).

فلقد اكد البيان الصادر من الحكومة التونسية بأن المرجعية الشرعية للدولة الليبية حتى الآن هو الإطار السياسي الذي تم التوصل إليه من خلال اتفاق الصخيرات، وهذا بحد ذاته يعتبر انجازاً مهماً مقارنة مع الصعوبات التي تواجه الاجتماعات التحاورية بهدف التوصل لإطار توافقي جديد. كما أكد البيان على كون الجيش الوطني الليبي بقيادة الجنرال خليفة حفتر هو القوة العسكرية الشرعية للدولة، وهو ما يعد انتصارًا سياسيًّا للجنرال حفتر.

لقد توافقت الرؤى على تعديل عدد من بنود الاتفاق، لذا ستكون الخطوة المقبلة هي تشكيل لجنة من مجلس النواب ومجلس الدولة لتعديل عدد من بنود الاتفاق. وغالباً ما سيكون التعديل في وضع القوات المسلحة داخل هيكل الدولة وذلك من خلال إنشاء مجلس أعلى للقوات المسلحة يتبع مجلس النواب، وتعديل عدد أعضاء المجلس الرئاسي والاكتفاء برئيس ونائبين أو ثلاثة على أقصى تقدير.

بعد ذلك تعرض هذه التعديلات على مجلس الدولة، ويرفعها بدوره لمجلس النواب. وإذا ما تم إجازتها من مجلس النواب، ستشكل حكومة توافق تسير أمور الدولة حتى الانتهاء من كتابة الدستور وإقامة انتخابات برلمانية ورئاسية خلال عام 2018 (الزياني، 2017).

وبناءً على ذلك اثبتت تونس أن آلية دول الجوار قادرة على خلق إطار سياسي قادر على التوصل لتسوية، ولكن عملية تفعيل هذا الاطار سوف تكون مرهونة بحجم الدعم الذي ستتلقاه الاطراف الليبية المتوقع منها التعاون للتوصل لتسوية سياسية شاملة، خاصة بعد تراجع الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة من المشهد، وتزايد حجم الدعم والترحيب بتلك الألية والدور الذي تقوم به من قبل بعثة الامم المتحدة في ليبيا (سلامة،113:2016).

ثانيا: تأثر الدولة الليبية بالأزمة المصرية:

إن أمن مصر واستقرارها يشكلان جزءاً أساسياً ومهما من الأمن القومي الليبي، حيث تشكل مصر عمقاً استراتيجياً لليبيا، والعلاقة بين البلدين ليست فقط علاقة تاريخية، لكنها تشكل الحاضر والمستقبل، فلا بد من التعاون المشترك بين كلا البلدين من خلال رؤية الإصلاح الاقتصادي وإعادة البناء والتنمية بعد الثورات التي شهدتها مصر وكذلك ليبيا، وأدت إلى تغيير الانظمة فيها.

فمصر تعتبر هي البيت الآمن للأشقاء العرب من جهة، ومن جهة أخرى فليبيا أيضاً لا يمكن الاستغناء عنها أمنياً ولا اقتصادياً. فالعلاقات المصرية – الليبية تمتد جذورها وترجع لعقود طويلة، ويربطها حاضر ومستقبل واحد، لا يمكن أبداً أن ينفصل لعدة أسباب سواء كانت تاريخية أم جغرافية أم قومية (زايد والشربيني،10:2015).

بدأت الثورة المصرية في25 كانون الثاني تحت شعار: خبز، حرية، كرامة إنسانية، حيث اتخذت هذه الثورة مسميات عدة مثل ثورة الغضب أو ثورة اللوتس أو الثورة البيضاء أو الثورة الشعبية المصرية والتي أدت في نهايتها إلى تنحي حسني مبارك بعد 18 يوما من اندلاعها عن حكم مصر (Armbrust, 2015: 486).

أن تاريخ العلاقات المصرية الليبية تعود الى عقود طويلة ماضية، حيث كان موقع مصر الجغرافي من الأمور التي ساهمت في جعلها من أهم دول الجوار الليبي، حيث ترجع جذور تلك العلاقات لعام 1951، منذ اعترفت مصر باستقلال ليبيا من الاحتلال الإيطالي، وكان ذلك السبب في نشأة علاقات عميقة بين البلدين في مختلف المجالات.

حركة ضباط تموز المصرية 1952 ومبادئ جمال عبد الناصر كانت ملهمة لثورة 1969 في ليبيا، كذلك كانت ثورة 25 كانون الثاني في 2011 في مصر، ايضاً ملهمة لثورة 17 شباط في ليبيا. وعليه فلم يكن غريبا أن تنطلق الشرارة الاولى للانتفاضة الليبية من الشرق الليبي، الذي تأثر على مر العصور بما يجري في الساحة المصرية، وكان الاقرب لها ولأبنائها ولشعارات الشباب للثورة المصرية الحالية التي نادت بالحرية والكرامة وتكافؤ الفرص. فقد شكل الشباب في ليبيا مايقارب 50% من مجموع السكان، ولم يكن الشباب على استعداداً بأن يقبل بالتناقضات بين الشعارات والسياسات التي تؤكد على قيم الاشتراكية والعدالة الاجتماعية وملكية الشعب وبين واقع يناقض ذلك تماماً (ابو دقه، 33:2016).

ويبدو واضحاً ان ليبيا في عهد القذافي، الذي استمر حكمه لمدة 42 عاماً، لم تحظ بعقد اجتماعي حقيقي يجذر مفهوم المواطنة ويؤدي الى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد، ولم يسع الى انشاء مؤسسات حقيقة في ليبيا. ما نتج عنه ان ليبيا لم تشهد من الاستقلال حراكاً سياسياً وحزبياً

حقيقاً، لذلك كان تأثرها بالثورة المصرية تأثرا كبيراً وسريعاً اوجد حالة من الثورة وتداعياتها على جميع الصعد الليبية. لذلك توصف ثورة 17 شباط الليبية بانها ثورة شعبية عامة، اكثر من كونها حراكاً سياسياً منظماً كما هو الحال في مصر او حتى في تونس. (عكاز، 31:2018).

ومن الامور الرئيسة التي فاقمت الاوضاع في ليبيا بعد الثورة، انها تعد رابع اكبر الدول مساحة في القارة الافريقية. وهو ما يفرض على ليبيا معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية، جعلها تشهد حالة من عدم الاستقرار والنزاع المسلح منذ سقوط القذافي، مما ادى ذلك الى انعدام السيطرة على الحدود وسمح بدخول العناصر المناوئة، وتهريب السلاح، فأسهمت جميعها في تمزيق السلم الاجتماعي داخل الدولة الليبية.

فبعد احتدام ازمة الصخيرات 17 كانون الاول 2015، نجحت المساعي المصرية في جمع شمل الفرقاء الليبيين، حيث تم الاتفاق على عدد من الثوابت الوطنية غير القابلة للتبديل او التصرف، ومنها تأسيس هيكل مستقر للدولة وتأمين الدعم لحماية مؤسساتها وشعبها، والحفاظ على اهمية الجيش الليبي وممارسته لدوره، وادانة التدخل الاجنبي بكل صوره، وحرمة الدم والالتزام بإقامة دولة مدنية ديمقراطية تبنى على مبادئ التداول السلمي للسلطة والتوافق وقبول الاخر، ورفض كافة أشكال التهميش والإقصاء لأي طرف، ومكافحة كل أشكال التطرف والارهاب. ومحاولة معالجة القضايا المعلقة في الاتفاق السياسي الليبي، وهي مراجعة تشكيل وصلاحيات المجلس الرئاسي الليبي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة السراج ومنصب القائد الاعلى للجيش واختصاصه. فقد سعى الفرقاء لتنفيذ هذه الثوابت من أجل الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وسلامتها الاقليمية (Lesch, 2014:21).

كان نجاح المساعي المصرية على الصعيد الليبي مبنياً على عدة اسباب اهمها هو نمط التعامل المصري مع الفرقاء الليبيين، والذي كان على العكس من نمط تعامل المبادرات الاجنبية معهم. مقارنة بالمبادرات الأجنبية التي أعلت من مصالح طرف على حساب الآخر، بينما ما فعلته مصر هو السعي للحصول على توافق "ليبي – ليبي" مبنى على اساس المساوة بين جميع الفرقاء، والسبب الاخر هو اداراك مصر لطبيعة التوازنات الإقليمية بشأن ليبيا، فالواقع السياسي الليبي لم يفرز نخبة قادرة على اتخاذ قرار سياسي دون الرجوع للفاعلين الرئيسيين في المنطقة، وهو ما تم بالفعل من خلال إحياء آلية ودور دول الجوار .

بالرغم من كل المساعي المصرية للتعاون، حيث لازالت هناك حاجة للمزيد من الجهود وبالتعاون مع دول الجوار لتفعيل إعلان القاهرة، واستمرار التنسيق بين القيادات السياسية والأمنية، وتوفير الدعم المادي واللوجيستي والعسكري اللازم لبناء هيكل الدولة والخروج من حالة الانقسام، وعدم ظهور كيانات عسكرية موازية للقوات المسلحة، كتلك التكتلات بين القبائل التي اتخذت جزاء من ليبيا كدولة لها وفرضت عليها سيطرتها بقوة السلاح ، والتصدي للميليشيات والكيانات العسكرية الراديكالية التي لن تندمج داخل هيكل، حيث تتمثل العقبة الكبرى أمام تسوية الأزمة الليبيّة في قضيّة تشكيل جيش ليبيّ موحّد، وهو ما لا يمكن أن يتمّ من دون موافقة الجنرال خليفة حفتر الذي يلقى تأييداً مباشراً من برلمان طبرق (عبد الله وعبدالحافظ،2012: 93).

ويرى الباحث ان الثورات العربية بالرغم من أنها تخلصت من أنظمة ديكتاتورية سيئة السمعة، وفتحت الباب أمام الخيارات الحرة للشعوب لتملك الإرادة في طبيعة وكنه من سيحكمونها، غير أن التطورات التي حدثت على الأرض لم تبشر بالخير، حيث كان من نتائج الربيع العربي خريف اقتصادي طويل الأمد جعل من الصعب تحسن الأوضاع وتحسن قدرة تلك الدول على النمو

والتوجه نحو مستقبل يحمل معه واقعاً لطالما حلمت به تلك الشعوب. ومن المعروف انه كي يتم تحويل الثورات العربية إلى واقع حقيقي للنمو الاقتصادي لابد اولا من استعادة الاستقرار السياسي ثم بعد ذلك الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة المأزومة تحت مسميات ما بعد الربيع العربي.

يرى الباحث ان لكل من مصر وليبيا تأثير كبير كل منهما على الاخر، نظرا للعلاقة التاريخية بين البلدين والقرب الجغرافي الكبير، وتربط جملة من المصالح المشتركة والتعاون بين البلدين على مدى عشرات من السنين، فلقد كان هناك تعاون اقتصادي ذو حجم مهم بين البلدين، حيث كان يعمل عدد كبير جدا من المصريين في ليبيا مما خفف من عبء الدولة المصرية خلال فترات اشتداد الازمات الاقتصادية، مما طور العلاقة الاجتماعية بين ثقافة وحضارة الشعبين، بالاضافة الى الدعم المادي الكبير الذي قدمته ليبيا الى مصر والدعم العسكري الذي قدمته مصر الى ليبيا ، لذا نجد ان كلا من البلدين يؤثر بشكل مباشر وحاسم في الشعب الاخر سوى كان على المستوى الشعبي بين كلا الشعبين من تأثر بالافكار والمنهجية والثورات ام اقتصاديا في الاستثمارات الليبية في مصر وتوفر فرص العمل للعمالة المصرية في ليبيا.

المبحث الثاني

تأثير الازمة الليبية على الدولتين التونسية والمصرية

تمرّ كلّ من تونس ومصر وليبيا، بمرحلة حرجة ومعقدة ودقيقة، تتميّز أولا ببطء عملية استعادة الاستقرار والتنمية الاقتصادية والأمنية، وثانياً بتفكّك أجهزة الدولة وتأزم الصراع بين الأطراف السياسيين، في ظل ظروف مازال فيها التونسيون والمصريون والليبيون يحاولون التماس طريقهم نحو المستقبل، مع تباين الظروف في دولهم، بمحاولة إرساء قواعد لمؤسّسات ثابتة ومناهج وأعراف جديدة في الحكم، من أهدافها أن تحقّق الاستقرار العام والتنمية المتكاملة للنهوض بمستقبل هذه الدول.

إن خيارات السلطات التونسية والمصرية تجاه الازمة الليبية، يميل الى دعم مبادرة جديدة، تفتح فيها الخيار أمام الحكومتين الليبيتين المتنازعتين. فلكل منها جناحه العسكري الخاص به، الذي يحاول حسم الامور لصالحه. إن هذا التنازع بين الاطراف ذات الابعاد المختلفة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، واختلاف تجاذبها مع الاطراف الاقليمية والدولية، والاطراف الداخلية والخارجية، قد جعل المشهد الليبي غاية في التعقيد وساهم في اتساع رقعة الصراع. وقد انعكس هذا بشكل او بآخر على دول الجوار الليبي (كلاع، 75:2014).

يمكن اعتبار ان تونس ومصر من اكثر دول الجوار تأثراً بالأزمة الليبية، وخاصة في سيطرة التنظيم الارهابي على عدد من المدن الليبية، فقد انعكس ذلك في انتقال بؤر التسلح والتجنيد الى مقربة من الحدود التونسية والمصرية. وقد أثر هذا، بالإضافة الى تأثيره الامني، على الاقتصاد التونسي والمصري، حيث توقفت العديد من الاستثمارات في كلا البلدين بحجة تواجدها على الحدود

مع بلد تتواجد فيه عدد من الجماعات المسلحة التي من الممكن ان تهدد سلامة ومصالح المستثمرين.

وبناءا على ذلك، تطرقت الدراسة الى بيان مدى تأثير الازمة الليبية على الدولة التونسية اولاً، وبيان مدى تأثير الازمة الليبية على الدولة المصرية ثانياً.

اولا: تأثير الازمة الليبية على الدولة التونسية:

انخرطت تونس مجبرة في الحرب ضدّ نظام معمّر القذافي عام 2011، تحت ظلّ حكومة مؤقّتة والتي فتحت الحدود أمام مئات الآلاف من اللاجئين ومئات من الثوار الجرحى، والقادمين من أوروبا للحاق بالمقاتلين ومشاركتهم الثورة داخل ليبيا.

ان الحرب الجديدة القادمة في ليبيا، أصبحت مثار تخوف التونسيّين والحكومة التونسيّة أكثر من الحرب السابقة. فإذا ما حلت آلة الحرب، ستجد تونس نفسها منخرطة فيها بلا إرادة منها وستكون فعلياً طرفاً فيها، وتكون مرتكز لها وأكبر المتضرّرين منها. فأقصى ما تفعله تونس اليوم هو تحصين الحدود والاستعداد للسيناريوهات الأسوأ خلال تدفق آلاف اللاجئين وتجهيز القوات الأمنية والصحية (التهامي، 23:2015).

فقد بدأت تداعيات الأزمة الليبية على تونس بنسق متسارع بعد الحملة العسكرية التي قادها اللواء خليفة حفتر على الجماعات الإسلامية للسيطرة على المدينة الليبية بني غازي التي انطلقت منها ثورة السابع عشر من شباط.

وعلى إثر ذلك فقد بدأت تونس تستعد للأسوأ على مستويات عدة بعد تحذير العديد من المحللين والسياسيين من وجود مؤشرات فعلية على تفاقم الأزمة الليبية وهذا ما حدث بالفعل، مما كان له أثر كبير على تونس من خلال موجات المهاجرين الليبيين وتسلل عدد من العناصر الإرهابية والمتطرفة (دوكري،15:2017).

أن موقع تونس الجغرافي الواقع في أقصى شمال إفريقيا جعلها نقطة انطلاق للمهاجرين الراغبين في الوصول إلى أوروبا خلال البحر المتوسط، لذلك تعتبر تونس من إحدى أهم الدول التي تمكن المهاجرين من خلالها من عبور القارة الإفريقية إلى أوروبا، حيث شكلت طريقا للهجرة الغير شرعية للعديد من الليبين عبرها كتبعات للثورة الليبية وما بعدها .(Lesch, 2014:21).

تأثرت تونس بشدة من الحرب الأهلية في ليبيا، وبناءا على حسابات منظمة مشروع بورغن المختصة في الأمن الغذائي العالمي، أشارت إلى إن نحو 991 ألف شخص دخلوا من ليبيا إلى تونس، ثم بعد ذلك عاد (77%) منهم إلى ليبيا. وبناءً على معلومات المنظمة فإن الكثير من اللاجئين الليبيين كانوا من الطبقة المتوسطة. ناهيك عن انه يوجد في تونس أيضا بعض اللاجئين السوريين، وبلغ عددهم عام 2016 حوالي (1600) لاجئاً بناء على إحصائيات للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وأصبح هناك تزايد فيما بعد لعدد اللاجئين السوريين (دوكري،15:2017).

ويعود السبب الرئيسي لتزايد معدل الهجرة عبر تونس هو انطلاق الثورة التونسية عام 2011، حيث أصبح هناك فراغ أمني على حدود البلاد، مما أدى إلى ارتفاع في معدلات الهجرة غير النظامية عبر تونس. هذه الهجرات إلى تونس وعبر تونس زادت من تفاقم الأوضاع الأمنية. فنزوح ألاف من ليبيا، وتدفق الاسلحة والارهابيون الى تونس، كان لها عواقب كبيرة على الاوضاع الامنية في

تونس، مما جعلها في وضع خطر للغاية ينذر بنسف المسار الانتقالي ويعرقل كافة الحلول السلمية واتجاه الانتخابات.

لقد اتخذت تداعيات الازمة الليبية على تونس عدة اشكال، فعلى الصعيد الأمنيّ، ففي ظل الغموض الذي يكتنف الساحة الليبية واختلاف المواقف بشأن تدخل عسكري أجنبي محتمل في ليبيا ضد مواقع التنظيمات، فضلاً عن تزايد القلق من تمدد ما يعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا، يرى العديد من الخبراء والباحثون في هذا الشأن إن تداعيات هذه التطورات ستؤدي إلى تدهورات سلبية إضافية على الجارة تونس التي ستكون أحدى ابرز الدول المتأثرة بتواجد التنظيم الارهابي المتشدد وتمدده في ليبيا (بوحنية والشيخ، 17:2014).

فقد أصبحت الحدود التونسية متاحة بشكل اكبر لتسلّل العناصر الإرهابية ضمن أفواج اللاجئين، وربما أيضا تحريك بعض الخلايا الإرهابية النائمة داخل تونس ليبقى هو القلق الأكبر للأجهزة الأمنية فيها. أما بالنسبة للحرب وملامح الحلّ السياسيّ الليبي–التونسي، فيبدو إن طبيعة التدخّل العسكريّ وغموض التحالفات، بالإضافة إلى تقارب القدرات القتالية لمختلف الفصائل، كلّها حقائق تنذر بأنّ الحرب القادمة ستتخذ مساراً أطول وتوجهاً ابعد من جميع التوقّعات وانعكاسها سوف يكون كبير على الدولة التونسية. ويبدو التركيز على الشرق الليبيّ مركز النفط، دافعاً قوياً للتضحية بغرب ليبيا لتبقى غارقة في شبح الفوضى دون حسم ودون تدخّل ناجح لتوقف القتال، خاصة وأنّ التدخّل الغربي سيحمل معه آلاف المقاتلين من جهات عدة إلى ليبيا ممّا سينعكس بشكل سلبي على تونس بشكل خاص، والمنطقة ككل بشكل عام (عكاز، 31:2018).

ولا يمكن النظر للقضية الليبية وتأثيرها في تونس من زاوية أمنية فقط، بل لا بد من التطرق لها من منظور اجتماعي أيضا، فليبيا كانت تؤوي 120 ألف عامل تونسي تعرض بعضهم للابتزاز من

قبل ميليشيات استغلت توتر الأوضاع الأمنية لمهاجمتهم والسطو على ممتلكاتهم فيما فقد الكثيرون منهم مصدر رزقه. بالإضافة الى انضمام عدد كبير من التونسيين الى صفوف داعش الارهابي.

فقد ذكر المحلل التونسي "راشد كاسني" في جريدة "الحياة" أن: "هناك حالياً في ليبيا ما يقارب من ألف وخمس مائة مقاتل تونسي مدرب ومسلح، وبلا شك، لديهم رغبة في العودة لبلادهم". وقد أشار وزير الداخلية الى أن المئات من المقاتلين الذين انضموا إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" قد عادوا بالفعل لبلادهم، وأسسوا خلايا نائمة، بينما انضم البعض منهم إلى صفوف "أنصار الشريعة".

وقد تؤدي هذه التدفقات الكبيرة، سواء كانت من التونسيين المنضمين الى صفوف داعش او من المهاجرين الليبين الى زعزعة استقرار المجتمع التونسي، خصوصاً ان كان هؤلاء من اللاجئين اليائسين الذين يحتاجون الى المأوى والغذاء والرعاية الاجتماعية الاساسية (الطبش، 2016).

اما على الصعيد الاقتصادي فتعتبر تونس من أكثر البلدان التي تأثرت بالأزمة الليبية فقد خسر الاقتصاد التونسي عشرات المليارات من جراء الازمة، خلال السنوات الاربع السابقة، وقد كانت هذه الخسارة نتيجة تعقد الاوضاع الامنية وانتشار المليشيات وتعقد الازمة السياسية بين الاطراف في ليبيا.

فمنذ حدوث الازمة الليبية توقفت العديد من الاستثمارات، في حين تراجع عدد من المستثمرين بموظفيهم وعمالهم من بعث مشاريع الى تونس بحجة توتر الاوضاع على حدودها وتواجد جماعات مسلحة فيها. فمنذ بداية الازمة في 2011 تراجعت المبادلات التجارية بين تونس وليبيا بشكل كبير، حيث قامت 1300 مؤسسة اقتصادية تونسية بتوقف صادراتها نحو ليبيا، مما ادى الى الاخلال بالموازنات المالية لهذه المؤسسات. وقد أعلن نحو 200 مؤسسة افلاسها، في حين طالبت

بقية المؤسسات تقديم الدعم الكافي من الدولة لكي تستطيع الحفاظ على توازنها المالي باعتبارها تشغل ألاف العمال وأصبحت عاجزة عن توفير رواتبهم (بوحنية والشيخ، 17:2014).

كما ان استقرار ألاف الليبيين في تونس منذ العام 2011 قد أثر بشكل كبير على الاقتصاد التونسي، حيث تراوح عدد المقيمين بين 500 ألف و مليوني ليبي على فترات متعاقبة مما أثقل كاهل الدولة التونسية التي ذكرت عام 2014 أن كلفة الدعم لديها تجاوزت 4455 مليون دينار وهو ضعفا ما كانت تدفعه كلفة دعم للمواد الاستهلاكية الأساسية قبل 2011.

وبناءا على هذه الاحصائيات جميعها، تظهر الدراسة بأن الدولة التونسية قد تأثرت بشكل كبير على جميع الاصعدة الامنية والاجتماعية والاقتصادية بالثورة التونسية والمرحلة التي تلتها، ونتيجة للتعقيدات الداخلية للمجتمع الليبي وتعقيدات المحيط الإقليمي استهلكت السنوات الأولى بشكل أكثر مما ينبغي من بنية تونس واثقلت كاهلها اقتصاديا وفرضت عليها اعباء لم تكن تونس التي خرجت من أزمة قريبة ومماثلة قادرة على احتواء تبعات الازمة الليبية من لأجئين وتحمل اعبائهم بالاضافة انها اصبحت معبرا للسلاح لكافة الاطراف المتناحرة على السلطة، مما جعل من الضروري جدا الاهتمام بالجانبين الاقتصادي والتنموي بين تونس وليبيا (زيتوني، 2017).

ثانيا: تأثير الازمة الليبية على الدولة المصرية:

تعتبر مصر هي الاخرى من أكثر الدول المجاورة لليبيا تأثراً بالأزمة الليبية وما تلاها من تداعيات اقليمية ودولية، والسبب الرئيسي في ذلك هو طول الحدود بين الدولتين والذي يزيد على ألف كيلومتر، مما سهل انتقال اللاجئين والثوار الجرحى من جهة وعمليات التهريب، والتجارة غير الشرعية، وانتقال العناصر الإرهابية من جهة اخرى، دخولا وخروجا.

فبعد إن أصبحت ليبيا غارقة في مستنقع الحرب الأهلية. وفي الوقت نفسه، تم الإطاحة بحكم الإخوان في مصر. أدرك الإسلاميون خطر الاوضاع في كلا الدولتين. خصوصا أن إخوان ليبيا اتخذوا موقفا معاديا من حكم السيسي، حينما قام السيسي بتقديم الدعم والمساندة لقوات الجنرال حفتر، حيث قصفت القوات الجوية المصرية مواقع الجماعات الإرهابية بمساعدة الجنرال حفتر في أكثر من مكان مثل منطقة الحفرة ومدينة درنة (خشانة و رشيد، 2015: 15).

لذلك ما تمثله الأزمة الليبية وتداعياتها من تحد أمني وسياسي كبيرين بالنسبة لمصر، فإن الإدارة المصرية تجد نفسها في مواجهة خيارات صعبة في التعامل مع هذا التحدي لاسيما في ظل المواقف الإقليمية والدولية التي لا تتوافق كثير من جوانب الرؤية المصرية للأزمة.

لقد اتخذت تداعيات الازمة الليبية على مصر عدة اشكال، فعلى الصعيد الامني، فأن الامن القومي المصري يتهدد بشكل كبير بالأزمة الليبية بسبب وجود مساحات صحراوية شاسعة مشتركة بين البلدين تفوق عشرات المئات من الكيلومترات، يصعب السيطرة عليها من كلا الدولتين، وأن حالة الحرب والفوضى في ليبيا سهلت نشاط عصابات التهريب، والجريمة المنظمة والعشوائية،

والجماعات الإرهابية بالانتقال من خلال هذه المساحات الصحراوية، وهو ما كان بمثابة تهديدات جدية لأمن واستقرار الدولة المصرية (سويلم، 2014).

عندما سعت عدد من الكيانات الارهابية والجماعات المسلحة وخاصة في اقليم برقة بتوحيد صفوفها تحت كيان واحد بمسمى " تنظيم الدولة الإسلامية مصر وليبيا" لغزو مصر، تكشفت خطورة الوضع الامني المصري جراء الازمة الليبية، بالاضافة الى التخوف الكبير من انضمام "جماعة الاخوان" و"تنظيم انصار الشريعة" لوضع خطة مدروسة لدخول مصر.

تشكل تنظيمات جهادية اخرى واهمها تنظيم "الجهاديين الجدد"، وهم يتبعون نمط تفكيري جهادي مختلف الفكرعن التنظيم السابق زاد من خطورة الجماعات المسلحة التي تستهدف مصر، حيث يتمثل نمط تنظيم الجهاديين الجدد بالتكتم على العمليات التفاعلية مع الأحداث، ويتبنون مهاجمة الانظمة وتفكيكها ثم اعادة بنائها على حسب أهوائهم ورؤيتهم، وهذا ما يدعى بسياسة إدارة التوحش (سويلم، 2014).

أن هشاشة الدولة في ليبيا، والتي تبدو واضحة من خلال انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة، وتهريب السلاح والمخدرات، وانتقال اللاجئين بشكل غير منظم، وسهولة الاتصال بين الجماعات الإرهابية بين الدولتين، أصبحت تهدد كيان الدولة المصرية، ومن هذا المنطلق كان يجب على الساسة المصريين المشاركة بوضع سيناريوهات مقترحة، وحلول استراتجية وأمنية تمثل درعاً واقيا من أجل حماية مصر من الرياح العاتية القادمة من جهة حدودها الغربية.

اما على الصعيد الاجتماعي، فقد شكلت العودة الكبيرة للعمال المصريين إلى بلدهم أعباء إضافية على كاهل الحكومة المصرية، في ظل عجزها عن تأمين فرص العمل لهذا العدد الهائل من العائدين. وخصوصاً بعد تعرض 21 شاباً مصرياً للذبح، حيث أثارت تلك الجريمة البشعة ردود فعل شعبية قوية عرضت الحكومة لضغوطات كبيرة من أجل الرد العسكري على مقتل أولئك المصريين، لكن ما جعل القاهرة تمتنع عن السير منفردة في خيار توجيه الضربات الجوية هو التحفظ الدولي تجاه تلك الحادثة وعدم المشاركة في تحالف مباشر لضرب الميليشيات المسلحة في ليبيا (بادي، 33:2012).

أن التحفظ على حادثة مقتل العمال المصريين بدا واضحا بشكل خاص عندما رفضت الجزائر التفاعل مع موقف مصر، الذي تبنى اعتماد الخيار العسكري، بالإضافة إلى التحول في موقفي روما وباريس، حيث كانتا الأكثر حماساً للمشاركة في تحالف دولي من اجل شن غارات جوية على مواقع الدولة الإسلامية في ليبيا، قبل أن يتغير موقفهم ليأتي منسجماً مع الموقف الامريكي للانتقال إلى الدعوة لتبني حل سياسي والذي يؤكد أن الحل في ليبيا بأيدي الليبيين فقط، مما يؤكد ان الغرب لا يسعى لحل الازمة بل الى تأزيمها من خلال مواقفه المتناقضه وارائه المتباينة في الأزمة الليبية بشكل خاص وبالأزمات والثورات العربية بشكل عام .

أما على الصعيد الاقتصادي، فان سوء الاوضاع الاقتصادية في ليبيا انعكس بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي المصري، حيث تشير الاحصائيات الى تراجع حجم التبادل التجاري بين ليبيا ومصر بعد الثورة فهو لا يتجاوز الـ 3 مليار دولار في حين كان يبلغ نحو 10 مليار دولار ماقبل احداث 2011، حيث تراجعت حجم الصادرات المصرية للسوق الليبي بنسبة 75%، بناء على بيان رئيس الجمعية المصرية الليبية لرجال الأعمال المهندس ناصر بيان في عام 2015، وأضاف

بيان أن حجم الصادرات المصرية للسوق الليبي لا يتجاوز حالياً الـ 25% ويتركز معظمها فى السلع الغذائية والإستراتيجية .

فلقد تفاقمت ازمة العمالة المصرية التي كانت تعتمد على السوق الليبي بشكل كبير، فلقد كانت الحدود الليبية مفتوحة امامهم بشكل مطلق، ولم يكن يطلب منهم سوى وثيقة إثبات الشخصية، حيث بينت الاحصائيات ان عدد العمال المصريين الذين كانوا يقيمون في ليبيا قبل احداث 2011 تجاوز الـ 3 مليون عامل مصري، بينما بلغت أعداد العمالة المصرية العائدة من ليبيا بعد الثورة بـ420 ألف مصري (ربيع، 2017).

ويرى الباحث ان الثورات العربية بالرغم من أنها تخلصت من أنظمة ديكتاتورية سيئة السمعة، وفتحت الباب أمام الخيارات الحرة للشعوب لتملك الإرادة في تقرير مصيرها، غير أن التطورات التي حدثت على الأرض لم تبشر بالخير، حيث كان من نتائج الربيع العربي خريف اقتصادي طويل الأمد جعل من الصعب تحسن الأوضاع وتحسن قدرة تلك الدول على النمو والتوجه نحو مستقبل يحمل معه واقعا لطالما حلمت به تلك الشعوب.

أن مستجدات الأحداث في ليبيا أصبحت تشكل خطرا على دول الجوار بشكل واضح ومؤثر سلبيا إلى أقصى ما يمكن، والأمن الأوروبي والمصالح الإقليمية بشكل عام، وخصوصاً توجهات وعمليات الجماعات المتشددة في ليبيا، قد تسببت في التأثير على الأمن القومي لدول الجوار خصوصا مصر وتونس.

فلا زالت ليبيا تعيش أزمة مستمرة على وقع انقسامات سياسية وصراعات مسلحة منذ سقوط ألقذافي، ويبدو جليا كيف تأثرت الثورة الليبية في خطاها إلى حد كبير بالثورة التونسية والثورة المصرية في مرحلتها الانتقالية، اليوم تحولت ليبيا إلى ساحة لتنافس إقليمي ودولي بين دول تساند إطراف الأزمة ودول اخرى تقف ضدها، مع دول تقف على الحياد.

لقد بينت هذه الدراسة ان تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار كانت الى حد بعيد تدور في نفس الأقطاب، كما أن الأزمتين التونسية والمصرية كان لهما الأثر الكبير في نشأة وتطور الأزمة الليبية، فكان التأثير متبادلا ولكن بتفاوت النتائج ومدى تأثيرها.

كانت ابرز الآثار السلبية على كل من ليبيا ومصر كتأثيرات متبادلة نتيجة لهشاشة كلا الدولتين، هو انتشار ما يمكن تسميته بظاهرة الجريمة المنظمة، لتهريب السلاح والمخدرات واللاجئين، واحتواء العناصر الإرهابية، مما جعل من ليبيا دور سلبي يؤثر بشكل فعلي على الأمن القومي المصري، بالإضافة إن احتمالية تشكيل نظام سياسي جديد قد يتعارض ولا يتفق مع المصالح المصرية، مع جهود مكثفة تبذلها مصر لمواجهة الهجرة غير الشرعية وحل أزمة ليبيا.

أما بالنسبة لتونس أصبح المجال متاحا أكثر لتسلّل العناصر الإرهابية ضمن أفواج اللاجئين والخوف من تحريك الخلايا الارهابية النائمة فيها. أما بالنسبة للحرب وملامح الحلّ السياسيّ، فيبدو إن طبيعة التدخّل العسكريّ وغموض التحالفات، بالإضافة إلى تقارب القدرات القتالية لمختلف الفصائل، كلّها حقائق تنذر بأنّ الوضع القائم سيتخذ مسارا أطول وتوجها ابعد من جميع التوقّعات.

ان ثورات الربيع العربي أنجبت حروب غير موجهه وغير واضحة الأهداف ومجهولة الرؤيا والطريق، وزجت بشعوبها نحو أنفاق مظلمة تجهل كيف تخرج منها، حيث ان تلك الدول الثلاث ليبيا، مصر وتونس، لا زالت في مخاض طويل لم يؤدي لهذه اللحظة الى أي نتيجة كانت تطمح

اليها ثورات الربيع العربي الذي جاءت بنتائج قاسية على الشعوب، غير ان التأثير لم يكن تأثيرا ثابتاً على أي طرف، ولكنه كان سلبيا الى حد كبير على جميع الأطراف، وادى الى المزيد من الضياع الداخلي والانقسامات غير المحسومة الى الأن.

الفصل الرابع

الدولة الليبية ومستقبل العلاقة مع دول الجوار المضطربة

الفصل الرابع

الدولة الليبية ومستقبل العلاقة مع دول الجوار المضطربة

تعتبر الحالة الليبية نموذجا واقعيا لمدى تأثير التغيرات في الأوضاع الداخلية بعد الثورات العربية في مناطق الجوار الإقليمي، حيث إن ليبيا في مرحلة ما بعد القذافي أصبحت تعاني تحولات وإشكالات معقدة ومتشابكة قابلة لاتخاذ إبعاد شتى وهي مؤهلة أيضاً للامتداد جغرافياً في محيطها، سواء الأفريقي أو العربي، ويعود السبب الأول في ذلك هو موقعها الجيواستراتيجي كمنفذ للعالم العربي على القارة السمراء.

لقد شكلت ليبيا حالة استثنائية في علاقاتها الإقليمية مع دول الجوار في عهد القذافي، حيث وصفت بأنها علاقات غير مستقرة. وفي ما بعد الثورة دخلت ليبيا في مرحلة استثنائية ايضا، ويعود السبب في ذلك الى معطيات الوضع الداخلي المضطرب، الذي أصبح يتقلب ما بين انتشار الأسلحة، والاشتباكات التي اتخذت الطابع القبلي البحت، وميليشيات الثورية ترفض الانقياد لسلطة الدولة التي بات واضحاً جداً أنها تعاني من هشاشة سياسية وأمنية، مع عجز كبير وواضح في أداء المجلس الوطني الأنتقالي الذي فشل في بناء نموذج نظام سياسي مستقر، يحتوي جميع الأطياف المتناحرة ويأخذ بالدولة الليبية نحو الاستقرار (بادي، 33:2012).

لقد أصبحت هذه المعطيات الداخلية، تسبب مصدرا للقلق المستمر والتهديد لدى معظم دول الجوار العربي والإفريقي على حد سواء، حيث أن إشكاليات ومشكلات الداخل الليبي بدأت في الانعكاس إقليميا على دول الجوار. مرة في عودة "مقاتلي الطوارق" الذين كانوا من أنصار القذافي، ليصبحوا إضافة للحرب الرابعة التي كانت بين حكومة مالي وحركة تحرير أزواد. ومرة ثانية في استثمار

واستغلال تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي للأسلحة المنتشرة أبان الثورة في ربوع ليبيا، ليدعم ويقوي من نفوذ سلطته في مناطق الساحل والصحراء، ويصبح عائقاً أمام المصالح الدولية. ومرة ثالثة في اضطراب العلاقات الليبية مع دول الجوار، خصوصاً أن بعض أعوان القذافي ينضوون في كنف تلك الدول (Bowen, 2013:18).

إن من أهم نتائج ثورات الربيع العربي بشكل عام هو تراجع قوى الدول في المنطقة، وميولها نحو التحول من حالة الرخاوة إلى الفشل، حيث أنها أصبحت عاجزة عن أداء الوظائف المنوطة بها، خاصة في الجانبين الأمني والتنموي، وبالتالي أفقدها الشرعية. مما أدى إلى ضعف قدرتها في السيطرة على احتواء التفاعلات الداخلية، وتسييسها بما يتناسب مع مصالحها الثابتة في دوائرها الخارجية، حتى إنها باتت مهددة في معظم الحالات باحتمالات التفكك وليس فقط مجرد عدم القدرة على تنفيذ القانون (علي،2013:53).

ويتناول الفصل الرابع الدولة الليبية ومستقبل العلاقة مع دولغات الجوار المضطربة من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: مستقبل العلاقة بين الدولة الليبية والدولة التونسية

المبحث الثاني: مستقبل العلاقة بين الدولة الليبية والدولة المصرية

المبحث الأول

مستقبل العلاقة بين الدولة الليبية والدولة التونسية

أن حالـة الغمـوض النسـبي فـي التوجهـات الخارجيـة لـدى التكـتلات الليبيـة الجديـدة، والتـي يمكـن تفسـيرها بأنهـا حالـة مـن عـدم اكتمـال البنيـة الأساسـية للنظـام الليبـي أو شـكل الدولـة نفسـها ومحاولـة النخبـة الجديـدة علـى جمـع فرقـاء الـداخل الليبـي فـي المرحلـة الانتقاليـة، كانـت مـن الأمـور التـي سـاهمت فـي تعقيـد تـأثيرات الـداخل الليبـي السـلبية علـى دول الجـوار. بالإضـافة إلـى أن الماضـي المعقـد لسياسـة وعلاقـات الـرئيس الليبـي الراحـل معمـر القـذافي مـع دول الجـوار لازال مـؤثراً إلـى حـد كبيـر، بغـض النظـر عـن اختفائـه مـن المعادلـة الإقليميـة، لكـن مـا خلفـه مـن بعـده اسـتمرت بقايـاه عالقـة فـي طبيعـة الواقـع الليبـي، ولا زالـت ليبيـا تعـاني الـى الأن مـن غيـاب بنيـة قضـائية عادلـة فـي مـا بعـد الثـورة (بـادي، 33:2012).

فقد أصبح من الضروري في ظل هذه الأحداث التي تحاصر الواقع الليبي استكشاف مدى تأثير ما أفرزه الداخل الليبي على دول الجوار الإقليمي بكلتا شقيه العربي والإفريقي، ومحاولة تكوين رؤيا عن مستقبل العلاقات الليبية مع دول الجوار التي تأثرت بعمق من أحداث ليبيا، بالإضافة إلى تلك التأثيرات، لابد من اعادة النظر في محددات العلاقات الداخلية الليبية بالإقليم في مرحلة ما بعد الثورات.

لذلك بحثت الدراسة مستقبل العلاقة بين الدولة الليبية والدولة التونسية من خلال النظر في تاريخ العلاقة بين الدولتين في مرحلة ماقبل ثورات الربيع العربي ومرحلة ما بعدها وحاولت الدراسة استشراف مستقبل هذه العلاقة بين كلا الدولتين.

اولاً: العلاقة بين الدولة الليبية والدولة التونسية في مرحلة ما قبل الازمة

واجهت كل من ليبيا وتونس العديد من الأزمات والتحديات عبر التاريخ، مثل انتشار الأوبئة، التي أودت بحياة نصف سكان الإيالة التونسية آنذاك، وعانت كل منهما من الممارسات القمعية الاستعمارية. إلاّ أن التاريخ الواحد الذي يجمع الدولتين كان عائقا امام تُشكّل الحدود الزائفة التي أراد الاستعمار آنذاك رسمها وفرضها بالقوة، ولم تكن عائقا أمام تنقل المقاومين عبر الطرق الصحراوية من جهة الجنوب الشرقي لتونس وغرب ليبيا. وتشكلت آنذاك نواة مشتركة لمقاومة المستعمر بين ليبيا وتونس يقودها خليفة بن عسكر في تونس والشهيد عمر المختار في ليبيا. ويسجل التاريخ العديد من المعارك المشتركة بين الشعبين ضد الاستعمار. وخير دليل على ذلك، ثورة المُقاوم التونسي علي بن غذاهم ضد الاستعمار الفرنسي والتي كانت من الشواهد على وحدة تاريخ البلدين والتي انطلقت من ليبيا وتشكلت أولى لبناتها بالأساس في ليبيا (برادلي، 148:2013).

إن الباحث في تاريخ العلاقات السياسية، الدبلوماسية، والاقتصادية بين كل من تونس وليبيا يرى بشكل واضح أنها لم تكن مستقرة وواضحة في مختلف المراحل التاريخية التي مر بها كلا البلدين؛ على الرغم من التقاء تونس وليبيا حدوديًا على امتداد يبلغ طوله 459 كيلومترًا، بالأضافة الى الانسياب التجاري خصوصا في منطقة قردان ومنطقة الذهيبة.

فعلاقة تونس مع ليبيا مضطربة كالمد والجزر. حيث تميزت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بمزاجيات تحكمها، جعلتها تتأرجح بين الدفء والجفاء. وكان ذلك منذ عهد الاستعمار فكانت العلاقة مُتداخلة، حيث دفعت الحرب الليبية الإيطالية بهجرة ليبية كبيرة نسبياً الى تونس ومن جميع الاطياف، من النخبة ورجال المال والمقاتلين، وايضاً بعض القبائل (الجندي، 2016: 22).

وبالرجوع الى تاريخ العلاقات الليبية التونسية، فقبل انقلاب الفاتح في أيلول 1969، تميزت العلاقة بين ليبيا وتونس بالهدوء والاستقرار النسبي، لكن مع حلول السبعينات، انقلب الوضع بشكل كبير. فبعد فشل تجربة الوحدة عام 1974، قامت ليبيا بطرد 14 ألف عاملًا تونسيًا، دخل على أثرها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة والرئيس الليبي معمر القذافي في حرب إعلامية.

في ذلك الوقت، قام الرئيس الليبي معمر القذافي بعقد وحدة مع الرئيس التونسي أنذاك حبيب بورقيبة، والتي تم الاعلان عنها في جزيرة جربة التونسية في كانون الثاني 1974، دامت هذه الوحدة لمدة 48 ساعة. بعدها قامت فرنسا بإجهاض هذه الوحدة، عندما طلبت من رئيس وزراء تونس الهادي نويرة العودة من زيارة رسمية لطهران الى تونس لإعلان وقف هذا المشروع (Gebremichael, et.al., 2018:44).

حيث قامت الحكومة التونسية بتوجيه الأتهام للعقيد معمر القذافي بانه قام بدعم وتمويل التمرد المسلح في ڨفصة عام1980، و بانه كان احد اسباب انتفاضة الخبز نهاية 1983 وبداية 1984، وبعدها اتهمت الحكومة الليبية بطرد 3 آلاف عامل تونسي عام 1985، كما واتهم القذافي ايضا بتورطه في دعم الاتحاد العام التونسي للشغل في أزمة 1987، ؛ من أجل الضغط على حكومة محمد المزالي وتصعيد الأزمة الاجتماعية. وفي العام التالي استفحلت الأزمة بين البلدين، عندما قام الطيران العسكري الليبي بالتحليق فوق الأجواء التونسية كرد على عدم شجب واستنكار تونس

العدوان الامريكي على ليبيا بعد قضية تفجيرات برلين عام 1986 (Gebremichael, er.al., 2018:44).

مرت العلاقات التونسية الليبية بعد ذلك في مرحلة هدنة وهدوء لأكثر من ربع قرن من حكم الرئيس الأسبق بن علي. حيث ساند النظام الليبي وصول بن علي الى السلطة، وبالمقابل قام نظام بن علي بكسر الحصار المفروض من قِبل المجتمع الدولي على ليبيا.

حين ذاك تشكلت بين البلدين روابط جديدة تمثلت جزء منها في علاقات مصاهرة بين العائلات ومصالح أخرى مشتركة. ثم تطورت العلاقات تدريجيًا لتصبح ليبيا الشريك الاقتصادي الأول لتونس عربيًا وأفريقيًا، وتكون الشريك الخامس لتونس عالميًا، حيث اظهرت الأرقام الى ان المبادلات التونسية مع ليبيا بلغت ما يناهز 7٪ من مجموع مبادلات ليبيا مع الخارج عام 2010، وبلغ ايضاً عدد المؤسسات التونسية المستثمرة في ليبيا، والتي لها فروع في دول الجوار، ما يزيد عن 1000 مؤسسة، وكان عدد التونسيين الذين يعملون في ليبيا حوالي 150 ألف عاملًا تونسيا(عبدالله،12:2014).

وبالرغم من هذا الوئام بين الدولتين الا ان بعض التوترات استمرت من جهة أخرى. مثل عدم التزام الطرف الليبي بالاتفاق حول حدود المياه الإقليمية بينهما، والذي صدر فيه حكم من المحكمة الدولية في بداية الثمانينات، الأمر الذي ترتب عليه حرمان تونس من جزء كبير من الخيرات النفطية في هذا الجرف. بالإضافة الى ذلك فقد اتخذت الحكومة الليبية عام 2010 إجراءات جمركية أثرت بشكل سلبي على التجار التونسيين (Gebremichael, et.al., 2018:46).

وبعد هذا، بدأت مرحلة الثورة، حيث عاد الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي بالاهتمام بالشأن السياسي التونسي، وكان من المنتقدين للثورة التونسية واستهجن قيامها، مما أدى الى حالة من التوجس في تونس أحتسابا لأي مبادرة قد يقوم بها الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي لإجهاض الثورة التونسية.

أن التحديات التي اصبحت مطروحة أمام تونس وليبيا بعد الانتفاضتين اللتين شهداهما عام 2011 وانتهتا بإسقاط نظامي الحكم فيهما وانتصار الشعب، فرضت شبه ارتباك في العلاقات القائمة بينهما، خصوصا في ظل تنامي الخطر الإرهابي في ليبيا والتي اصبحت تشهد اقتتالا داخليا ونشاطاً متنامياً للجماعات الجهادية والميليشيات المسلحة على أراضيها، وما فرضه هذا الوضع على تونس من إجراءات وقائية. حيث سعت الكثير من الأطراف إلى استغلال ذلك لتعكير صفو العلاقات بين الدولتين وأثارت الخلافات، مسقطة من حساباتها عراقة تلك العلاقات بينهما والتي تعتبر عضدا كل منهما للأخرى (الجندي، 2016: 18).

ثانياً: العلاقة بين الدولة الليبية والدولة التونسية في مرحلة ما بعد الازمة:

بدا واضحاً في انفجار ثورات الربيع العربي ان هناك علاقة ارتباطية وثيقة بين الداخل الليبي والإقليم، وهذا أمر منطقي، ولا يبدو ذلك فقط من جهة العدوى والنفاذية الإقليمية بالنسبة لحالة المد الاحتجاجي، ولكن جاءت أيضا بتوجه أقلمة المشكلات الداخلية. حيث تنامت التفاعلات الداخلية في مجتمعات الدول في ما بعد الثورات العربية إلى ما وراء الحدود (Sanchez, 2018:22).

بعد الثورة في كل من تونس وليبيا، كانت تونس تنظر للثورة الليبية على انها تكملة وانجاح لثورتها، ولذلك وقفت الحكومة التونسية مع الليبيين، وفتحت الدولة والشعب معا الأبواب والأيادي لليبيين. أما دولة ما يعرف بجماعة النهضة ومناصريها، اعتبرت ان نجاح الاخوان في ليبيا في السيطرة عليها بمثابة نجاح لها. كما فعل انصار الشريعة. وغيرهما من الجماعات بالمثل على اعتبار ان حدود تونس تمتد من "جبل الشعابني" في تونس إلى "وادي درنة" في الجبل الأخضر في ليبيا (السواعير، 32:2017).

لقد شهدت المرحلة الانتقالية في ما بعد الثورات العربية أنظمة وليدة لم يكتمل نموها، مما خلق ارتباكا في مراحلها الانتقالية. بحيث كانت التكتلات الجديدة تدير تلك المرحلة في حين أنها كانت منشغلة بصراعاتها الداخلية، فأهملت عملية التأسيس لسياسة خارجية واضحة المعالم في تعاملها تجاه دول الجوار، خاصة أن المؤسسات التي تتولى إدارة الشؤون الخارجية للدولة لا تصنع التوجهات والسياسات نحو الدول الأخرى، هي فقط تدير ما اتفق عليه داخل مؤسسات الحكم داخليا (علي،53:2013).

إن تحركات أي دولة خلال محيطها الإقليمي، القريب منها او البعيد، يعتمد على مجموعة من التصورات، أهمها هوية المجتمع وتصوراته للدور الخارجي للدولة. حيث يبدو جليا إن المنطقة العربية في مرحلتها الجديدة أصبحت تمر بتحولات في مسألة الهوية لم يؤخذ قرار فيها بعد، خصوصا بعد التشوهات التي واجهتها وبعد إن أصبحت التيارات الإسلامية في مقدمة المشهد السياسي في عدة دول عربية، من أهمها تونس، وما ترتب على ذلك من إعادة الاعتبار للعامل الديني ضمن البنية السياسية والأساسية للمجتمعات العربية، بناء على هذا الاعتبار الذي من المتوقع أن يلعب دورا هاما في

إعادة ترتيب مصالح الدول الثلاث ليبيا، مصر وتونس ضمن محيطها الخارجي الإقليمي، خصوصا في ظل إعطاء الحكام الجدد في المنطقة أهمية كبرى للبعد الجماهيري وأهتماماته وميوله ومن أهمها البعد الديني لدى الشعب التونسي (Gebremichael, et.al.,2018:46).

تعتبر تونس أفضل من الدول الاخرى حول اعادة ترتيب اولوياتها بعد مرحلة الاضطراب وعدم الاستقرار، حيث أنها بدت أسرع في استحقاقات المرحلة الانتقالية، وظهر عليها استقراراً جزئياً في تعاطيها أمور سياساتها الخارجية مما ينبئ أمكانية قيام علاقات ذات مصالح أجتماعية واقتصادية بين تونس وليبيا (علي،53:2013).

ومن خلال ذلك أصبح تأثير التغييرات الداخلية أكثر عمقاً بسبب طبيعة البيئة التشابكية المعقدة. وبالتالي انعكس هذا على الثورة الليبية، حيث إن اكتساب الحالة الليبية لصفات المجتمعات الإفريقية المتورطة بالصراعات بشكل ضاري، يؤهلها لتكون في وضع أكثر قابلية نحو أقلمة المشكلات الداخلية. كما ان الحدود الليبية مع الدول المجاورة خصوصاً تونس، أصبحت تشهد امتدادات قبلية على طرفي الحدود، مما يسهل تدفقات السلاح، والتكاتف الهوياتي بين المجموعات المسلحة و المجموعات العرقية والطائفية الممتدة تحت أكثر من مسمى لهذه التنظيمات (أمين، 2018 :21).

إن المرحلة التي سبقت الثورة تركت أرثا اجتماعيا وحضاريا وفكريا يصعب تجاوزه لأنها تركت بعد سنوات طويلة مالا يمكن تجاوزه بسهولة، وكانت مدخلاً لزيادة درجة تأثير الداخل في الإقليم المجاور، أو تخفيض شدته، أو توجهه نحو التعاون. وربما كان الدور الإقليمي التوسعي لليبيا، في عهد القذافي، بمثابة تحديا أمام السلطات الجديدة، لأنه فرض عليها إعادة إدارة التحالفات

والمصالح مع دول الجوار الإفريقي التي لم تتخلى عن تحفظها في بداية الثورة الليبية نحو التكتلات الجديدة، خصوصاً مع وجود شبكة متشعبة من المصالح الاقتصادية الواسعة للقذافي وأبنائه في القارة كلها (Gebremichael, et.al., 2018:468).

وكان للعامل الدولي دورا في زيادة تأثير الداخل في دول الجوار الإقليمي، التي تترقب تبعات ذلك مثلما حدث إبان التدخل العسكري للناتو في ليبيا، الذي لم يفرز فقط قضية انتشار الأسلحة، ولكنه تسبب في قلق لدي دول الجوار من احتمال معاودة مثل هذه التجربة مع تلك الدول، بالإضافة إلى طبيعة المصالح العسكرية والسياسية التي تنشأ بسبب هذا التدخل الدولي، وبدورها يؤدي إلى ضغط كبير على دول الجوار (الشلوي،23:2014).

وبالعودة الى الاوضاع التونسية مابعد الثورة، فأن الاقتصاد التونسي اليوم يعاني من ظروف اقتصادية صعبة للغاية نظراً لعدة عوامل داخلية وخارجية حيث بلغ عدد اللاجئين الليبين في تونس ما نسبته نحو 10 في المئة من سكان البلاد. ومثل هذا العدد يمثل في الواقع تحديا كبيرا لدولة ما زالت تعاني من صعوبات اقتصادية بعد فترة انتقال سياسي عقب ثورة 2011 ضد حكم الرئيس السابق زين العابدين بن علي، ادت به الى سلسلة من التداعيات السلبيات، رغم ان مؤتمر الاستثمار (تونس 2020) كان مبعث للأمل لدى التونسيين والذي عقد أواخر تشرين الثاني الماضي، والذي نتج عنه تعهدات مالية بما يقارب 15 مليار دولار. لكن هذا لم يكن لينفي الواقع الاقتصادي الحالي لتونس، وارتفاع نسبة البطالة، ووجود خلل كبير في التوازنات المالية الكبرى، مما يعني تسجيل صعوبات ضخمه في تمويل الاقتصاد التونسي (بوحنية والشيخ، 15:2014).

في حين دخل الاقتصاد الليبي في حالة ركود عام، واستمر ضعف القطاعات غير النفطية بسبب اختلالات في سلاسل توريد المستلزمات المحلية والأجنبية ونقص التمويل،

وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله إلى 9.2% في 2015، وازدادت أسعار الغذاء بنسبة 13.7%، وواصل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار تراجعه، إذ سجل هبوطًا آخر يزيد 9% في 2015، وفي السوق الموازية انخفضت قيمة الدينار نحو 160% بسبب القيود على معاملات النقد الأجنبي التي ينفذها البنك المركزي الليبي.

بالإضافة الى أن الاوضاع الاجتماعية لم تكن افضل حالاً من الاوضاع الاقتصادية، فالوضع الاجتماعي لم يكن مستقراً لدى غالبية الشعب التونسي بسبب ألاوضاع المتردية على كافة الأصعدة جراء تردي الاحتياجات الاساسية الملحة والعجز في تحقيقها (السرجاني،91:2011).

كما أن الاوضاع الامنية التي تمثلت بالتهديدات الإرهابية التي اصبحت تحيط بتونس داخليا وخارجياً على اطراف حدودها. وامتدت لدى دول الجوار المحاذية، لتصبح تونس في حلقة مشتعلة، ومازال يشكل الوضع الأمني عقبة حقيقية في تحقيق التحسن العام للمجتمع الليبي بكافة مستوياته (عكاز، 30:2018).

كل ذلك أدى الى تراجع صورة تونس في الخارج، بعد أن كانت تتصدر نشرات الأخبار في وسائل الإعلام المختلفة العربية والأجنبية كبلد يرمز للحرية والديمقراطية، فقد أصبحت تتصدر نشرات الأخبار كرمز لاستفحال العنف السياسي والديني الذي أصبح يتهدد استقرار المجتمع. إضافة إلى بعض إجراءات القانون المالية، والتراجع المتوقع في قيمة الدينار أمام الدولار، بينما ليبيا بعد سبع سنوات من الإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي، لا تزال ليبيا تحت رحمة 1500 مليشيا وثلاث حكومات تتصارع في ما بينها وتسعى لنيل الشرعية الدولية. (علي، 53:2013).

ان وضع تونس المهتز اليوم يجعل الموروث الحضاري كله يهتز، وتتحول معها عملية مسار الانتقال الديمقراطي كاملة لتسري في الواقع السياسي الوطني حالة من التخوف والقلق حول مستقبل تونس الذي يتأمل المواطنون إلى أن يكون متوافقا مع تطلعاتهم ويحقق مطالبهم، وتمتد هذه الحالة الى دولة الجوار الأقرب ليبيا.

وبما أن ليبيا ليست في حال سياسي واجتماعي واقتصادي وأمني أفضل من تونس، بالرغم من ان قيمة الصادرات التونسية إلى ليبيا قبل الثورة كانت تقدر بما يقارب مليار دولار وتغطي نحو 90% من واردات تونس النفطية من ليبيا، حيث قدر عدد الشركات المصدرة لليبيا حوالي 1200 شركة تمثل أغلب القطاعات الاقتصادية. وكانت ليبيا تأوي نحو مائتي ألف عامل تونسي. لكن مع الثورة الليبية تراجعت كل تلك المؤشرات وتراجعت الصادرات التونسية إلى ليبيا لتتوقف تماما، حتى ان ليبيا اصبحت تشكل عائقا امام التعاون التونسي المصري وعملت على وقف عمليات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين البلدين بسبب ما تمر به ليبيا.

لقد اصبح مشهد تونس الوطني اليوم مشحونا بالاستقطاب السياسي والاحتقان الاجتماعي والعنف الديني والتنافر المذهبي، ويتحمل مسؤولية ذلك الفاعلين السياسيين في الحكم وخارجه وتلقى على عاتقهم مسؤولية وطنية تاريخية في وضع حد لهذه الحالة السائدة في المجتمع التونسي ومواجهة العنف السياسي الذي بات يهدد الحريات الفردية والعامة (برادلي، 18:2013).

وعندما تصبح تونس بهذا الوجه المهتز في الداخل وفي الخارج، فإنها ستؤدي الى ان تحرم ليبيا بلا شك مما فتحته الثورة من آفاق مثل استقطاب السياح واستقطاب عدد كبير من المؤسسات الاستثمارية التي أشد ما تحتاجها تونس في هذه المرحلة الحرجة والمصيرية، لتنشيط دور الاقتصاد وحل أزمات آلاف المواطنين العاطلين عن العمل، حيث أساء تنامي العنف السياسي على الساحة

التونسية وحالات الاحتقان الاجتماعي المتعددة والمتناقضة الى تونس بشكل صادم، مما أدى الى تراجع كبير وانسحاب لدى المستثمرين ولدى مراكز القرار(عبد ربه، 16:2014).

ثالثاً: شكل ومستقبل العلاقة بين الدولتين (الليبية والتونسية) في ظل تداعيات الازمة:

أن العلاقة الليبية التونسية علاقة تاريخية عريقة طويلة المدى، لها مقومات عربية وقومية يدعمها جوار جغرافي يجعل كل من الدولتين في وضع من التفاعل والتعاون الطبيعي والاجباري مع الدولة الأخرى، فكان لا بد من ان يكون للتغيرات والاحداث الداخلية والخارجية التي تطرأ تأثيرا متبادلا ومرتدا على كل من ليبيا وتونس، تنامت التفاعلات الداخلية في مجتمعات الدول في ما بعد الثورات العربية إلى ما وراء الحدود، فبرزت نتائج تلك التفاعلات على الوضع العام بكل مستوياته، حيث رأت تونس ان الثورة الليبية تكملة متممة لثورتها وانجاح لها، فكانت هذه الرؤيا من المفترض ان تخلق نوعا جديدا من العلاقات الأقوى والاكثر ايجابية مما كانت عليه سابقا.

لكن المرحلة الانتقالية في ما بعد الثورات العربية شهدت أنظمة وليدة لم يكتمل نموها، مما خلق ارتباكا في مراحلها الانتقالية.وتميزت تلك الأنظمة بهشاشتها وعدم شموليتها، بحيث كانت التكتلات الجديدة التي اصبحت تدير تلك المرحلة منشغلة بصراعاتها الداخلية، فأهملت عملية التأسيس لسياسة خارجية واضحة المعالم في تعاملها تجاه دول الجوار.

أصبح تأثير التغييرات الداخلية أكثر عمقاً بسبب طبيعة البيئة التشابكية المعقدة. وبالتالي انعكس هذا على كل من تونس وليبيا، ومن ثم تجلى ذلك في حيثيات ومصير العلاقات على اكثر من صعيد، سواء كان امنيا ام اقتصاديا ام اجتماعيا(السيسي، 56:2018).

لقد تمثلت التأثيرات الداخلية في الواقع الاقتصادي الحالي لكل من البلدين الذي شهد خللاً كبيراً في التوازنات المالية الكبرى، وارتفاع نسبة البطالة مما انعكس بشكل سلبي على الشعبين. اضافة الى الوضع الاجتماعي غير المستقر لدى غالبية الشعبين بسبب ألاوضاع المتردية على كافة الأصعدة جراء تردي الاحتياجات الاساسية الملحة والعجز في تحقيقها. أما الاوضاع الامنية فقد تمثلت بالتهديدات الإرهابية التي اصبحت منتشرة داخليا وعلى مشارف الحدود.

يرى الباحث ان هذه النقاط الحيوية تكون عوائق بارزة للعلاقة بين الأوضاع الداخلية والجوار الإقليمي، وعلاقات تونس بدول الجوار بما فيها ليبيا في ما بعد الثورات. وتعطي انطباعا لربما غير مطمئن عن مستقبل العلاقات الليبية التونسية، غير إن اتجاهات تلك العلاقات وحدود تأثيرها تتحدد بناءاً على أوزان نسبية لهذه الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية غير المستقرة لكل من ليبيا وتونس.

وبناءً على المرتكزات الاقتصادية والأجتماعية الضرورية والحيوية القائمة بفعل التقارب التاريخي والجغرافي والتشابه في البنية الأجتماعية والتقارب في المعتقدات الدينية بين تونس وليبيا كان من المفترض أن تتطور العلاقات بين كل من تونس وليبيا نحو التعاون والتكامل في جميع الميادين؛ بناء على خلفية المقومات المشتركة الصلبة للشعبين وحاجة كل بلد إلى الآخر. الا ان ذلك لم يتحقق وخضع لنوع من الابتزاز السياسي داخلياً وخارجياً مما أدى إلى اضطراب في العلاقات بين البلدين مع تزايد الوضع الداخلي غير المستقر وحالة فقدان التوازن العام والسير ببطء شديد في اعادة احياء ما بعد الثورة، مما ادى الى تزعزع العلاقة وتشوّهها وتعرّج مساراتها على المستوى الداخلي بين البلدين. اما خارجيا فتعتبر ليبيا ثروة نفطية وتونس ثروة سياحة وكلاهما بضاعة في يد دول الغرب تعبث بمصيرهما من أجل تحقيق مطامع أزلية.

أن الدولة التونسية، اليوم ليست منحازةً لأي محور عربي أو دولي، وهي تعمل جاهدة إلى إنجاح مسار التسوية الليبية– الليبية، من اجل مصلحة الشعب الليبي أولاً، وما يترتب على ذلك من تحقيق لمصالح تونس نفسها كدولة تشارك ليبيا شريطا حدوديا ذو اهمية كبيرة لليبيا، خصوصا المنطقة الغربية التي تمثِّل شريانًا حيويًّا للاقتصاد التونسي، وباعتبارها الطرف الأقدر على التنسيق مع الحكومة الليبية فيما يتعلق بملف الإرهاب الذي يمثِّل أولوية بالنسبة للتونسيين، وتحقيق الحماية لحدود تونس يعتمد على حماية حدود ليبيا بلاشك، بالأضافة الى التقاء المصالح الاقتصادية المشتركة والتبادل التجاري وحجم العمالة المشتركة بين البلدين، فيبدو واضحا ذلك الترابط بين مصالح تونس ومصالح ليبيا، وان كل منهما لن يستطيع تحقيق اسمى هدفين وهما تحجيم الارهاب ووقف تهريب السلاح من خلال حماية حدودهما الرخوة، ثم النهوض اقتصاديا بمنأى أي من الدولتين عن جارتها الأخرى .

المبحث الثاني

مستقبل العلاقة بين الدولة الليبية والدولة المصرية

واجهت ليبيا تغييرات داخلية جذرية بعد الثورة على معمر القذافي الرئيس الليبي المخلوع، بعد حكم دام أكثر من أربعة عقود تحت نظام القذافي، الذي لم يأخذ بعين الاعتبار لفكرة الدولة، ولكنه كان يسعى لأضعافها، من خلال شخصنه واستحواذ السلطة والثروة والسلاح باسم القذافي، حيث ان الملفات التي فتحت لا ترتبط بتغيير النظام، وإنما بجهة مواجهة عقد اجتماعي جديد يشكل الدولة، إن المجتمع الليبي المكون قبائليا وأيديولوجيا أصبح مشاركاً فاعلاً في تحديد مصير دولته (الزيات، 29:2016).

ان مستوى التغيير الداخلي بعد ثورات الربيع العربي انعكس بشكل كبير على الإقليم حيث كان التغيير حادا فيما يتعلق ببنية الدولة، والنظام، مما أدى إلى تأثير أكثر عمقاً في دول الجوار(على مقدار الفعل يأتي رد الفعل). وبمقارنة أولية بين الحالة المصرية والحالة الليبية تلاحظ الدراسة إن مصر احتفظت بهيكل أولي للدولة، بغض النظر عن هشاشته، بينما ليبيا التي لازال يعاد فيها النظر في فكرة الدولة أساسا ويحجم من مستوى التغير في التوجهات الخارجية تجاه دول الجوار، رغم وجود مصالح ثابتة تجاه دول الجوار، بناءا على جغرافية الدولة ذاتها (Sanchez , 2018:22).

لذلك تبحث الدراسة في مستقبل العلاقة بين الدولة الليبية والدولة المصرية، من خلال النظر في تاريخ العلاقة بين الدولتين في مرحلة ماقبل ثورات الربيع العربي ومرحلة مابعدها، وحاولت الدراسة استشراف مستقبل العلاقة بين الدولتين.

أولاً: العلاقة بين الدولة الليبية والدولة المصرية في مرحلة ما قبل الازمة:

العلاقات المصرية الليبية ليست حديثة العهد ووليدة الساعة، لكنها علاقات قوية تمتد جذورها التاريخية لسنوات طويلة، مرت بفترات شد وجذب وتفاوت في قوتها. ترجع جذور العلاقات بين مصر وليبيا إلى عام 1951، منذ كانت مصر من أولى الدول التي بدأت بالتعامل مع ليبيا رسميًا بعد استقلالها في أوائل الخمسينات من القرن الحالي، منذ ان حرصت إيطاليا على احتلال ليبيا، وكانت تطمح في جعلها امتدادًا لها من الجهة الجنوبية، وعند خسارة ايطاليا الحرب العالمية الثانية وخروج القوات الإيطالية من ليبيا، كانت مصر أولى الدول التي اعترفت باستقلال ليبيا.

في عام 1969، أجتهد القذافي في العمل من اجل الوحدة مع الدولة المصرية حيث قام بتوقيع ميثاق طرابلس تشرين الثاني عام 1969 الذى كان مضمونه يتمحور حول ما سماه بالجبهة القومية العربية، والذي انضمت اليه سوريا لاحقا، حيث أعلن عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين كل من مصر وليبيا وسوريا في نيسان عام 1971 (Sanchez , 2018:22).

في حرب تشرين الاول عام 1973 قدمت ليبيا المساعدة لمصر، فقامت بنقل الكلية البحرية الى الاراضي الليبية وحينما واجهت القيادة المصرية مأزق التفوق الجوي الصهيوني على طائراتها، عقدت ليبيا صفقة طائرات ميراج مع فرنسا وقامت باستخراج جوازات سفر ليبية للطيارين المصريين؛ وذلك من أجل التدريب في فرنسا، قامت ليبيا ايضا بدعم مصر في مشكلة شراء الدبابات تي 62 حيث قامت ليبيا بدفع ثمنها وفي الحرب التي واجهتها مصر قامت ليبيا بإرسال سربين من الطائرات، التي يقود سرب منها طيارين مصريين والسرب الاخر يقوده طيارين ليبين.

وفي عام 1977، تغير الموقف الليبي تجاه مصر ونشأت توترات بين البلدين بسبب أزدياد العلاقات المصرية مع الغرب، وكان ذلك سببا في الحرب المصرية الليبية، التي انتهت بانتصار سريع للجانب المصري حيث احتل الجيش المصري مدن ومناطق ليبية وعلى أثر ذلك تم تعليق العلاقات بين البلدين لمدة اثني عشر عامًا (سليمان،120:2015).

بعد ذلك حدث انفراج بالعلاقات بين ليبيا ومصر وبدأت تتحسن العلاقات بشكل كبير منذ عام 1989، جاء ذلك قبيل الرفع التدريجي للعقوبات على ليبيا من الأمم المتحدة والولايات المتحدة، قامت الولايات المتحدة بمساعدة سلاحها الجوي باسقاط طائرتين ليبيتين في خليج سرت، مما دفع مصر بدعم ليبيا بالأسلحة والامدادات الحربية لمواجهة عدوان امريكا ضد ليبيا.

بعدما رحل الزعيم المصري جمال عبد الناصر تغيرت العلاقات من جديد ووقعت الخلافات بين ليبيا ومصر، ثم عادت العلاقات الحقيقية بين مصر وليبيا بعد ذلك عند لقاء القذافي مع الرئيس الأسبق حسني مبارك في المغرب أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية في عام 1989، حيث كان نتاج هذا التحسن في العلاقات توقيع عشر اتفاقيات تشمل جوانب عدة من التعاون بين البلدين في عام 1991.

لقد زاد التعاون المصري الليبي مع بدء ظهور أزمة لوكيربي والحصار الأمريكي الذي فرضته على ليبيا، والذي أدى الى حصار دولي رسمي عام 1992 بقرار من الأمم المتحدة،، قامت مصر ببذل مساعي كبيرة لمساندة ليبيا بأعتبارها داعما لها في اتصالاتها مع العالم الخارجي (Sanchez, 2018:22).

وبعد ذلك شهدت العلاقات المصرية الليبية في أواخر الثمانينات وبدايات التسعينات نقلة نوعية ومهمة في مستواها وعمقها، وبرز ذلك في قدرتها على تفادي المشكلات وحلها، وتطور طريقتها في المقاومة ضد أطراف خارجية وأطراف داخلية أيضا.

ملف العلاقات المصرية الليبية في تلك الفترة كان يقع تحت مسؤولية الرئيس الليبي معمر القذافي حيث تمكن من أن يمتلك شبكة واسعة من العلاقات الرسمية والشعبية الهائلة.

مرة أخرى عادت العلاقات بين البلدين للتوتر من جديد بسبب تعاون ليبيا مع الإخوان والذي أدى الى انزعاج السلطات المصرية بسبب هذا التعاون بين ليبيا والإخوان، حيث تراجعت العلاقات الليبية المصرية أثر هذه العلاقة (كريم،3:2015).

انطلقت ثورة مصر ضد الرئيس السابق حسني مبارك قبل انطلاقة الثورة الليبية ضد القذافي بحوالي الشهر في اكتوبر 2011، حيث كان القذافي من أشد المعارضين للثورة المصرية؛ خوفا وتحسبا من انتقال العدوى إليه، وهو ماتم بالفعل، من جانب اخر فلقد رفضت السلطات المصرية السماح للأسر الليبية أثر احداث الثورة باللجوء إلى مصر هربًا من العنف الذي ساد البلاد، وقامت مصر باغلاق منفذ السلوم الحدودي في وجه اللاجئين الليبيين ومنعهم من دخول مصر،حيث كانت ردة فعل غير مبررة من الحكومة المصرية، وفي عام 2014، شهدت العلاقات بين البلدين هدوء في الأوضاع إلى حد كبير، وبدا هناك تعاونًا بين البلدين ظهرا من خلال تبادل الزيارات والدعم المادي أيضًا (الشلوي،23:2014).

ثانياً: العلاقة بين الدولة الليبية والدولة المصرية في مرحلة ما بعد الازمة:

كانت التغيرات في الداخل الليبي بعد اجتياح الربيع لاكثر من دولة عربية مجاورة لليبيا، سببا حادا في نشوء تأثيرا عميق في مستقبل علاقة الدولة الليبية بجارتها الاقليمية مصر من خلال أكثر من منظور.

ان ثروات ليبيا كانت كفيلة بألا تجعل الشعب الليبي يثور مقتديا برياح التغيير والثورة التي هبت في مصر، لكن الليبيين كان لهم رؤيا أخرى، فتصاعدت بشكل متسارع الاحتجاجات ضد نظام الرئيس السابق معمر القذافي، تحولت الاحتجاجات من سلمية في شباط2011 إلى حرب دموية شرسة بين النظام والثوار، حيث كشفت الحجاب عن أسباب كانت مغيبة في الخفاء دفعت الليبيين لاختيار الثورة لاعنين الثروة، بسبب مظاهر الفساد التي كانت منتشرة في كافة المناحي، التي كان من اهمها الافتقار الى العدالة في توزيع الثروات، خصوصا في الشرق، الذي كان أكثر المضطهدين رغم انه مصدر النفط، بالأضافة الى حالة التخلف التي كانت تجتاح ليبيا رغم ثرائها، واضطهاد المعارضة الحقيقية، بالإضافة إلى القمع الأمني من خلال اللجان الثورية، التي لم تتوانى عن ملاحقة المعارضين حتى في خارج ليبيا، حتى اتسم طابع النظام بأنه قمعي داخليا وإرهابي خارجيا.

كانت ممارسات القذافي الهمجية والعنيفة سببا في صدور قراران دوليان في عام 1970 و1973 عام،حيث أقرا عقوبات دبلوماسية وأخرى مالية على نظام القذافي، وتم فرض حظر طيران فوق ليبيا حماية للمدنيين (أمين، 19:2018).

وبالرغم من استقرار مؤسستها الخارجية، الإ أن مصر شهدت اضطرابا وعدم استقرارا حول إعادة ترتيب الأولويات، حسب ما يتوافق مع المصالح المصرية، والتوجهات العامة للمجتمع، مستقبل العلاقات بين مصر وليبيا يتأثر بشكل مباشر وغير مباشر بكل تلك الاحتقانات والاحداث الداخلية والتدخلات الخارجية، التي لا تزال تشهد عدم استقرار داخلي مما يعكس توترا خارجيا مبنيا على فشل داخلي في تحقيق اركان دولة وبناء علاقات مستقبلية ناجحة مبنية على أسس ومصالح مشتركة بين البلدين (علي،53:2013).

لقد شاركت التيارات الإسلامية التي قمعت إبان حكم القذافي في الثورة عليه، وشاركت بعض من فصائلها الجهادية في العمل العسكري بالتعاون مع قوات الناتو، وهي اليوم تسعي لأن تتصدر حيزا كبيرا في العمل السياسي، في حالة من المد الإسلامي العام في المنطقة. تماما مثلما اعتلى إخوان مصر المشهد السياسي، حيث شكل إخوان ليبيا حزب العدالة والبناء. بالأضافة إلى بعض الجماعات الإسلامية الأخرى التي شاركت في العمل العسكري ضد القذافي تحولت أيضا إلي الحركة الإسلامية للتغيير بهدف المشاركة في العمل السياسي(عبد الرازق، 13:2015).

ومع الاختلاف في خبرة الإسلاميين في مصر ضمن العمل السياسي، كمقارنة بليبيا، يبدو ظهور التيار الإسلامي في المعادلة الليبية واتخاذه مكان ليس بهين سوف يسهم في إحداث تحولات في هوية المجتمع، مما قد يتسبب في إعادة التفكير في أسس التواصل مع الدائرة العربية بناء على مبدأ القومية.

لقد رافق هذا التصور هدم تمثال جمال عبد الناصر في مدينة بنغازي، حيث قام بعض الثوار والجماعات الدينية المتشددة بتحطيم التمثال، يعتبر هذا التصرف بمثابة دلالة علي أن ثمة اتجاهات معادية للفكرة القومية العربية التي كان يتبناها القذافي ويعتبرها من مرتكزات سياسته

الخارجية في السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، قبل تحوله إلي دعم قضية الوحدة الإفريقية(*Bassiouni*, 2013:18).

ان الطبيعة غير المركزية للجهات المسلحة وانتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة كانت أهم ما تميزت فيه الحرب المسلحة في ليبيا، فتميزت الجهات المسلحة التي شاركت في دعم الناتو في الحرب بالطبيعة غير المركزية، حيث نشأت هذه الظاهرة من التدخل الدولي في ليبيا ضد حكم القذافي، مما ترتب عليه انشطار المؤسسة العسكرية الليبية داخليا، وشكل قلقا ومخاوف لدى الدول التي تتشارك مع ليبيا في حدود مشتركة مثل مصر، انتشرت أنواع الأسلحة بمختلف أنواعها بدأ من الرشاشات الخفيفة، وقاذفات الصواريخ، ومضادات الدبابات، ووصلت إلي الأسلحة الكيماوية والبيولوجية التي كانت بحوزة القذافي، وازدادت المخاوف من وقوعها في يد تنظيمات متطرفة، خصوصا مع انتشار تجار السلاح في المنطقة، بالإضافة إلى الحدود الرخوة المعدومة السيطرة، ولا تزال حادثة مقتل العمال المصريين على يد التنظيمات المتطرفة اكبر شاهد على مدى التأثير المبرر من قبل دول الجوار وخصوصا مصر وتونس ايضا (أبو زيد، 16:2015).

وكان من أهم تبعات انتشار السلاح هو ما يعرف بعسكرة القبيلة، أصبحت تتنافس القبائل علي التسلح والتدرب في مناطقها، دفاعا عن مصالحها، ولإثبات وجودها وهيبتها وليكون لها دور في مرحلة تقسيم السلطة والثروة، فشكلت هذه القبائل على حدود ليبيا تحالفات في الشرق على حدود مصر وايضا بشكل اكبر في الجنوب (أمين، 2018 :21).

لقد انتهت مهمة الناتو بعد انتهاء معمر القذافي الرئيس الليبي الراحل، هذا هو الظاهر ولربما قد تكون انتهت نظريا، بينما يثبت المشهد الداخلي الليبي استمرار تأثير العامل الدولي المتمثل بوجود حلف الناتو، ليس من أجل مصالح نفطية، أو بهدف إعادة الأعمار، أو لدعم لتشكيل جدار ردع

أمام الهجرة غير الشرعية، وليس أيضا من اجل المشاركة في إعادة بناء وتأهيل مؤسسات الأمن، ولكن لإنشاء شبكة تحالفات عميقة، تعطي الناتو والولايات المتحدة القدرة على مواجهة الأخطار المتدفقة من موقع ليبيا الجيواستراتيجي تجاه أوروبا، وللحفاظ علي خطوط النفط والغاز الطبيعي الأفريقي الممتد من ليبيا الى دول مجاورة مثل مصر، تشاد، النيجر و تونس والجزائر (الزيات،19:2016).

ان ما حدث في الأوضاع الداخلية في ليبيا من تغييرات أوجد وسيوجد بالفعل تداعيات علي الجوار الليبي، حيث إن ليبيا كانت دولة نشطة إقليميا، واشتبكت بكثير من السلبية والايجابية بعهد القذافي مع الجوار العربي والإقليمي، خصوصا مصر كما اوضحنا سابقا في عدة مراحل تاريخية.

من ابرز تداعيات الثورة الليبية على دول الجوار ان تجارة وتهريب الأسلحة اصبحت تجارة شائعة في ليبيا، حيث وصل إلى دول الجوار العربي والإفريقي، وأصبح يشكل سكينا في ظهر تلك الأنظمة، حيث أشارت بعض التقديرات لتهريب ما يقارب من 10 آلاف قطعة سلاح وقذائف آربي جي في المرحلة المبدئية لما بعد الثورة. حيث قامت السلطات المصرية بالقاء القبض أكثر من مرة على أسلحة مهربة خفيفة ومتوسطة خلال الحدود مع ليبيا، بما يدعم ظاهرة التسيب الأمني في مصر والحدود الرخوة بين البلدين (أمين، 2018 :21).

اما من جهة أخرى، لقد تفاقم الوضع المأساوي في ليبيا ليصبح مصدر قلق لدى مصر، فلقد كان النفط سببا في أن تتسابق قوى دولية مثل روسيا وأوروبا والولايات المتحدة، من أجل مطامع مستقبلية في ليبيا الغنية بالنفط، خصوصا أن ليبيا مقبلة على إعادة بناء ما خربته الحرب وشراء أسلحة بمليارات الدولارات، بعد إن تم رفع الحظر الدولي على استيراد الأسلحة (الحناشي،2011).

وقد ساعد هذا الرفع "تنظيم القاعدة" أصبح يسعي لإيجاد بيئة تكفل له هدف البقاء، خاصة عقب تراجع شعبيته، إثر انتصار الثورات العربية في تغيير أنظمة استبدادية سلميا، حيث كان من أهم سلبيات الثورة الليبية أنها أفرزت ضعفاً للدولة، وانعدام لمؤسسات الأمن، وجعل السلاح متاح، وسمحت بالتدخلات الدولية، مما جعلها بيئة خصبة لتنامي تنظيم القاعدة الذي يتخذ من الدولة الفاشلة مقرا ومستقرا له، تماما مثلما حدث في العراق واليمن (عبد الرازق،13:2015).

مما دفع هذا بمصر وليبيا للتنسيق الامني والاقتصادي المشترك، وقد كان بداية ذلك في اجتماع تونس في العام 2012، والذي نتج عنه اتفاقات على دعم ورفع مستوى التبادل الاقتصادي والتنسيق الأمني بينهما. ويشير هذا الى ان ليبيا بعد ثورتها قد سعت الى بقاء تحالفاتها مع دول الجوار، حتى وان كانت هذه التحالفات ضعيفة، ومبنية على المصالح المشتركة (أبو زيد، 16:2015).

وبالمقابل فقد عملت مصر على تطوير توافق إقليمي مع دول الجوار الليبي مثل تونس والجزائر وكان هدفها الرئيسي لكل هذه التحركات محاولة الوصول لإطار للتسوية السياسية في ليبيا يوقف حالة الانقسام، ويوقف التهديدات الناشئة من صلب الدولة الليبية، سواء كانت ضد الدولة الليبية نفسها أو كانت ضد دول الجوار الإقليمي، ويوقف نزف دماء الشعب الليبي الذي أصبح هو الخاسر الأكبر من الصراعات السياسية والعسكرية المستمرة (Blanchard, 2016:33).

لقد كان هناك عدد من الأسباب التي كانت وراء نجاح مساعي مصر تجاه الأزمة الليبية، كان أهمها نمط التعامل المصري مع الفرقاء في ليبيا، نظرا لان أغلب المبادرات التي حاولت التوصل إلى نموذج للتسوية السياسية في ليبيا لم تكن سوى مبادرات أجنبية أعلت من مصالح طرف على حساب الآخر ولم تتخذ جانب عدم التحيز لطرف مقابل ما فعلته مصر حيث عملت على توفير

البيئة اللازمة لمساعدة جميع الأطراف الليبية على أساس توافق ليبي، وهو ما بدا جلياً حال صدور إعلان القاهرة الذي توصل إلى توافق بين الفاعلين الرئيسيين في الصراع، العامل الأخر ظهر بادراك مصر الواضح لطبيعة التوازنات الإقليمية بخصوص ليبيا، إن الواقع السياسي الليبي لم يكون مجموعه قادرة على اتخاذ قرار سياسي دون الرجوع للفاعلين الأساسين في المنطقة، وهذا ما حدث بالفعل من خلال إحياء دور دول الجوار (Bowen, 2017:56)

لذلك يمكن القول بإن دول الجوار يجب أن تتحرك وفقًا لمنظور محايد بالنسبة الى ليبيا، لا يتبع لدول لا تبحث عن حل بل تدير من حدة الصراع في ليبيا ولا تريد الوصول إلى حل، فهي تريد من ليبيا أن تكون درع حماية لظهر أوروبا وتضمن منها عقود النفط والغاز والسلاح، وتملك لنفسها منفذا على دول جنوب الصحراء، وتوطن ملايين من عدة أجناس، ما سيؤدي إلى تغير ديموغرافية الدولة الليبية ودينها، كل هذه المعطيات تتعارض وبشكل مباشر مع مصالح دول الجوار التي تحتاج غدًا للعمل في ليبيا (Bowen, 2017:56).

يعتقد البعض إن هناك شكوكاً حول وجود تنافس مصري، تونسي وجزائري للسيطرة على ملف الحل في ليبيا، وإن التنافس يفرضه الواقع في ليبيا فمصر تهدف الى التعامل مع حكومة الشرق من أجل تأمين حدودها، بينما الجزائر بالمقابل تتعاطى مع كلتا الحكومتين في الغرب لتأمين نفسها. لذا أوجب ذلك على الليبيين تدارك الأخطاء التي وقعت في 2011، وعدم إقصاء أصحاب الوطن الذين رفضوا حمل السلاح حتى الآن وعدم التعاطي الأحادي لحل الأزمة الليبية من طرف بعض الدول، و أن يبرهنوا للمجتمع الدولي ولدول الجوار، أنهم ليسوا متشبثين برأيهم، وإنهم ليسو متعصبين لموقف واحد، وأنهم مع أي جهود تبذل لحل أزمتهم (Blanchard, 2016:33).

تستطيع كل دولة من دول الجوار الليبي تقديم تنازلات للخروج بالمشكلة الليبية إلى بر الأمان والخروج من الأزمة بالنسبة لمصر فلها علاقات قوية مع الجنرال خليفة حفتر ومع رئيس البرلمان صالح، بالإضافة إلى وجود الأمم المتحدة، التي يمثلها كوبلر المتابع لمثل هذه التحركات، الاتحاد الأفريقي لا زال يحاول بذل مزيد من الجهود للوصول إلى حل بين الليبيين (الغزواني، 30:2016).

تفضل مصر خيار التدخل العسكري في ليبيا من قبل قوى عربية موحدة تدعم التدخل لحسم الصراع الداخلي في ليبيا، ودعمت هذا الموقف من خلال اجتماعات دول الجوار في "تونس" والعمل على وضع خطة مشتركة لوقف مسار عملية فجر ليبيا باعتبارها تهديدا للأمن الليبي والأمن الإقليمي، حيث كانت ولا زالت الفكرة المحورية في السياسة المصرية تقوم على تكوين نظام سياسي في ليبيا يتماثل في خصائصه مع النظام المصري بعد تموز 2013(الجندي، 2016: 33).

ان كل من مصر وتونس تخشى اليوم من اشتعال نار المتطرفين في ليبيا خلال حدود كل دولة. وخصوصا عقب هجمات على مواقع أمنية في غرب مصر في منطقة قريبة من الحدود مع ليبيا وهم بالغالب متطرفون. بالإضافة إلى نشاط لمتطرفين تونسيين انطلاقا من ليبيا، خصوصا من جانب تنظيم أنصار الشريعة وتنظيم داعش. ويزداد القلق من استغلال المتطرفين الحدود الرخوة مع الجانب الليبي للتغلغل عبر الأراضي المجاورة. زادت هذه المخاوف بعد إن ضبطت الأجهزة الأمنية لجوء آلاف من عناصر تلك الجماعات المتشددة من كل من العراق وسوريا يعبرون إلى ليبيا (أمين، 19:2018).

ثالثاً: شكل ومستقبل العلاقة بين الدولتين الليبية والمصرية في ظل تداعيات الازمة:

تعمل مصر على حماية وحدة ليبيا، وتستمر في دعم التسوية السياسية في ليبيا وتساهم في بناء جيش ليبي قوى، لأن أي تقسيم سيؤثر على الأمن القومي العربي بأكمله، وليس فقط على دول الجوار،لذلك توجهت مصر لدعم الحل العربي الموحد في ليبيا بمنأى عن أي تدخل اجنبي، مما جعلها من ابرز القضايا الرئيسية في السياسة الخارجية المصرية، التي اتخذت اهمية تفوق قضية الإرهاب، هذا يدل على مدى ارتباط استقرار الاوضاع الليبية الداخلية على استقرار علاقاتها الخارجية مع دول الجوار وخصوصا مصر، ومدى تطور هذه العلاقات في ظل مصالح مشتركة ومتبادلة لكلا البلدين.

ان ملف السياسيين الليبيين الذين لجأوا لمصر عقب الثورة الليبية وأستقرو في مصر، كان لهم دور كبير في تعكير العلاقات بين البلدين، بدا ذلك واضحا في امتعاض السياسيين الليبيين من تدخل مصر المباشر وغير المباشر في شؤون ليبيا الداخلية، والدعم الواضح من القاهرة للتيار المضاد للثورة الليبية، بالاضافة الى العلاقة المباشرة بين تولي عبد الفتاح السيسي رئاسة الجمهورية وعمله على إقصاء التيار الإسلامي السياسي، وما ترتب عليه من استياء شديد شعر به تيار الإسلام السياسي في ليبيا من جراء هذا الموقف، مما دفع بالعديد من المنظمات والأحزاب السياسية الليبية إلى التوجه المباشر لمعاداة الحكومة المصرية.

ساد الحذر في تعامل مصر مع الشأن الليبي بناءا على الوضع السائد في ليبيا وما ترتب عليه من ضعف الدولة الليبية والفراغ السياسي والأمني وعمليات تصدير السلاح للداخل المصري، حيث أن النزاع المتفشي في ليبيا لا يمكن حسمه بالسلاح اطلاقا، أو أن انتصار اي من الاطرف على

الطرف الآخر قد يكون وشيكا، وكنتيجة فإن بقاء الوضع غير المستقر على ما هو عليه يشكل تهديداً حقيقيا وفعلياً للأمن القومي المصري.

بالأضافة الى تواجد أخطار في الداخل، ولكن لم تصل للان إلي حد تفجير العلاقات مع الجوار. هذا النموذج يعبر عن الحالة الليبية الراهنة. ويمكن التصدي لهذه التأثيرات من خلال عملية التنسيق، خصوصا بوجود مصلحة لجميع الأطراف الداخلية مع دول الجوار في الحد وتقليص حدة التهديدات. وبدا ذلك واضحا في الفترة الأخيرة من خلال عمل مشترك بين ليبيا ودول الجوار من اجل مناقشة تداعيات الوضع الأمني علي الحدود، ضمن مؤتمر مشترك شارك فيه وزراء مصر، وليبيا، وتونس، والمغرب، والجزائر، والنيجر، وتشاد، ومالي، وموريتانيا.

يرى الباحث إن إمكانية الليبيين في بناء نظام سياسي ديمقراطي يجمع كافة الأطراف المختلفة للمجتمع الليبي وتكريس وتثبيت سلطة الدولة وبناء أجهزة امن مركزية تستطيع نزع السلاح من المليشيات المنتشرة بالأضافة إلى العدالة في توزيع الثروات والعمل على صياغة سياسة خارجية قائمة على المصالح المشتركة ستحد إلى مدى كبير من تأثيرات الداخل الليبي في دول الجوار.

بالاضافة الى أن الحسابات السياسة وتقلباتها المتناقضة والتغير في أنظمة الحكم والقادة كان له أثر بشكل أو بآخر في مسار العلاقات بين كل من ليبيا ومصر، حيث تباينت تلك العلاقات من التقارب الشديد الذي كاد يوصل للوحدة ثم مرورا بالتوتر واحتدام الصراع، يبدو واضحا أن التأثير والتأثر المتبادل بين الدولتين ظل قائما ومؤثرا في سير تلك العلاقات، والذي بدأ ظاهرا ان بداية تدهور العلاقات بين مصر وليبيا يعود إلى تعثر التجربة الديمقراطية في كل من ليبيا ومصر، ان الثورات العربية المتزامنة اسفرت عن وجود انظمة هشة وغير متكاملة، انظمة قاتلت من أجل الحرية والعدالة وتحقيق الطموح والنهوض العام بينما رضخت سنوات تعاني من الكبت والقيود

وترزخ تحت ظلم الحكومات وتفشي الفساد والفقر وقتل الطموح لدى الفرد ولدى الشعب، فكيف لشعوب تربت وترعرعت تحت هذه القيود ان تكون قادرة على النجاح في بناء احلامها على ارض الواقع؟!

الثورات نجحت بفعل الغضب العارم والقهر المحتقن عبر السنوات، ولكن بناء الدولة بعد الثورة بمنظومات الحرية والعدالةوالمساواة لن يكون بالسهولة التي اعتقدتها الشعوب، وهذا ما برز واضحا في ما بعد ثورات الربيع العربي، وما افرزته من ضياع الحال العام بكل مستوياته، لم تنجح ثورات الربيع العربي في خلق دولة الحرية والعدالة، بل على العكس اظهرت عجز الشعوب عن التعرف على حقيقة ما تطمح عليه وما تريده حقا.

مصر وليبيا تونس سوريا ....ماذا حققت الثورات غير الدم والانقسامات، والانشقاق،وتشويه الدين وضياع دعائم الوطن، وضياع الانسان العربي كانسان وكمواطن، وتشوه الكثير من القيم والرؤى لدى الانسان العربي بكل المقاييس.

وبناءً على ماتقدم من تداعيات للازمات التي تولدت جراء ثورات الربيع العربي، وخصوصاً الازمة الليبية محور الدراسة مع دول الجوار، فيرى الباحث وجود علاقة ارتباطيه وثيقة بين الداخل والإقليم وهذا أمر منطقي، بدا واضحا في تجلياته في انفجار ثورات الربيع العربي، ولا يبدو ذلك فقط من جهة العدوى والنفاذية الإقليمية بالنسبة لحالة المد الاحتجاجي، ولكن أيضا جاءت بتوجه أقلمة المشكلات الداخلية. حيث تنامت التفاعلات الداخلية في مجتمعات الدول في ما بعد الثورات العربية إلي ما وراء الحدود، وأثرت الى حد كبير في مسار العلاقات بين ليبيا ودول جوارها مصر وتونس، فقد أربك الانقسام السياسي الناجم عن الصراع بين فرقاء المشهد الليبي في تعاطي ليبيا مع دول الجوار. فقد حاولت مصر ان تنتهج مساراً براغماتياً في علاقاتها مع دول الجوار. بمعنى انها

بالرغم من الصراعات المستمرة على ارض الواقع، سواء كانت داخلية ام خارجية، كانت تسعى دائما للمحافظة على علاقاتها الايجابية مع أي طرف ترجح كفته في الصراع.

ظلت دول الجوار (تونس ومصر) تسعى الى المحافظة على وحدة ليبيا، والاستمرار في دعم التسوية السياسية فيها، وبناء جيش ليبي قوي يحافظ على الداخل الليبي، ويمكن الاعتماد عليه في مكافحة الارهاب. بالاضافة الى وجوب محاولة التنسيق بين دول الجوار لحل الازمة الليبية، ودفع الفرقاء الى الحوار والتوافق فيما بينهم حول نقاط الخلاف، وتوحيد جهودهم لتحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية للشعب الليبي.

المشهد الليبي اليوم غارق في ضبابية كثيفة يصعب من خلالها استشراق المستقبل ولكن الشيء المؤكد ان ليبيا لن تعود كما كانت وأن الواقع يؤسس على خيار التقسيم طالما استمرت الولاءات دون الوطنية سواء لراية دينية او قبلية ناهيك عن التنظيمات المسلحة التى تدعم من بقاء حالة الفوضى وعدم الاستقرار وهم تجار الدم ومعهم من يدعم ويدفع لبقاء تلك الحالة، بينما تأمل مصر تحقيق المصالحة وتحقيق الاستقرار الذى من شأنه تحقيق الاستقرار النسبى فى المنطقة الحدودية في الغرب ويضمن على الاقل عدم التدخل الأجنبي في الداخل الليبى، يعتبر تدخّل مصر في ليبيا أمراً أساسياً، والعكس أيضاً صحيح. إذ إنّ ليبيا لها دور محوري في مصالح مصر الأمنية والاقتصادية.

الفصل الخامس

الخاتمة، النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة، النتائج والتوصيات

اولاً: الخاتمة:

الأزمة الليبية لم تشهد، حتى الآن، حلاً حقيقيا، حيث استقبلت ليبيا عام 2018، وهي تواجه الخطة التي أعلنها المبعوث ألأممي غسان سلامة لحل الأزمة والتوصل إلى اتفاق، ولكنها واجهت مجموعة من العقبات في طريق إنهاءالأزمة عرقل تنفيذها على أرض الواقع التيار الإسلامي الذي رفض الاعتراف بنتائج انتخابات مجلس النواب في عام 2014 حيث فاز التيار المدني والفيدرالي بمعظم المقاعد وأسفر ذلك عن دخول المنطقتين الشرقية والغربية تناحر مسلح لم ينتهي للان وباءت كل التدخلات بالفشل مما أدى إلى سقوط عملية التسوية في متاهة، التساؤل المطروح اليوم ما مدى إمكانية نجاح خطة العمل الجديدة من اجل ليبيا التي أطلقها غسان سلامة في حل الأزمة الليبية خلال عام واحد فقط.

إن الأزمة الليبية ستستمر إذا لم تتفق جميع الإطراف على جعل المصلحة الليبية هي الهدف الأول، وأيجاد حلول للأزمة وكبح جماح التناحر والفوضى هو حسم شرعية السلاح، وتحديد قيادة عسكرية مقبولة من كل الأطراف المتناحرة؛ وتحديد جيش مقبول من كافة الأطراف وحسم نشاطات المليشيات المسلحة ؛ ولا بد إن يكون هناك ضمانة أن كل الأطراف يوجد ما يلزمها بالالتزام بتنفيذ التزاماتها.

إن التدخل الأجنبي في ليبيا لم يأتي بدافع مصلحة الشعب الليبي، ولذلك هو لم يحقق الهدف المرجو منه، وكعادته لم يحقق التدخل الأجنبي إي خير للمنطقة العربية والإسلامية في إي حال

من الأحوال.هو جاء ليحقق مصالحه القديمة الحديثة والدائمة في العالم العربي. وبما أن الوضع الليبي يعتبر وضع استثنائي وهذا طبيعي لأي تدخل أجنبي في بلاد العرب والمسلمين، حيث تعتبر الدول الغربية المستفيد الاكبر من بقاء وضع التناحر قائما في ليبيا للان، وهذا من مصلحتها بالتأكيد ليزداد مدى استفادتها من خيرات وثروات البلاد، وهذا يفسر السكوت المتعمد على الوضع الليبي من طرف القوى الغربية لحد الان.

من خلال الدراسة المستفيضة للأزمة الليبية ومقارنتها بأزمات البلدان المجاورة التي سبقتها في ثوراتها، يلاحظ إن الثورات العربية بالرغم من أنها تخلصت من أنظمة ديكتاتورية سيئة السمعة، وفتحت الباب أمام الخيارات الحرة للشعوب لتملك الإرادة في طبيعة وكنه من سيحكمونها، غير أن التطورات التي حدثت على الأرض لم تبشر بالخير، حيث كان من نتائج الربيع العربي خريف اقتصادي طويل الأمد جعل من الصعب تحسن الأوضاع وتحسن قدرة تلك الدول على النمو والتوجه نحو مستقبل يحمل معه واقعا لطالما حلمت به تلك الشعوب.

ومن المعروف انه لكي يتم تحويل الثورات العربية إلى واقع حقيقي للنمو الاقتصادي لابد أولا من استعادة الاستقرار السياسي ثم بعد ذلك الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة المأزومة تحت مسميات ما بعد الربيع العربي.

أصبحت الاحداث المستجدة وتطوراتها في ليبيا تشكل خطرا على دول الجوار بشكل خاص، وعلى الأمن الأوروبي والمصالح الإقليمية بشكل عام، بحيث تسببت توجهات وعمليات الجماعات المتشددة في ليبيا، في التأثير على الأمن القومي لدول الجوار مصر وتونس.

وبناءً على ذلك، فلقد قدمت هذه الدراسة اجابات وافية عن الاسئلة التي تم طرحها: فكان السؤال الاول: ما طبيعة الأزمة الليبية وأسبابها ومظاهرها الداخلية؟ حيث بينت الدراسة ان الأزمة الليبية هي نتاج إحدى الثورات التي شهدتها فترة الربيع العربي، حيث أن هذه الثورة تأثرت إلى حدٍ كبير بالثورات العربية المجاورة التي سبقتها في كل من مصر وتونس، وتشابهت معهما في الأسباب وفي العديد من العوامل المحركة التي كان أساس معظمها منطلقا من معاناة شعوب هذه الدول.

أما فيما يتعلق بالسؤال الثاني: ما تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار (تونس ومصر)؟، بينت الدراسة ان الأزمة الليبية حملت معها تداعيات وانتكاسات حقيقة على مستوى ليبيا وعلى مستوى الدول المجاورة، حيث انها كباقي ثورات الربيع العربي خرجت بتداعيات طويلة الأمد، جعلت من الصعب تحسن الأوضاع وتحسن قدرة تلك الدول على النمو والتوجه نحو مستقبل يحمل معه واقعاً لطالما حلمت به تلك الشعوب

وفي السؤال الثالث: ما مستقبل العلاقة الليبية مع دول الجوار التي تأثرت بالأحداث الليبية؟، اوضحت الدراسة ان ليبيا شكلت حالة استثنائية في علاقاتها الإقليمية مع دول الجوار، حيث وصفت بأنها علاقات غير مستقرة وانها دخلت ليبيا في مرحلة استثنائية ايضا، ويعود السبب في ذلك الى معطيات الوضع الداخلي المضطرب

كما تمكنت الدراسة من فحص واختبار الفرضية التي تضمنتها الدراسة والتي تفترض "ثمة علاقة ارتباطية بين تداعيات أزمة دولة ما وانعكاساتها على الشؤون الداخلية لدول الجوار"، فقد بينت نتائج الدراسة صحة هذا الأفتراض بناء على ما ترتب من تداعيات وتفاعلات حيال الأزمة الليبية على دول الجوار مصر وتونس ووجود علاقة ترابطية تفرضها حقائق المصالح المشتركة والجوار الجغرافي.

ثانيا: النتائج

1. إن تداعيات الأزمة الليبية أثرت بشكل مباشر على دول الجوار خاصة مصر وتونس،حيث يمكن إن ينظر ألى تلك التاثيرات من خلال عدة مستويات : تأثيرات حادة، ويقصد بها التأثيرات التي تصل إلى مرحلة التفجر حيث يصبح فيها الداخل الليبي مصدرا لمشكلات حادة للجوار، مثل حالة حرب أهلية تتورط فيها دول الجوار الإقليمي. تأثيرات ثانوية، حيث يفترض وجود دولة قادرة علي منع أقلمة مشكلاتها الداخلية وهذا الأمر مستبعد حاليا، على الأقل في حالة ليبيا الراهنة. تأثيرات قد تكون متوسطة مقارنة بالتاثيرات الأكثر حدة كأنهيار البنية التحتية للدولة ومؤسساتها الاساسية، والتي تتعلق بتأثير الداخل في دول الجوار الإقليمي في قضايا محددة مثل انتشار السلاح، واللاجئين، والهجرة غير الشرعية.

2. لا زالت ليبيا تعيش أزمة مستمرة على وقع انقسامات سياسية وصراعات مسلحة منذ سقوط القذافي

3. اليوم تحولت ليبيا إلى ساحة لتنافس إقليمي ودولي بين دول تساند إطراف الأزمة ضد بعضها البعض.حيث امتدت الازمة الليبية وتفاقمت بسبب التدخلات الإقليمية والدولية التي تسببت بها تناقضات الفرقاء الليبيين.

4. وجود علاقة ارتباطيه وثيقة بين الداخل والإقليم وهذا أمر منطقي، بدا واضحا في تجلياته في انفجار ثورات الربيع العربي حيث تأثرت كل من البلدان الثلاث باندلاع الثورات فيها، ويظهر ذلك في التتابع التدريجي لحدوث الثورات

5. تنامت التفاعلات الداخلية في مجتمعات الدول العربية في ما بعد ثورات الربيع إلي ما وراء الحدود، مثلما حدث في ليبيا ودخلت العلاقات المستقبلية بين كل من ليبيا وتونس ومصر في حالة من الضبابية يصعب التكهن بها رغم ارتباط مصالح الدول الثلاث سياسيا وامنيا واقتصاديا.

6. كان من نتائج الربيع العربي خريف اقتصادي طويل الأمد في ليبيا اكثر من غيرها،حيث جعل من الصعب تحسن الأوضاع وتحسن قدرة ليبيا على النمو والتوجه نحو مستقبل يحمل معه واقعا افضل.

7. بناءً على المرتكزات الاقتصادية والأجتماعية الصلبة بين تونس ومصر وليبيا، من المفترض أن تتطور العلاقات بين كل من تونس وليبيا ومصر نحو التعاون والتكامل في جميع الميادين.

8.بالنسبة لتونس اصبح المشهد الوطني اليوم مشحونا بالاستقطاب السياسي والاحتقان الاجتماعي والعنف الديني والتنافر المذهبي، ويتحمل مسؤولية ذلك الفاعلين السياسيين في الحكم وخارجه، بالأضافة الى تأثرها الحاد والسلبي الى حد كبير بالأزمة الليبية وما ترتب عليها من تبعات.

9. تميزت الثورة الليبية عن ما سبقها من الثورات سرعة التحول من المسار السلمي إلى المسار المسلح، وما تزامن مع ذلك من مجازر دموية قاسية، وما ترتب على ذلك بعد نجاح الثوار من تفسخ وانقسامات وفشل في المرحلة الانتقالية، وتداعيات رجحت اسبابها لرضوخها تحت عقود من الظلم والكبت.

10. أهم أسباب قيام ونشوب الثورات في المقام الأول هو عدم المساواة وعدم الرضى عن الوضع القائم بشكل عام.

11. الثورات العربية بالرغم من أنها تخلصت من أنظمة ديكتاتورية سيئة السمعة، وفتحت الباب أمام الخيارات الحرة للشعوب لتملك الإرادة في طبيعة وكنه من سيحكمونها، غير أن التطورات التي حدثت على ارض الواقع اسفرت عن خلل واضح في ارادة وخيارات الشعوب ويعود السبب في ذلك الى ان هذه الشعوب هي وليدة ونتاج انظمة ديكتاتورية فاسدة،لم تنتج شعوبا على قدر من الوعي والادراك بمعنى حقوقها وحريتها، ولم تنشأ تحت منظومة الدولة العادلة ذات البنية المتكاملة لتكون قادرة على صياغة دولة الحرية والعدالة، فاختلطت مفاهيم عدة ما بين الخطأ والصواب مما نشأ عنه فشل ما بعد الثورات.

ثالثا: التوصيات:

استنادا إلى النتائج في هذه الدراسة وما توصل إليه الباحث فأن أهم ما توصي به الدراسة كالتالي:

1. يجب على سلطات القرار التي تعمل على حل الأزمة الليبية وتدارك تداعياتها على دول الجوار ان تركز على ثلاث قضايا رئيسية ومحورية هي :السياسة، الأمن والاقتصاد.
2. يجب ان يكون الحل داخل ليبيا حلاً عسكرياً بقوات أمنية ليبية لحفظ الأمن والحد من انتشار ظاهرة التسلح العشوائي وغير العشوائي ليتم تعزيز الأمن واستقراره و تنظيم اركان الدولة، ثم تأتي الحلول الديمقراطية للانتخابات.
3. يجب إن لا يتوقف الحوار بين الاطراف الليبية المتناحرة رغم تكرار فشله، لحين الاتفاق على نقطة التقاء يصوغون من خلالها خريطتهم التوافقية بعيدا عن صراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية، فالشعب الليبي عاجز عن تحديد مصير ليبيا، ولا يستطيع تحقيق الاتفاق والتوافق بمطالب فرقائه للوصول لمصلحة الشعب داخليا.و بما يتوافق مع شروط إقصاء الأزمة بعيدا وبدء واقع جديد.

4. يجب على دول الجوار خاصة و التي تأثرت بشكل مباشر بأزمة ليبيا مثل مصر وتونس والدول العربية كافة ان تنشط بشكل جاد واكبر في تكرار مبادرات وحلول أكثر واقعية لحل الأزمة من أجل مصلحة الشعب الليبي كشعب عربي ينتظر من المجتمع العربي ان يكون ذو موقف اكثر حسما تجاه القضية اليبية وللحد من التفاعلات والأثار السلبية على دول الجوار الليبي والتي تعاني من صراعات ليست اقل حدة من الوضع الليبي.

5. يجب على الجهات الليبية الرسمية عدم الانصياع للتدخلات الغربية والدولية في الشأن الليبي ما دامت تبرز مطامعها في اقتراحاتها والاتجاهات المتناقضة لرسم مستقبل الدولة الليبية بما يتفق مع مصالحها ومطامعها الأزلية الغير معلنه.

6. إن إمكانية الليبيين في بناء نظام سياسي ديمقراطي يجمع كافة الأطراف المختلفة للمجتمع الليبي وتكريس وتثبيت سلطة الدولة وبناء أجهزة امن مركزية تستطيع نزع السلاح من المليشيات المنتشرة بالأضافة إلى العدالة في توزيع الثروات والعمل على صياغة سياسة خارجية قائمة على المصالح المشتركة ستحد إلى مدى كبير من تأثيرات الداخل الليبي في دول الجوار.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

❖ الكتب

أبي سمرا، محمد (2017). **طرابلس ساحة الله وميناء الحداثة.** دار الساقي للنشر.

باشا، تقوى ومحمد، علي (2015). **ترجمة الفصل الثاني من كتاب: الثورات والحكم العسكري في الشرق الأوسط الدول العربية (مصر والسودان واليمن وليبيا)** لمؤلفه: جورج م. حداد.

برادلي، جون ار (2013). **مابعد الربيع العربي / كيف اختطف الاسلاميون ثورات الشرق الاوسط.** كتاب _مترجم، الطبعة الاولى، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

السرجاني، راغب (2011). **قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م.** الطبعة الاولى، دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة.

سليمان، هاني (2015). **العلاقات المدنية-العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد بعد ثورة 25 يناير.** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

السيسي، أيمن (2018). **ثورة 17 فبراير و الوجه السرى للقذافي.**

عبد الرازق، أميرة (2015). **النظام السياسي التونسي بين التوجه العلماني،** وحركات الإسلام السياسي. المكتب العربي للمعارف

عبد الغفار، فيصل محمد (2015). **الربيع العربي.** الجنادرية للنشر والطباعه، ط الاولى.

المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية (2011)، ط5، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

النجار، باقر (2017). **الديموقراطية العصية في الخليج العرب**. دار الساقي للنشر.

❖ **الرسائل الجامعية**

عبدالله، معتصم عبدالرحيم (2014). **ترجمة الصفحات 174-216 من كتاب الإنتفاضات الشعبية والحكم العسكري في الشرق الأوسط والدول العربية" مصر، والسودان، واليمن، وليبيا" لمؤلفه جورج. م. حداد**. رسالة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

أبو دقه، بشار جميل (2016). **تجربة الحكم لحزب الحرية والعدالة المصري وحركة النهضة التونسية / دراسة تحليله مقارنة**. رسالة ماجستير، جامعة الاقصى.

أمين، ايمان محمد (2018). **الإصلاح السياسي في مصر في 25 كانون الثاني / يناير 2011 الثورة: دراسة عن النخب وممارسات النظام السياسي**. اطروحة ماجستير جامعة الملك سعود.

بن قدور، ايمان (2014). **الوجه الاخر للعولمة " الربيع العربي أنموذجاً"**. رسالة ماجستير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان.

بوغديري، كريمة (2015). **شرعية تدخل الحلف الاطلسي في ليبيا**. أطروحة دكتوراه، جامعة بن يوسف بن خيداء الجزائر.

حياة، شنوف، ياسين، غلاب، نورالدين، سعيدة (2016). **آثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة العـــربي التبسي –تبسة–، الجزائر.

زردومي، علاء الدين (2013). **التدخل الأجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي،** أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خضر دي بسكرة.

سعاد، خالدي (2017). **دور العلاقات العامة في ادارة الازمات في العالم العربي / أزمة الربيع العربي أنموذجا.** أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر.

سلامة، عبدالرحمن يوسف (2016). **التجربة التونسية في التحول الديمقراطي بعد ثورة كانون الاول / 2010.** اطروحة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية.

السواعير، سلام أحمد (2017). **توجهات السياسة الخارجية الاردنية تجاه أزمات الربيع العربي (2011-2017).** رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط.

عبيد، منى (2012). **أبعاد تغيير النظام السياسي في ليبيا،** مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

❖ **المجلات والدوريات**

أبو خنجر، حسين و أبو القاسم، محمد (2015). **عوامل وأسباب الثورة الليبية 2011: تحليل سوسيولوجي.** المجلة العربية الاولى،117(4002)، 1-14.

أبو زيد، أحمد محمد (2015). **الواقعية الجديدة و مستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي.** سياسات عربية، 155(3383)، 1-16.

بوغالم، عباس (2015). **تقرير عن الملتقى الدولي: ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة: الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة.** مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل.

التهامي، فضيل (2015). **الثورة التونسية و إشكالية الانتقال الديمقراطي.** المناهليل، الدرسات القنازية–الإدراية، 14 (2493)، 1–20.

التير، مصطفى عمر (2016). **الربيع العربي والتحول الديمقراطي: ملاحظات حول التجربة الليبية.** بحث منشور في مؤتمر "خمس سنوات على الثورات العربية / الورقة المرجعية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

الجندي، محمد (2016). **التدخل الدولي الإنساني و دوره في عملية التحول الديمقراطي–ليبيا نموذجا.**1–43

حبشي، ام الهاني و حنافي، فايزة (2017). **تأثيرات الازمة الليبية على منطقة الساحل الافريقي.**

خلاصي، خليدة كعسيس (2014). **الربيع العربي: بين الثورة والفوضى.** الجزائر.مجلة المستقبل العربي.

خيري، عمر (2015). **الأزمة الدستورية في ليبيا: أبعاد الصراع بين المكونات السياسية.** 155(1873)، 1–31

الزيات، محمد (2016). **شرعية اللجوء إلى استخدام القوة لتغيير أنظمة الحكم قراءة قانونية في التدخل الدولي في ليبيا والدور المنشود في سوريا.**

الشامي، رالف و آل درويش، احمد (2012). **ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص/ دراسة وصفية تحليلية.**

الشريف، عبد الله (2015). **العلاقات التجارية بين ليبيا و تونس 1951–1969 م.** المجلة العربية، 117 (3945)، 1–19.

الشلوي، هشام (2014). **ليبيا وأجندات دول الجوار: مصالح قريبة وبعيدة.** مجلة العربي الجديد.

بن غربي، عائشة (2017). **الازمة الليبية وتداعياتها على منطقة الساحل الافريقي دراسة حالة الجزائر.** رسالة ماجستير، جامعة زيان عاشور الجلفة.

عبد الله، محمود عبد الحافظ محمد (2012). **الثورة المصرية في الخامس و العشرين من يناير 2011 و التحديات الإقتصادية في المرحلة العلوي: أهم المظاهر وسبل العلاج.** مجلة الشروق للعلوم التجارية، 82 (185)، 1-93.

عبد الله، مفتاح مجيد الشريف. (2015). العلاقات بين الحركة العمالية الليبية و الحركة العمالية التونسية 1951-1969 م.

عبد ربه، أحمد (2014).**الاستثناء الديمقراطي: مستقبل الدولة الوطنية في العالم العربي بعد ثورات الربيع.**(1639) 263، .16-1.

عفيف، أحمد خليف (2015). **الثورة الليبية فبراير 2011-2013: الخصوصية و التحديات الانتقالية / الثورة الليبية فبراير 2011-2013: التميز والتحديات في الفترة الانتقالية.** دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية، 48 (3111)، 1-22.

علي، احمد (2016). **التحول الديمقراطي في اليمن وليبيا ومصر.** بحث منشور في مؤتمر "خمس سنوات على الثورات العربية / الورقة المرجعية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

علي، خالد (2013). **الجوار القلق: تأثيرات الثورة في علاقات ليبيا الإقليمية.** مجلة السياسة الدولية.

عوني، مالك (2017). **إعادة انتاج الفشل: لماذا تديم مشاريع إعادة البناء "سراب الدولة" في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية**، عدد(208)، أبريل 2017.

عياصرة، ثائر مطلق (2016). **العوامل الرئيسية وراء اندلاع الاحتجاجات والثورات التي شهدتها بلدان الربيع العربي (2009-2011)**. مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 43، ملحق 4.

الغزواني، ناصر عبد الكريم (2016). **الاقتصاد الليبي: الواقع و التطلعات: دراسة تحليلية مبسطة بالتطبيق على قطاع النفط خلال الفترة من 1969-2014**. المجلة العربية للعلوم والبحوث والنشر، 17 (3218)، 1-30.

فطيمة، نعمي (2017). **التدخل العسكري في ليبيا بين التبرير الانساني والتوظيف السياسي.**

كريم، حسن (2015). **خمس سنوات بعد الربيع العربي.. ما الذي حدث؟**. ورقة بحثية منشورة، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية.

كلاع، شريفة (2014). **التهميش القبلي والطائفي كعامل لعدم تحقيق السلم الاجتماعي: حالة ليبيا**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة الوادي.

لأخر، فلوفرام (2014). **تصدعات الثورة الليبية والقوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة.** (ترجمة عدنان عباس علي). ط1. دبي. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

نوفل، أحمد سعيد، والجولاني، عاطف، ومحمود، ناصر، والكيالي، عبدالحميد، والحمد، جواد (2017). **الأزمة الليبية إلى أين؟**. عمان. مركز دراسات الشرق الأوسط.

وناس، المنصف (2012). **الحركات الإسلامية في تونس و ليبيا: عناصر أساسية للمقارنة.** 91(383)، 1-11.

❖ المقالات والصحف

الزياني، امينة (2017). الحسم يقترب في طرابلس: "إعلان تونس" يواجه الانفلات الأمني. جريدة العربي الجديد.

خشانة، رشيد (2015). **تداعيات الأزمة الليبية على الجوار: مصر أولاً ثم تونس ستستقبلان ارتدادات الانفجار.** مقال منشور، جريدة الحياة، الموقع الالكتروني: http://www.alhayat.com/m/story/7931652#sthash.fx1ErikF.dpbs

❖ المواقع الألكترونية

الطبش، هشام (2016). تونس: **أصداء الأزمة الليبية.** معهد واشنطن للدراسات

http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/tunisia-echoes-of-the-libyan-crisis

العلوي، الحسين الشيخ (2017). **المنعرجات الراهنة للأزمة الليبية.** مركز الجزيرة للدراسات.

الجيلاني، اهراف (2015). **ليبيا كيف كانت وكيف اصبحت بعد مقتل القذافي:**https://sptnkne.ws/cmpm

بوحنية، قوي والشيخ، عصام (2014). **التجربة السياسية لحركة النهضة التونسية مابعد الثورة.** بحث منشور، مؤتمر الدين والممارسة السياسية في شمال إفريقيا والسودان، جامعة الجزائر.

بسيكري، السنوسي (2017). **الأزمة الليبية ودول الجوار: مواقف وحسابات.** مركز الجزيرة للدراسات،

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/04/170413143914655.html

سويلم، حسام (2014). **تدهور الموقف في ليبيا، وأثره على الأمن القومي المصري.** جريدة البوابة نيوز.

http://www.albawabhnews.com/742936

عبدالحليم، اميرة (2017). **الازمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الافريقي.** مركز الاهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية.

http://acpss.ahram.org.eg/News/16577.aspx

عبد اللطيف، عمر (2016). **ضحايا الثورة الليبية،** الجزيرة

https://www.youtube.com/watch?v=Ed7_6iQqJTw

ربيع، محمد (2018). **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري.** شخصية مصر للدراسات الاستراتيجية.

كريكش، نزار و هنيد، محمد (2016). **ثورة ليبيا بين انقلاب مصر وتوافق تونس**–https://www.youtube.com/watch?v=rv– –
t=8s&8E7uCvkg

دوكري، ويلسي (2017). **كيف تتعامل تونس مع ازمة المهاجرين.** مهاجر نيوز – www.infomigrants.net/ar/post

❖ **التقارير**

بادي، جمال أحمد (2012). **مستقبل ليبيا الأحرار بين الطموحات والواجب**، مجلة البيان.

الحناشي، عبداللطيف (2011). **العلاقات التونسية الليبية: مرتكزاتها، معطياتها، مساراتها المحتملة.** مركز الجزيرة للدراسات

زايد، أماني والشربيني، نشوى (2015)، **مصر وليبيا.. عناق تاريخى يتجاوز الإرهاب**،https://alwafd.news/

زيتوني، شريف (2017). **الأزمة الليبية تعمق معاناة الاقتصاد التونسي.** طرابلس. وكالة بوابة أفريقيا. 19 أغسطس، الموقع الالكتروني: http://www.afrigatenews.net.

عكاز، محمد سميح (2018). **الحرب المقبلة على ليبيا: تونس على حافّة الثقب الأسود**

فؤاد، عمر (2017)، **مصر في الأزمة الليبية: رهان على حفتر.. ودعم استخباراتي:** http://www.almodon.com/arabworld/2017/1/16

لالبكري، جواد (2012). **الثورات العربية ربيع عربي بخريف اقتصادي.**

محمد، عمر (2017). **تداعيات حذرة / فشل الدولة الليبية ومستقبل الحل السياسي للأزمة:** https://elbadil-pss.org/2017/05/21

المركز المصري للبحوث والدراسات الامنية (2017). **قراءة تحليلية في الازمة الليبية، وتأثيرها على الداخل ودول الجوار واروبا.**

المركز المصري للدراسات والابحاث الاستراتيجية (2017). **تطورات الازمة الليبية والاطراف الداخليه الفاعلة ودور دول الجوار.**

❖ **المراجع الأجنبية**

Asongu, S. A., & Nwachukwu, J. C. (2016). Revolution empirics: predicting the Arab Spring. Empirical Economics, 51(2), 439-482.

Bassiouni, M. C. (Ed.). (2013). Libya: From Repression to Revolution: A Record of Armed Conflict and International Law Violations, 2011-2013. MartinusNijhoff Publishers.

Blanchard, C. M. (2016). *Libya: Transition and US policy* (No. CRS-RL33142). Congressional Research Service Washington United States.

Bowen, W. Q. (2017). *Libya and nuclear proliferation: stepping back from the brink*. Routledge.

Fenstermacher, L., Leventhal, T., & Canna, S. (2011). *Countering violent extremism: Scientific methods & strategies*. AIR FORCE RESEARCH LAB WRIGHT-PATTERSON AFB OH.

Gebremichael, M., Kifle, M. A. A., Kidane, M. A., Wendyam, M. H., Fitiwi, M. M., Shariff, M. Z. S&... ،.Yitbarek, M. (2018). Libya Conflict Insight

Ham, A. (2012). The Virginia Quarterly Review ‹(1)88 ‹ 136. the road to revolution.

Lesch, A. M. (2014), Troubled Political Transitions: Tunisia, Egypt and Libya. Middle East Policy, 21: 62–74. doi:10.1111/mepo.12057

Okaneme, G. (2015). The Libyan Revolution: Philosophical Interpretations. Open Journal of Philosophy, 5, 31-38. http://dx.doi.org/10.4236/ojpp.2015.51004.

Sánchez-Mateos, E. (2018). Internal dystrophy and international rivalry: the (de-) construction of Libyan foreign policy. The Journal of North African Studies, 1-22

Siebens, J., & Case, B. (2012). The Libyan civil war: Context and consequences.

Talmon, S. (2011). I. DE-RECOGNITION OF COLONEL QADDAkj;liFI AS HEAD OF STATE OF LIBYA?. International & Comparative Law Quarterly, 60(3), 759-767.

Vandewalle, D. (2012). A history of modern Libya. Cambridge University Press-

Yarmolinsky, A. (2014). Road to Revolution. Princeton University Press-